أمريكا في الشرق الأوسط

للبكباشي أركان الحرب

أحمد عبد المجيد فؤاد

الجزء الأول

الطبعة الأولى — ديسمبر ١٩٥٤

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

ملتزم الطبع والنشر

مكتبة الانجلو المصرية

مطبعة كوستاتسوماس وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الشرق الأوسط منذ فجر التاريخ محط أنظار العالم ولا يزال محط نظره فى وقتنا الحاضر ، كما أنه لعب أدواراً خطيرة فى حياة العالم سواء بنفسه أو بالدول التى غزته واستقرت فيه فأهميته فى العصور الحديثة ليست دون أهميته فى العصور القديمة .

واليوم يشغل الشرق الأوسط مركزاً ممتازاً فى المجال الدولى نظراً لموقعه الاستراتيجى الخطر وموارده المادية والبشرية الضخمة ، فأصبح يعتبر أحد بواعث الصراع الدولى المنتظر أو إحدى ساحاته وميادينه الرئيسية .

فما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى ظهر فى عالم السياسة الدولية معسكرين كبيرين يتزعم أحدهما أمريكا والثانى روسيا كل يسعى جاهداً لنشر مبادئه وتعاليمه وتوطيد مصالحه الاقتصادية كما أخذ هذان المعسكران يتسابقان فى التسلح بدرجة لامثيل لها ، يريد كل منهما أن تكون له الكلمة الأولى والنفوذ الظاهر فى العالم أجمع وفى منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص فاتخذ هذا السباق مظهراً غريباً فقد أصبح صراعاً جباراً هائلا .

ولقد قدمت مجلة المدفعية كتابها الأول وكان بحثاً مستفيضاً عن الصراع العالمى الحديث فى الشرق الأوسط للسيد البكباشى أركان الحرب أحمد عبد المجيد فؤاد خريج معهد العلوم السياسية ثم قدمت كتابها الثانى وكان بحثاً شيقاً أوضح مركز مصريين هذا الصراع العالمى الجبار للبكباشى أركان الحرب محمد صلاح الدين حسين .

أما اليوم فكلنا نرى أن أمريكا تهتم اهتماماً كبيراً بمنطقة الشرق الأوسط وتسعى جاهدة لتوطيد علاقات طيبة مع دوله كما تعاونها معاونة كبيرة فى حل قضاياها بما يرضى سكانها ويحقق آمالهم وأمانيهم .... فهل لنا أن نعرف سبب ذلك وخاصة وأن أمريكا هى زعيمة المعسكر الغربى ....؟ وهل لنا

أيضاً أن نعرف ما للولايات المتحدة والدفاع عن الشرق الأوسط ؟ وما هو الدافع الذى يجعلها تنفق ببذخ من أجل إعداد الشرق الأوسط للحرب العالمية المقبلة ...؟

هذا هو موضوع كتابنا الثالث الذى نفخر بتقديمه للمكتبة العربية العسكرية . ولقد قسم الزميل البكباشى أركان الحرب أحمد عبد المجيد فؤاد مؤلف الكتاب هذا البحث إلى ثلاثة أقسام كل سيظهر فى جزء خاص . فالجزء الأول سيكون تحت عنوان « لمـــاذا ؟ » وهنا سيكشف المؤلف عن جوهر السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط أما الجزء الثانى فسيكون تحت عنوان « كيف ؟ » وفيه يبحث المؤلف المصالح الأمريكية فى المنطقة ومقدار أهميتها وكيفية الدفاع عنها وبأى ثمن ، وما هى السياسة الأمريكية الجديده ونتائجها وأوجه التوفيق والخلاف بينها وبين سياسة انجلترا . والجزء الثالث سيكون تحليل علمى يبين مدى أحقية أمريكا فى فرض نفسها فى منطقة الشرق الأوسط والتدخل فى مشاكله وما هى النتائج المتوقعة لهذا التدخل .

ولعل هذا البحث ينير الطريق أمام الباحثين فى أمور السياسة والاستراتيجية فى منطقة الشرق الأوسط ويدعوهم للتفكير العميق فى مصالح بلادهم . وانى إذ أختتم كلمتى فى تقديم هذا الكتاب أتوجه بالشكر والثناء للسيد المؤلف راجياً له كل توفيق ونجاح كما أخلى بين القارىء وبين صفحات هذا البحث مطمئناً إلى أنه سيجد فيه الكثير من الفائدة والمنفعة .

والله أسأل أن يوفقنا دائماً فى خدمة بلدنا العزيزة .

صاغ

أحمد رأفت بسيونى

رئيس تحرير مجلة المدفعية

ديسمبر ١٩٥٤

أمريكا فى الشرق الأوسط

مقـــــدمة

ما هى الأسباب التى جعلت الولايات المتحدة تفرض نفسها فى الشرق الأوسط ؟..... وبعبارة أخرى ما للولايات المتحدة وموضوع الدفاع عن الشرق الأوسط ؟.... ولماذا تتبنى هذه الدولة – التى تبعد عن الشرق الأوسط آلاف الأميال وتفصلها عنه المحيطات – سياسة حصر التوسع السوفيتى وسياسة محاربة الشيوعية فى هذه المنطقة ؟... لماذا تتدخل الولايات المتحدة سواء كان بطريق مباشر أو غير مباشر – فى كل مشكلة من مشاكل الشرق الأوسط ؟..... والأغرب من ذلك لماذا تبنى الولايات المتحدة سياستها وتنفق ببذخ من أجل إعداد الشرق الأوسط للحرب العالمية المقبلة ؟....

هذا هو موضوع بحثنا الأول ..... تحت عنوان « لمـــاذا ؟ » .

وفى الإجابة على هذه الأسئلة كشف عن خيوط وجوهر السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وهى سياسة تعتبر مناهضة تماماً لتقاليد سياستها الخارجية القديمة ومخالفة صريحة لسوابق الديبلوماسية الأمريكية التقليدية ؟.... فقلما حدث فى الماضى أن اعتبرت الولايات المتحدة ما يقع من حوادث خارج نصف الكرة الغربى ، ذا صلة جوهرية بسلامة الولايات المتحدة وأمنها ....

إذاً ما هى الدوافع التى جعلت الولايات المتحدة تتخذ هذه السياسة الإيجابية الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط ؟....

قد يعزى البعض ذلك التدخل إلى حد ما إلى ما تحويه أرض هذه المنطقة من ثروة بترولية وخاصة بالنسبة لأهميته لمنظمة شمال الأطلنطى .... إلا أنه من المعتقد أن أغلب هذا الاهتمام يرجع إلى إدراك الأهمية الاستراتيجية لمنطقة

الشرق الأوسط بالنسبة للمركز الاستراتيجى العالمى للولايات المتحدة تجاه الاتحاد السوفييتى والدول التى تدور فى فلكه ، وخاصة بعد تدهور النفوذ البريطانى فى هذه المنطقة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ....

حقاً كان الهدف الرئيسى للاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة فى صراعهما من أجل الزعامة ذلك الصراع الذى أخذ يشتد منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، إنما هو تأليف كتلة متحالفة من الدول لتكون كل منها ذات قوة كافية لممارسة سلطة وطيدة على شئون العالم بوسائل بعيدة عن آثار حرب عالمية جديدة .... وعلى حين انصرفت الجهود إلى جمع شمل الدول التى تؤلف لب كل من النظامين المتنافسين — دول الستار الحديدى من جانب والدول الموقعة على ميثاق شمال الأطلنطى من جانب آخر — كان الفريقان يقومان كذلك بمهمة أخرى تكاد لا تقل أهمية عن الأولى ، وهى السعى لكسب شعوب آسيا وأفريقيا إلى صفوفها ، تلك الشعوب التى لم تكن قد انضمت بعد نهائياً إلى أحد الطرفين ... وفى هذا الميدان الأخير تلعب دول الشرق الأوسط بفضل موقعها الاستراتيجى ومواردها الطبيعية دوراً ذا أهمية كبرى فى الصراع العالمى بين المعسكرين .

وقد يبدو من التجنى على الواقع أن نفسر سياسة الولايات المتحدة فى هذا الصقيع من العالم غالباً ، فى حدود صراعها مع الاتحاد السوفييتى — وذلك بالنظر لماضى سياستها التقليدية (العزلة) ولماضى مصالحها فى المنطقة — ولكن لابد من التسليم بأن السياسات التقليدية يعاد توجيهها على ضوء الصراع العالمى بين الدول العظمى ، أى بين الكتلتين المتنافستين حالياً ، وأن المعالم البارزة لسياسة الولايات المتحدة فى هذه المنطقة لن تفهم حق فهمها إلا على أساس هذا الصراع ....

فقد كان لانتهاج الاتحاد السوفييتى سياسة روسيا القيصرية لتحقيق أغراضها القديمة التوسعية — أى الزحف نحو الجنوب للوصول إلى البحار الدافئة —

ما عرض مصالح الولايات المتحدة فى هذه المنطقة للخطر ، خاصة وأن هذه الأغراض قد اقترنت فى بعض الأماكن — مثل اليونان وإيران — بالنشاط الشيوعى الثورى المكشوف ، الأمر الذى أدى إلى مقابلة الولايات المتحدة هذا التحدى بسياسة معونة الدول المهددة رأساً ، وقد تضمن « مبدأ ترومان » ثم ميثاق الأمن المتبادل الخطوط الرئيسية لتنفيذ هذه السياسة .... وعلى ضوء هذه الخطوط أعيد توجيه ورسم سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة بأكملها .

وهذا الوضع الجديد فى السياسة الأمريكية يثير مجموعة من الأسئلة نورد بعضاً منها فيما يلى : —

هل هناك مصالح أمريكية معينة فى الشرق الأوسط ؟... وما مقدار أهمية تلك المصالح وما هى صفاتها ؟.... وكيف يمكن للولايات المتحدة الدفاع عنها ؟.... وبأى ثمن ؟... وما هى النتائج التى تترتب على اتخاذها مثل هذه السياسة الإيجابية الجديدة ؟... وما أثر سياسة قوميات شعوب المنطقة عليها ؟... وأخيراً ما هى أوجه التوفيق وأوجه الخلاف بين سياستها وسياسة انجلترا فى هذه المنطقة ؟....

إذا ما حللنا إجابات هذه الأسئلة بشئ من البحث العلمى ، لوجدنا أن الولايات المتحدة قد أعطت لنفسها مسئولية جسيمة فى الشرق الأوسط ، ومن ثم وجدناها تتمسك بأوضاع معينة أزاء كل بلد من بلدان الشرق الأوسط وبأراء معينة أزاء كل مشكلة من مشاكل المنطقة ....

وسوف تكون الإجابة على مثل هذه الأسئلة موضوع بحثنا الثانى تحت اسم « كيف ؟ » .

وبعد ذلك يمكننا على ضوء التحليل العلمى الإجابة عن هذه الأسئلة الدقيقة — والتى ستكون موضوع بحثنا الثالث — وهى : —

هل للولايات المتحدة الحق فى أن تفرض نفسها فى الشرق الأوسط ؟ وإلى أى مدى تستطيع التدخل فى مشاكل المنطقة ؟.... وبأية صورة يجب

أن يكون تدخلها ؟... وما هى النتائج المتوقعة لهذا التدخل ؟..... وهل هذا التدخل قد أنساها مبدأها المثالى الذى وضعه الرئيس ولسون من قبل — سياسة حكم الشعوب لنفسها ، والحق الطبيعى لكافة الشعوب فى حياة آمنة داخل حدودها ؟.....

وأخيراً ما هو موقف العالم العربى من هذه السياسة ؟....

وسوف يكون بحثنا الثالث تحت عنوان « النتائج » ....

اننا لا نريد أن نكرر مأساة فلسطين التى نعتقد أن من أكبر أسبابها أننا لم نقدر تماماً حقيقة المصالح والأهداف التى تحرك الدول الكبرى والتى تتحكم فى المجتمع الدولى الحالى ، فرحنا ضحية خداع عالمى اشترك فيه أكثر من طرف .

والله يوفقنا إلى ما فيه الخير ونجاة العروبة .

بكباشى أركان الحرب

أحمد عبد المجيد فؤاد

المحتويات

الباب الأول

تطور المصالح والسياسة الامريكية

تطور سياستها بوجه عام حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ١
الموقف الدولى عام ١٩٤٥ ... ... ٢
تطور سياسة أمريكا الخارجية بالمنطقة ٤
الموقف الدولى فى المنطقة نتيجة الحرب العالمية الثانية ٦
ميادين الحرب المحتملة ٨
ميدان منظمة شمال الأطلنطى ١٠
ميدان الشرق الأقصى ١٣
ميدان القطب الشمالى ١٥
ميدان الشرق الأوسط ١٧
تعليـــق ١٩

الباب الثانى

أهمية الشرق الاوسط الاستراتيجية

مقـــدمة ٢١
أهمية الشرق الأوسط العالمية ٢٣
الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة ٢٧
الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفييتى ٣١

الباب الثالث

تهديدات روسيا للمنطقة

مقـــدمة ٣٦
مرجع السياسة السوفييتية الخارجية ٣٨

obeikandl.com

النظرية السوفيتية عن السلم والحرب ٤١
المشكلة الإيرانية ٤٣
المشكلة التركيـــة ٤٥
المشكلة اليونانيـــة ٥١
التصرف المستقبل من جانب الولايات المتحدة ٥٢
سياسة الحصر الأمريكيـــة ٥٢
أمريكا تفرض نفسها لمقاومة الشيوعية ٥٧

الباب الرابع

سياسة توازن القوى جذبت أمريكا لدخول المنطقة

مقـــدمة ٥٩
أثر التوازن على الصراع العالمى ٦٠
توازن القوى الحـــالى ٦٠
هل تقوم الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى بدور الموازن ٦٤
إذن ما هى سياسة أمريكا أزاء سياسة توازن القوى ٦٥
النظرية الأساسية للاستراتيجية الأمريكية ٦٦
أهداف سياسة أمريكا فى المنطقة ٦٩
الاستراتيجية الحربية للدفاع عن الشرق الأوسط ٧٢

الباب الخامس

سياسة الولايات المتحدة المطلوب تطبيقها فى المنطقة

محاولة التوفيق بين السياستين البريطانية والأمريكية ٧٧
محاولة حل النزاع العربى الإسرائيلى ٨١
كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية بدرجة تبعد الخطر الشيوعى عن المنطقة ٨٥
الخلاصة ٨٩

obeikandl.com

الباب الأول

تطور المصالح والسياسة الأمريكية

تطور سياستها بوجه عام حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية :

كلنا نعلم أن الولايات المتحدة بدأت برسم سياستها الخارجية على أساس العزلة . وعدم التدخل فى الشئون الدولية ، وعدم اشتراكها فى المعاهدات والمحالفات الأجنبية حيث أعلن الرئيس مونرو مبدأه المعروف بأن شئون أمريكا تخص الأمريكيين دون غيرهم ..... وظلت هذه السياسة قائمة عشرات السنين إلى أن تولى الرئيس ولسون الحكم قبل الحرب العالمية الأولى ، فانحرف عن تلك السياسة التقليدية — سياسة العزلة — وانتقل بسياسة الولايات المتحدة إلى نوع جديد من السياسة الخارجية يعرف باسم « سياسة التدخل » .....

فبدأت الولايات المتحدة الدخول فى ميدان السياسة الدولية ، وبصورة خاصة بدافع اتساع تجارتها الخارجية ونمو أسطولها التجارى . وبذلك دخلت الحرب العالمية الأولى ، ولكنها لم تشترك فيها كحليفة لدول الغرب بل كدولة صديقة متعاونة معها ....

وبعد انتهاء الحرب انقسمت أمريكا فى الشئون السياسية العالمية ، فى مؤتمر السلام بباريس حيث عرض الرئيس ولسون سياسة مثالية مبنية على « سياسة حكم الشعوب نفسها » ، ولكنه لم ينجح فى مسعاه بسبب تمسك الحلفاء — الذين خرجوا منتصرين من الحرب — بموقفهم الاستعمارى .

وعندما تولى الجمهوريون الحكم ، حاولوا العودة بها إلى سياسة العزلة مما دعا أمريكا إلى عدم اشتراكها فى عصبة الأمم ، ولكنهم لم يفلحوا فى الاستمرار فى هذه السياسة — إلا لسنوات معدودة — وذلك بسبب ضغط التطورات السياسية العالمية والحركات المذهبية واتساع تجارة أمريكا الخارجية

وتهدد مصالحها .... وبصفة خاصة بسبب ظهور الخطر الياباني على مصالح أمريكا فى الشرق الأقصى . أضف إلى ذلك ظهور التطورات السريعة فى الأسلحة الحربية الحديثة مما جعل وجود الولايات المتحدة فى عزلة جغرافية أمراً بعيد المنال . حيث قلت أهمية المحيطات كموانع استراتيجية بفضل تقدم السلاح الجوى والبحرى .

فعندما تولى الرئيس روزفلت الحكم صمم على الاشتراك فى السياسة الدولية بما يتمشى مع مصالح الولايات المتحدة العالمية، فهجر بذلك سياسة العزلة التقليدية وساعده على تحقيق ذلك حادث بيرل هاربر ، مما تسبب عنه دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية إلى جانب المعسكر الغربى ، ولكنها فى هذه المرة دخلتها كحليفة . علاوة على عقدها المحالفات والمعاهدات على اختلاف أنواعها وتعدد أوصافها .

والآن وقد قدمت عجالة مختصرة عن تطور سياسة الولايات المتحدة الخارجية حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية ، أصبح من المستحسن قبل سرد تطور سياستها الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط أن أقوم باستعراض حالة المجتمع الدولى بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

الموقف الدولى عام ١٩٤٥

ترتب على انتهاء الحرب العالمية الثانية أن أصبح وضع المجتمع الدولى كالآتى : ـ

ألمانيا : زال نفوذها كلية وأنزلت إلى مرتبة مجرد « مشكلة » فى السياسة الدولية .....

اليابان : انهارت وأصبحت مجرد قاعدة أمريكية .....

إيطاليا : انحدرت إلى مستوى دولة من المرتبة الثانية (دولة متوسطة) تسير فى محيط السياسة الأمريكية .....

هكذا أصبح وضع الدول الأعداء والتى انهزمت فى هذه الحرب .....

فما هى الأوضاع التى وصلت إليها الدول الكبرى التى خرجت منتصرة من الحرب ؟.....

يمكننا تلخيص هذه الأوضاع فيما يأتى :-

الولايات المتحدة : أصبحت قوة حربية عظمى تتمتع بمركز استراتيجى ممتاز أتاح لها تزعم المعسكر الغربى .....

دول الاتحاد السوفييتى : تمتلك قوات حربية هائلة جهزتها وأبقت عليها - لم تنزع سلاحها - بل زادتها قوة لتساعدها هذه القوات المساحة فى تحقيق أهدافها الاستراتيجية وسياستها التوسعية .

بريطانيـــا : وقد نزلت من صفوف الدول العظمى وأصبحت فى مرتبة تالية لمركز كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى - من حيث القوة - ولكن إذا أضيفت إليها رابطة الشعوب البريطانية « الكومنولث » ، يمكن وضعها فى مرتبة الدول العظمى ومع ذلك يمكن القول بأنه ، أزاء ضعف نفوذها على تلك الرابطة ، أصبحت بمثابة الشريك الأصغر للولايات المتحدة .

وفى أعقاب هذه الحرب ، استقر عزم شعوب ودول العالم - التى اكتوت بنيران هذه الحرب - على العمل لتدعيم السلام العالمى ، ومن أجل ذلك أجمعوا على تشكيل هيئة دولية عامة ، يكون هدفها حفظ السلام والأمن الدولى وإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات تلك الحروب العالمية التى جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف ..... كما قرروا أن تكون هذه الهيئة بمثابة حكومة عالمية ذات سلطة عليا تلجأ إليها الدول الكبيرة والصغيرة على السواء لحل المشاكل والاختلافات التى قد تقع بينها على أساس العدل والمساواة .... ومن ثم تشكلت هيئة الأمم المتحدة .

وكان أمل كل عاقل فى ذلك الحين أن يستقر السلام العالمى وأن يدوم

أمداً طويلا ... ولكن هذه الغاية الكريمة لم تلبث غير قليل حتى تلاشت ، إذ تفرقت دول العالم وسلكت طريقين لا يلتقيان وبذلك عاد العالم إلى سياسة الانقسام ولجأ مرة أخرى إلى سياسة التكتل والتحالف خارج نطاق الأمم المتحدة ، وسرعان ما أدى ذلك إلى انقسام العالم إلى معسكرين متنازعين ، ومنذ ذلك الوقت ، تعرض المجتمع الدولى لاحتمال قيام حرب عالمية ثالثة ....

وقبل أن نحدد استراتيجية المعسكر الغربى عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة فى هذه الحرب ، وحتى نحدد بعد هذه الصور استرتيجيتها وسياستها الجديدة فى ميدان الشرق الأوسط ، وجب علينا أن نستعرض بإيجاز تطور سياسة أمريكا الخارجية فى منطقة الشرق الأوسط حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية .....

تطور سياسة أمريكا الخارجية بالمنطقة

أوضح المستر هنرى بايرود — مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط — هذه السياسة فى محاضرة له قال فيها : « لقد دفعت الولايات المتحدة بغتة إلى ميدان الشرق الأوسط دون أن تتخذ أهبتها لذلك وتستعد استعداداً كافياً ... » إلى أن قال : « فلما اشتبكت الولايات المتحدة فيما بعد فى حربين عالميتين ركزت جل اهتمامها فى أوربا والشرق الأقصى ولأمد بعيد لم يكن الشرق الأوسط ليعرف عن أمريكا غير رجال الإرساليات والأطباء والأساتذة الأمريكيين .... »

ومعنى هذا القول أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية فى الشرق الأوسط ، قد تقررت تبعاً لمنطق الحوادث ، لا طبقاً لخطة موضوعة من قبل . فلو أننا استعرضنا الحوادث لوجدنا أن اهتمامها بالشرق الأوسط بدأ منذ القرن التاسع عشر بمصالح ثانوية ذات صبغة ثقافية واجتماعية ثم أعقبتها مصالح أكثر أهمية ذات صبغة اقتصادية ، حيث كانت الولايات المتحدة فى أثناء العشرين سنة التى تلت الحرب العالمية الأولى تؤيد بشدة سياستها الاقتصادية فى المنطقة

— ألا وهى سياسة الباب المفتوح وتطبيقها فى كل المنطقة — وبذا تمكنت شركات الزيت الأمريكية من الحصول على امتيازات خاصة تعددت وتطورت مع الزمن حتى أصبحت مصالح اقتصادية حيوية .

« بدأت الشركات الأمريكية بحصولها على حصة بمقدار الربع فى شركة بترول العراق وفى عام ١٩٢٥ اتسعت مساهمة أمريكا فى تنمية موارد البترول فى الشرق الأوسط فشملت امتيازات فى البحرين عام ١٩٣٠ وفى المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٣ . كما حصلت شركة أمريكية على امتياز مشترك للزيت مع شركة بريطانية فى الكويت عام ١٩٣٤ . وقامت أيضاً فى جزيرة العرب مصلحة اقتصادية أمريكية أخرى لم تكن قاصرة على الزيت ، حيث أدت البعثات الكشفية الأمريكية إلى تأسيس نقابة التعدين العربية السعودية بأشراف أمريكى .

ومن ثم وجد الأمريكيون أنفسهم هناك فى منافسة تجارية مع بريطانيا ، حيث اخذ نطاق امتيازات الزيت الأمريكية يزداد اتساعاً كما ازداد معدل إنتاج البترول الأمريكى فى المنطقة زيادة كبيرة وخاصة منذ بدء الحرب العالمية الثانية .

إلا أنه من الملاحظ على المصالح الأمريكية عند تكوين هذه الشركات أنه لم يكن يحميها نفوذ الولايات المتحدة فى المنطقة بل كانت بريطانيا هى التى تضطلع بهذه المهمة ، حيث كانت الحكومة الأمريكية تميل إلى اعتبار المنطقة واقعة على عاتق بريطانيا من حيث مسئوليتها الاستراتيجية والسياسية .

ولقد ظلت بريطانيا منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وانهيار الامبراطورية العثمانية تضطلع بعبء الدفاع عن الشرق الأوسط ضد أى خطر يهددها من جانب أى قوة خارجية وقد كانت تشترك فى هذا الالتزام مع فرنسا التى كانت منتدبة وقتئذ على سوريا ولبنان .

ويمكن القول بأن بريطانيا كانت مسيطرة تماماً على المنطقة من كافة النواحى

السياسية والاقتصادية والعسكرية سواء كانت هذه السيطرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

وفى خلال هذه الفترة — فترة ما بين الحربين العالميتين — أخذ الاتحاد السوفييتى يعمل على دعم صلات المودة مع كل من إيران وتركيا فى وقت واحد ، وذلك على أساس من الاتفاقات الإقليمية .

وما أن جاءت الحرب العالمية الثانية حتى عملت هذه الحرب على إثارة اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة ، ففى ٣ ديسمبر ١٩٤١ — أى قبل حادث بيرل هاربر — قال الرئيس روزفلت فى بيان عظيم الأهمية والمغزى « ان الدفاع عن تركيا أمر جوهرى بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة نفسها » أوفى هذا القول الذى صدر عن شخص مسئول عن سياسة الولايات المتحدة الخارجية . اعتراف صريح بأن سلامة الولايات المتحدة تتوقف على ضمان سلامة الأراضى التركية والتى تتمتع بموقع استراتيجى حساس ضمن منطقة الشرق الأوسط وبالتالى يمكن القول بأن هذا البيان الخطير قد اعترف ضمناً بأن سلامة الشرق الأوسط ذات علاقة وثيقة الارتباط بسلامة الـــولايات المتحدة نفسها .

الموقف الدولى فى المنطقة نتيجة الحرب العالمية الثانية

وما أن انتهت هذه الحرب حتى تغير طابع الصراع الدولى فى المنطقة تغيراً كبيراً :—

فقد رفعت ألمانيا وإيطاليا من قائمة الدول العظمى وقد كانت لكل منهما مطامع سابقة فى المنطقة ....

هذا بينما ضعفت مكانة فرنسا وتبدلت حيث حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما تدريجياً بين سنتى ١٩٤٣ ، ١٩٤٦ . أما الولايات المتحدة فقد دخلت المنطقة أثناء الحرب وفق خطط عسكرية ولتحقيق أغراض استراتيجية الأمر الذى ترتب عليه وجود قواتها المسلحة الثلاث فى المنطقة لتنفيذ هذه

الخطط وتلك الأغراض . وبذلك أصبحت فى عام ١٩٤٥ تجد نفسها بالاشتراك مع بريطانيا مسيطرة على المنطقة بأكملها ، كما أصبحت الدولتان تتحكمان معاً فى معظم الزيت وتحتلان كثيراً من المراكز الاستراتيجية الأساسية فى المنطقة ...

إلا أننا نجد فى نفس الوقت سلطان روسيا السوفييتية قد بدأ فى معظم شبه جزيرة البلقان كما يشمخ شبح سطوته فى أفق كل من تركيا وإيران . ولما وجدت روسيا وقتئذ من الشرق الأوسط منطقة متخلفة اقتصادياً يعيش معظم سكانها عيشة الكفاف ، فقد قررت أن تجعله هدفاً طبيعياً لدعاية السوفييت وعدوانهم لما لهذه المنطقة من أهمية حيوية فى تحقيق أهدافها الاستراتيجية .

ولذا فلن نعجب كثيراً إذا ما وجدنا الاتحاد السوفيتى يلجأ إلى المناورات السياسية لتحويل كل من تركيا وإيران واليونان إلى أذناب سوفييتية . وإذا ما وجدناه يؤيد كل مشروع يرمى إلى تدهور نفوذ بريطانيا وفرنسا وإزالة قواعدهما المنتشرة فى دول الشرق الأوسط وكل ذلك بغرض تطهير الشرق الأوسط من سيطرة الغرب وذلك كخطوة أولية لاغنى عنها حتى يسهل صبغ هذه المنطقة بالصبغة السوفييتية .

ولذا أيضاً فلن نعجب كثيراً إذا ألفينا الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٥ مشتركة فى كل أزمة كبرى تحدث فى الشرق الأوسط . وهذا ما يدعونا إلى القول بأن الولايات المتحدة قد فرضت نفسها فى هذه المنطقة بدافع أملته عليها مصالحها الاستراتيجية ، وبمعنى آخر نجد أنها بدأت ترسم سياستها الخارجية على فرض أن ما يحدث فى منطقة الشرق الأوسط ذو علاقة حيوية بمستقبل سلامتها .

ولكن ما هى تلك المصالح الاستراتيجية التى أملت على الولايات المتحدة أن تفرض نفسها فى هذه المنطقة .....؟!.

كى يمكننا استعراض تلك المصالح يحسن أن نحدد استراتيجيتها العالمية التى حددها صراعها الحالى مع الاتحاد السوفيتى وذلك بعد استعراضنا لميادين الحرب المحتملة التى ستدور رحاها بين المعسكرين .

ميادين الحرب المحتملة

أننا لو نظرنا إلى المسقط القطبي لنصف الكرة الشمالى لوجدنا أن روسيا السوفييتية والدول التابعة لها محاطة بدول العالم الحر — كما يسميها الحلفاء الغربيون — غير أنه مما يناقض الواقع أن المطوقين هم الذين يتخذون موقف الدفاع على مدار الدائرة ، ولكنها الحقيقة سواء ظلت الحرب « باردة » كما هى الآن أو انقلبت « حارة » فى يوم من الأيام .

وهذا الدفاع ينقسم إلى ثلاثة ميادين رئيسية هى كالآتى :—

- ميدان القطب الشمالى حيث يواجه العملاقان الأمريكى والروسى أحدهما الآخر على جانبى القطب الشمالى .
- ميدان الباسفيكى من مضيق بيرنج إلى المحيط الهندي حيث تكون الهند الصينية كأقرب مركز له .
- ميدان الأطلنطى . ويمتد من شمال اسكندیناوه متجهاً جنوباً إلى الخليج الفارسى ماراً بالشرق الأوسط . وهذا الميدان حيوى جداً ولذلك يرى العالم الغربى ضرورة ربط جميع أجزائه واتحاد دوله فى صورة تكتلات إقليمية وقد نجح المعسكر الغربي فى تكوين اثنين منها هما حلف الأطلنطى وحلف البلقان وهو يعمل بكافة الوسائل الآن على تشكيل منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط .

ومن الطبيعى أن كلا من هذه الميادين السالفة الذكر تنقسم إلى ميادين عملية تتطلب استراتيجية مشتركة وإدارة موحدة للقوات البرية والبحرية والجوية . ويمكن تحديد ميدان الأطلنطى بمنطقة مركزها شبه جزيرة أيبيريا وقاعدتها الغربية المحيط الأطلنطى ولكن نتيجة لتطور مدى الطيران والمعونة البرية امتدت هذه القاعدة حتى شملت أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحده) .

ومما لا شك فيه أن الصراع فى هذا الميدان سيكون أشد من الميدانين الآخرين بسبب تعدد أجناس الشعوب التى تقطن دوله واختلاف صفاتها

الحربية . وأخيراً — وهذا ينبغى ألا يغرب عن بالنا — أنه الميدان الحربى الذى يكون لكل ما يحدث فى أى جبهة من جبهات عملياته أسرع وأقطع رد فعل فى الميادين الأخرى . وهذا صحيح لأنه ميدان آهل بالسكان ويشتمل على مثل هذه القوة الاقتصادية وله مثل هذه الشبكة الهائلة من طرق المواصلات.

ولقد حددت المعاهدات القائمة الحدود الجنوبية لميدان الأطلنطى تحديداً عرفياً عند مدار السرطان . غير أنها عملياً يجب أن تشمل أفريقيا كلها لأنه لو سمح لروسيا بمد نفوذها إلى القارة الأفريقية سواء قبل الحرب أو بعدها لأضحى المحاصرون فى هذا الصراع العالمى هم المحاصرون .

مما سبق يمكن الاستدلال بسهولة على طبيعة ميدان العمليات : فهو جزء معين لمساحة من الأرض والبحر والجو ذات جرم وشكل يسمح بعمليات الهجوم والدفاع تنفيذاً لمهمة معينة وكذا إقامة ما يلزم من منشئات إدارية لإمداد القوات وإعاشتها ، ولما كان ميدان العمليات يتطلب توحيد العمل استلزم ذلك إمكان وجود قيادة موحدة من القوات المسلحة الثلاث ومن الواضح أن هذه النظرية تختلف عن نظرية العصور السابقة حين لم يكن للمسافات البحرية والجوية تلك الأهمية التى اكتسبتها اليوم بفضل قوة الأسلحة الحديثة ومداها .

وفى حالة العمليات البرية قد يكون مثل هذا الميدان مجرد «جبهة» كجبهة الراين . « ويجب ألا ننسى أن الجبهة نفسها تتطلب اتساعاً كافياً لمناورات الجيوش » .

وفى داخل ثلث الكرة التى خصصناها لميدان حرب الأطلنطى ، يوجد ثلاثة ميادين للعمليات لها كل الصفات التى وصفناها وهى :

(١) ميدان شمال الأطلنطى الذى تقع جبهته وراء البلاد الاسكندیناوية ومركزه فى انجلترا .

(٢) ميدان أوربا الجنوبى .

ملحوظة : تضم كلا من هذين الميدانين قيادة منظمة واحدة هى قيادة منظمة شمال الأطلنطى .

(٣) أما ميدان الشرق الأوسط فيرى المعسكر الغربى بأن استراتيجية الحرب الحديثة لهذا الميدان لا يمكن فصلها كل الانفصال عن استراتيجية منظمة الأطلنطى .

إذاً فميـــدان الشرق الأوسط هو أحد الميادين الرئيسية الاستراتيجية الأمريكيـــــة .

وكى يمكننا تحديد هذه الاستراتيجية التى أملتها عليها خطط الحرب المحتملة ، وجب علينا استعراض استراتيجية المعسكر الغربى الذى تزعمه الولايات المتحدة فى هذه الحرب فى كل ميدان على حدة . أما استراتيجيتها فى ميدان الشرق الأوسط فسوف نستعرضها فى هذا الباب بايجاز يمكننا فقط من إبراز أهميته فى الحرب . أما دور ميدان الشرق الأوسط فى الحرب المقبلة فسنتعرض له فى نهاية البحث الثالث . حتى يمكن على ضوء ذلك معرفة الدور الذى سيلعبه هذا المعسكر فى الحرب المقبلة وحتى نستطيع أن نعرف الدور الواجب على دول العالم العربى ازاء هذه السياسة .

أولا — ميدان منظمة شمال الأطلنطى :

توجد الآن منطقة قتال أمامية محتملة على طول الستار الحديدى من المنطقة القطبية الشمالية حتى البحر الأسود ، وهنا تجد القوات الغربية موضعاً فسيحاً فى سهول أوراسيا المترامية الأطراف . ويبلغ عرض هذه المنطقة نحو ٧٠٠ ميل من الأطلنطى شرقاً حتى الستار الحديدى مباشرة . وعبر الجزء الشمالى من هذا الشبه مربع يمتد السهل الأوربى الشمالى ذلك الطريق العام التاريخى للعمليات الحربية من الشرق إلى الغرب وبالعكس .

وشبه المربع الغربى هذا (دول غرب أوربا) مزدحم بالسكان وهو من أغنى أقسام سطح الأرض ، كما كان أول باعث على الحضارة الحديثة منذ

تدهور روما وسقوطها . وأن إضافة موارده الصناعية من الفحم والحديد إلى موارد أوراسيا الشيوعية مما يمكن السوفييت فى الغالب من مناظرة وتحدى موارد الولايات المتحدة فى هذا أثره الأكبر على قدرة روسيا فى الاستمرار فى الحرب ، وربما إحراز النصر فى النهاية . كما أن الزحف الشيوعى الناجح عبر دول أوربا يسهل جداً — بعد إشرافه على المحيط الأطلنطى — حرب الغواصات ويهدد سلامة بريطانيا بصفتها القاعدة الأمامية الجوية والبحرية والبرية للمعسكر الغربى . ولذلك فان كل زيادة من منطقة غرب أوربا لها أهميتها الحيوية .

ويعتبر الدفاع عن دول أوربا الغربية من وجهة النظر الاستراتيجية ناجحاً إذا ما بدأ الخط الدفاعى الأمامى على طول خط نهر الألب وذلك حتى يمكن توفير العمق الاستراتيجى المناسب للمدافعين .... ولكن نظراً لعدم تسليح الجيش الألمانى للآن وعدم إشراكه بعد فى منظمة الأطلنطى فان الدفاع عن خط الألب لم يبلغ بعد حد الاقتراح العملى والأمر الذى سيجعل توازن القوة العسكرية فى صالح الجانب السوفييتى .

غير أنه من الممكن عملياً ومنطقياً السماح لألمانيا بالاشتراك فى الدفاع . وعلى ذلك فكلما أسرع الجانب الغربى فى إبراز الجيش الأوربى إلى حيز الوجود ، تحسن موقف الغرب الاستراتيجى — وهذا ما تصر عليه الولايات المتحدة — والأمر عاجل ولا يحتاج إلى إبطاء .

ولقد أوضح مونتجمرى أخيراً ملاحظة استراتيجية ، وهى أنه عند الاشتباك مع روسيا فان الأمر الوحيد الذى ينبغى أن نطرحه جانباً هو التفكير فى الزحف إلى موسكو ... وهذا التعليق يركز اهتمام المعسكر الغربى فى جناحى روسيا الأوربيـــة وقد أثبتت الأحداث صدق تلك النظرية . فقد رأى فون رونشتد أن الهدف الرئيسى للهجوم الألمانى سنة ١٩٤١ يجب أن يكون موجهاً بصورة كماشة حول موسكو وبعيداً عنها . ففى الشمال يكون هدف الهجوم هو الاستيلاء على لينجراد وتطهير بحر البلطيق وقد يكون هذا الهدف

عينه من الأهداف الجيدة فى استراتيجية العالم الغربى ، وفى الجنوب تتأخم الدول الشيوعية كل من : يوغوسلافيا واليونان وتركيا (قد تكون منها حلف البلقان الحالى) وتحت تصرف هذه الدول الثلاث سبعون فرقة فى الإمكان جعلها من الدرجة الأولى . كما تسيطر تركيا على مشارق البحر الأسود ... وبذا يكون جناحا الشيوعية الأوربية فى غاية الصلاحية لاشتباك القوة الجوية البحرية للمعسكر الغربى ، هذا بالإضافة إلى أن حتى التهديد بمثل هذا الاشتباك من جانب الغرب يعوق عدداً كبيراً من احتياطى السوفييت عن العمل .

ولكلاوفتز رأيه أيضاً فى موضوع الاشتباك مع روسيا — وهو رأى أيده أيزنهاور أخيراً بعد توليه رئاسة الجمهورية — إذ يقول كلاوفتز « ليس من المستطاع إخضاع بلاد كهذه إلا باستغلال شعبها وبفعل عوامل الشقاق الداخلية ، ويتحتم زعزعتها فى الصميم ، وينبغى أن يظهر الشقاق الداخلى أولا فى الدول التابعة للاتحاد السوفييتى ثم يتغلغل للداخل تدريجياً » .

ومع ذلك فان القتال دفاعاً عن خط الألب هو أهم مطلب لاستراتيجية غرب أوربا — على الأقل فى المراحل الأولى من العمليات وكل ما عداه أمور ذات أهمية ثانوية .

ولكن هناك مسألة هامة لم تتقرر بعد هى : —

ما مصير شمال أفريقيـــا بقواعدها البحرية فى دكار ومرسى الكبير وبنزرت ؟

ما مصير شبكة المواصلات من الدار البيضاء إلى قابس ؟

ما مدى صلاحية الموارد البشرية والمادية الوفيرة فى شمال أفريقيا ؟...

أسئلة حساسة يفكر فيها الغرب دائماً حيث أنهم يعتقدون أنه ستكون لهذه المنطقة فى الحرب العالمية المقبلة — كما يظهر من مجرد إلقاء نظرة على الخريطة — دور هام تلعبه فى إفساد ذراعى حركة الكماشة السوفييتية . وعلى هذا الضوء يمكن تفسير سياسة الغرب فى هذه المنطقة .

وأن ما يسمى بميدان عمليات جنوبى أوربا لا يمكن اعتباره أكثر من مراكز دفاعية أمامية .

أما أوربا الوسطى فهى جسم بلا رئتين ولا أذرع ولا أقدام . فليس لها أية صفة من صفات ميدان العمليات وبحسب التعاريف المذكورة آنفاً لا تكتمل سوى « جبهة » كما يتضح من دراسة أبعادها :

٦٥٠ ميلا من بحر البلطيق إلى بحر الادرياتيك .

٥٠٠ ميلا من بحر الشمال إلى خليج ليون ، ٢٥٠ ميلا إلى خليج غاسقونيا (الزاوية الجنوبية الشرقية لخليج بسكاى) .

٨٧٥ ميلا من برلين إلى برست راس عند خليج بسكاى أو إلى بيارتز عند قاعدته .

وقد يبدو من فساد الرأى والحالة هذه أن ترفض الكتلة الغربية الاستفادة من تلك القلعة التى تقع عند طرف هذا الطريق ألا وهى أسبانيا (ولكن الولايات المتحدة أدركت أهميتها من أول الأمر وعقدت معها معاهدة عسكرية أخيراً) .

ولكن حتى لو امتدت أوربا الوسطى لتشمل أسبانيا لافتقرت إلى مساحة على الأرض والبحر وفى الجو لا غنى عنها للعمليات الهجومية والدفاعية تنفيذاً لمهمة معينة وكذلك المنطقة اللازمة لإقامة ما يلزم من منشئات إدارية .

فشمال أفريقيا وأوربا تنتميان لجسم واحد والجهاز الدورى لهذا الجسم هو البحر الأبيض المتوسط وفى الظروف الاستراتيجية يكون الغطاء الحقيقى لهذا الجسم هو الصحراء الكبرى ومن هنا تبرز أهمية أفريقيا بالنسبة لاستراتيجية المعسكر الغربى .

ثانياً — ميدان الشرق الأقصى :

يشمل هذا الميدان الدول الأسيوية التى تطل شواطئها على البحار

الداخلية التى تبدأ من بحر الصين الجنوبى إلى بحر بهرنج فى أقصى الشمال . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت الصين واليابان والاتحاد السوفييتى تكون مثلثاً من القوى أنذر اضطراب توازنه بقلاقل مقبلة ولكن ترتب الآن على هزيمة اليابان نشوء فراغ فى القوى أدى إلى حدوث أزمة سياسية شبيهة بتلك التى نشأت فى أوربا نتيجة لهزيمة ألمانيا ؛ وقد ازداد التوازن اختلالا ضد مصلحة الغرب بانضمام الصين الشيوعية إلى روسيا ، ولذا أصبح الواجب الملقى على عاتق الولايات المتحدة جد خطير .

ولذلك فكرت فى عقد ميثاق المحيط الهادى بينها وبين أستراليا ونيوزيلندا.

ومع أن الولايات المتحدة أدارت القوة الجوية البحرية ضد اليابان بمهارة وجرأة لانظير لها إلا أنها لم توفق إلى مثل هذا النجاح فى الحرب السياسية التى أعقبت انتصارها .

فهى لم تضمن للآن أن اليـــابان ستعاونها فى الحرب ضد روسيا فى الحرب المقبلة .

ولو أن الولايات المتحدة لم تواصل مؤازرتها لقضية الصين الوطنية بعد مضى فترة طويلة على سقوطها فى الميدانين الحربى والسياسى لما تطور الموقف فى كوريا حتى شمل الصين الشيوعية .. وسواء كان التصرف سليما أم لا فان توجيه أمريكا العسكرى للحرب الكورية كان توجيهاً دقيقاً محكماً ، فلقد ضربت الصين ضرباً شديداً وتكبدت هى والصين الشيوعية خسائر فادحة . ومع أن الاتحاد السوفييتى بذل لها من العون قدراً وفيراً إلا أن هذا العون لم يشمل ــ كما هو ظاهر ــ تزويدها بقاذفات القنابل حتى أن الحرب الجوية كلها ما زالت إلى اليوم من جانب واحد . ويبدو من المحتمل الآن أنه ربما أمكن تسوية الحرب الكورية ومؤتمرها السياسى تسوية نهائية باتفاق متبادل كما سويت الحرب الروسية اليابانية عام ١٩٠٤ وربما شملت التسوية أيضاً الهند الصينية .

فاذا ما ولت آمال العالم الأدبار فجأة أمام حرب عالمية ثالثة ، فمن العبث الاستراتيجى أن تعضد الدول الغربية تلك (القروح) الباهظة النفقات فى كوريا والهند الصينية على الشاطئ الأسيوى فهى ليست بذات أهمية حيوية بالنسبة لقضية الغرب . وبما أن العدو الأكبر للغرب — وهو روسيا لا الصين — فحتى لو اضطرت الدول الغربية إلى التخلى قهراً عن (القروح) فستظل قوتها الجوية البحرية مسيطرة على الشواطئ الغربية للباسفيكى .

ومفتاح المركز الاستراتيجى فى الشرق الأقصى هو إنشاء قوة جوية بحرية منسقة فى اليابان وفورموزا ، وأمريكا بمركزها الوطيد فى مياه الشرق الأقصى ذات موقع ممتاز يؤهلها للقيام بهذا العمل إذ لديها هناك من وسائل الدفاع القوية ما يجعلها تسمح لليابان بالاشتراك اشتراكاً تاماً فى مهمة إعادة توازن القوى فى الشرق الأقصى .

وأن الأعمال التى يشرف عليها الشيوعيون فى كوريا والهند الصينية لتبدو أكثر من حقيقتها فى الحرب الباردة ، ولكنها فى الواقع ليست إلا ظلا خفيفاً للمهالك التى قد تجرها « الحرب الحارة » على أوربا

ثالثاً — ميدان القطب الشمالى :

تكتسب القوة الجوية والصواريخ الاستراتيجية والقنبلة الذرية هذه الأقاليم الجرداء أهمية محتملة فى حرب المستقبل وهى أهمية تستدعى إمعان التأمل .

فاذا قسمنا درجات الدائرة ال ٣٦٠ إلى قطاعات قاعدتها الأراضى التى تحف خط العرض ٧٠ لظهرت لنا كالآتى :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية	١٥٩°
فنلنـــــدا	٢
الـــــنرويج	٢١
جرينلند (الدانمرك)	٦٩
كنـــــدا (أغلبها جزائر)	٨١
الأســـــــكا	٢٨

ويمتاز القطاع السوفييتى على الأرجح بسهولة إمكان الوصول إليه من سهل سيبريا بعكس غيره من قطاعات البلاد الأخرى ففى الإمكان الوصول إليها من أطرافها . ويقال أن روسيا تنشىء فى داخل ال ١٥٩° التى تخصها قواعد جوية فى عدة أماكن ، وأنها تدرس كيفية التغلب على البرد الشديد الذى يعرقل استخدامها استخداماً فعالا فى الوقت الحاضر وأهم هذه القواعد على الأرجح يقع فى الركن الشمالى الشرقى لسيبريا حيث أنشأت الولايات المتحدة فى الجهة المقابلة له عبر بوغاز بهرنج قواعد جوية أيضاً .

والمسافة الأساسية لهذه الحرب الجوية فى المنطقة القطبية الشمالية تبلغ حوالى ٣٠٠٠ ميل فالمسافة من أحد طرفى خط العرض ٧٠ فوق القطب الشمالى إلى الطرف الآخر يبلغ ٣٢٠٠ ميل فهى تقريباً نفس المسافة من نيويورك إلى باريس أو من شمال شرق سيبريا إلى سان فرنسسكو أو من القطاع القطبى الكندى إلى نيويورك .

وتعتبر مسافة ٣٠٠٠ ميل مجال عمل هائل بالنسبة للطائرات حتى لو كانت من أحدث طراز ، لا سيما إذا كانت قواعدها فى تلك المطارات المتجمدة التى يتعذر بلوغها . وطالما ظلت بريطانيا وأوربا الغربية محتفظة بقوى الغرب فلدى الاتحاد السوفييتى قواعد لضربها لا تستدعى الدنو منها عن طريق المناطق القطبية المحفوف بالمخاطر . فلندن مثلا لا تبعد عن بحر قزوين بأكثر من ٢٥٠٠ ميل ولذا فان الدائرة القطبية الشمالية من وجهة النظر الغربية ذات أهمية استراتيجية كبرى فى حالة سقوط غرب أوربا بأكمله فى أيدى روسيا — وهذا أمر ليس ببعيد الاحتمال خاصة فى المراحل الأولى من الحرب — وخاصة لتأميم العالم الجديد ضد الهجوم السوفييتى من اتجاه الشمال (هذا إذا كانت هذه المناطق صالحة للتقدم والهجوم الحربى على نطاق واسع وهذا ما سوف نناقشه بالتفصيل فيما بعد) .

كما يبدو أن القواعد الجوية القطبية غالباً ما تدعو الحاجة إليها فى الأغراض ذات الصلة بالمواصلات البحرية وحرب الغواصات فى العروض الشمالية

القصوى . على أن الدول الغربية العظمى لاتستطيع أن تتحمل نتيجة تمكين الاتحاد السوفييتى من الحصول على أية منفعة فى هذه الناحية .

رابعاً : ميدان الشرق الأوسط :

أن مجرد إلقاء نظرة على الخريطة تدل على أن أهم مراكز المستقبل بالنسبة للطرفين المتنازعين ولقواعدهما ستكون فيما نسميه الآن بالشرق الأوسط . وهذا الميدان يشمل شمال أفريقيا كله والبلاد العربية والإسلامية المتصلة بها شرقاً .

وثروة هذا الميدان من البترول كما نعلم يجعله من أسمى غنائم « الحرب الباردة » كما أنه سيقرر إلى حد ما شكل الحرب الحارة . ويرى المعسكر الغربى — بزعامة أمريكا — أن عدم المحافظة على وحدة هذا الميدان معناه فتح ثغرة هائلة فى الخطوط الدفاعية المحيطة بروسيا السوفييتية — ثغرة ربما أفلتت منها الجحافل الروسية إما صوب الغرب والأطلنطى وإما إلى الشرق والباسفيكى .

وفى الحالة الأخيرة إذ تترسم روسيا طريق الغزاة الأول والامبراطوريات القديمة الكبرى تكسب موارد الهند البشرية الهائلة مما قد يغرى البعض برفع هذا الميدان إلى مرتبة ميدان الحرب الرئيسى بيد أنه يفتقر إلى المساعدة الاستراتيجية التى تجدها ميادين الحرب الثلاثة الأخرى عبر البحار — ألا وهى القاعدة الاستراتيجية فى أمريكا .

وثمة اعتبار آخر من أساس سلامة أوربا وهو أن الشطر العامل من ميدان العمليات الأوربى يعتمد بصورة ضرورية على تأمين شرقى البحر المتوسط حيث تمر أقصر خطوط المواصلات من قارة إلى قارة وتمر الروافد الاستراتيجية إلى الأطلنطى .

ومصر من وجهة نظرهم هى القاعدة الطبيعية لشرقى المتوسط لامتلاكها قنال السويس وما تتمتع به من أهمية استراتيجية .

وتركيا هى حصنه الشمالى المواجه لإيران وأوربا الوسطى بالتماثل .
أما اليونان فهى ستار البلقان الحصين وهى حلقة الاتصال مع الغرب ....
وتؤلف تركيا واليونان ويوغوسلافيا اسطوانة المرور فى جهاز الأطلنطى
كما أن شرق البحر الأبيض يعتبر وحدة كاملة لا يمكن فصله عنها .....
وثمة بواعث رئيسية لأهمية هذا الميدان : —

١ — تمر به خطوط المواصلات العالمية إلى الشرق الأقصى .

٢ — وجود الزيت بوفرة فى هذا الإقليم واعتماد دول الغرب على هذا البترول يفوق اعتماد روسيا على بترول باكو ، ولكن المناطق الغنية بالبترول فى المنطقة قريبة ومعرضة للغزو من جانب روسيا بدلا من وقوعها فى منطقة آمنة خلف جبهة القتال الأمر الذى يجعل فى كل ذلك خطورة كبيرة على استراتيجية الغرب .

٣ — ازدياد الأهمية الاستراتيجية لأفريقيا والشرق الأوسط مفتاح هذه القارة .

٤ — تعتبر قواعد الشرق الأوسط من أهم القواعد لعمليات الهجوم على أمهات المناطق الصناعية فى روسيا وبعبارة أخرى يمكن اعتبار المنطقة ذات أهمية استراتيجية عليا للعمليات الحربية حيث يمكن منه تطويق أوراسيا بحراً وجواً ، ولهذا يبدو أن للكتلة الغربية — تتزعمها الولايات المتحدة وبريطانيا ، مصلحة كبرى فى تأمين سلامة الشرق الأوسط خوفاً من سيطرة روسيا عليه . ومن ادعاءات بريطانيا التى تلوح بها فى كل مناسبة أن معظم الدول الواقعة داخل هذا الميدان مضطربة من الناحية السياسية اضطراباً متفاوتاً ، غير أنه من المستطاع الوصول إليها كلها عن طريق البحر .

ولذلك فان محور الاستراتيجية الغربية فى الشرق الأوسط يتمثل فى إيجاد قواعد منظمة تنظيما دقيقاً من الناحيتين الإدارية والفنية حتى يمكن للقوات الغربية أن تقوم بعملياتها خير قيام ، ومعنى هذا أن تضمن تعاون البلاد

العربية فى الحرب العالمية المقبلة – ولكن من ذا الذى يضمن لدول الغرب هذا التعاون إذا ما استمرت سياسة الاستعمار الغربى قائمة هنا وهناك ؟.....

تعليـــــق :

مما سبق يمكن استخلاص النتائج الاستراتيجية الآتية : –

(١) ان كل حرب كبرى فى المستقبل ستكون حرباً عالمية وستتكفل القوة البحرية بدور هام فى القتـــــال .

(٢) ستكون استراتيجية الغرب البرية دفاعية فى المبدأ وفى جميع الميادين عدا القطب الشمالى وسيكون الشيوعيون فى موقف المهاجم .

(٣) ما لم يستطع الشيوعيون غزو أوربا الغربية كلها فان انتصارهم سيكون أمراً بعيد الاحتمال ، ولذلك ينبغى أن تتركز قوى الغرب الجوية والبحرية فى أوربا الغربية .

(٤) ان القوة الجوية هى العامل الحيوى فى فترة الدفاع ولا سيما لبريطانيا التى تعتبر أهم قاعدة أمامية جوية وبحرية وبرية فى أوربا .

(٥) ينبغى أن يكون هدف الغرب فى أوربا هو الدفاع عن خط الألب . ولكن نظراً لتعذر القيام به بدون الفرق الألمـــــانية ، فينبغى إذاً الشروع والإسراع فى تكوينها مع الاجتهاد فى تفادى العراقيل السياسية ما أمكن (معارضة فرنسا) .

(٦) أن الزحف إلى موسكو معناه السعى إلى الحتف والجرى وراء الفشل الاستراتيجى . ومن هنا ينبغى تضييق الخناق على الاتحاد السوفييتى من البحر الأسود وبحر البلطيق مع استهداف إثارة الخلافات الداخلية فى مركز دائرة الاتحاد السوفييتى .

(٧) ان ميدان الشرق الأقصى غير حتمى وبالإمكان التحكم فيه كله تقريباً بواسطة القوة الجوية البحرية من جزر المحيط الهادى واليابان وفورموزا ، كما ينبغى إعادة توازن القوى فيه بالمساعدة على تقوية اليابان وبسرعة .

(٨) ان القواعد الجوية فى المنطقة القطبية الشمالية ستبدو عظيمة الأهمية فى فى عصر الصواريخ الاستراتيجية والمقذوفات المسيرة وعصر القنبلة الذرية خاصة إذا قهر السوفييت البلاد الأوربية على المحيط الأطلنطى .

(٩) وأخيراً وليس آخراً — ان ميدان الشرق الأوسط يعتبر الميدان الوحيد الملائم للغرب من الوجهة الدفاعية والهجومية بشرط أن تتعاون الدول العربية مع المعسكر الغربى فى الحرب المقبلة . وهذا أمر لن يتحقق إلا إذا تحققت لهذه الدول أهدافها الاستقلالية .

الخلاصة :

هذا عرض عاجل لما يمكن أن تكون عليه الخطوط الرئيسية لاستراتيجية الغرب فى الحرب المقبلة . وعلى هذه الأسس والحجج الاستراتيجية تتذرع الولايات المتحدة بأن مستقبل سلامتها وأمنها يتوقف على الدفاع عن الشرق الأوسط ضد الخطر السوفيتى ومنعه من دخول المنطقة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

والآن نعود إلى موضوع البحث الرئيسى وهو « لماذا تفرض أمريكا نفسها فى الشرق الأوسط ؟ » .. » فقد قلنا أن السبب يرجع أولا إلى قيمة الشرق الأوسط الاستراتيجية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية — التى تكلمنا عنها فيما سبق — وذلك من كلا جانبيها الهجومى والدفاعى » .

فما هى تلك القيمة الاستراتيجية للمنطقة ؟ ..... وذلك حتى نعرف مدى صحة هذه الحجج والأسانيد التى بموجبها أعطت أمريكا لنفسهامسئولية الدفاع عن الشرق الأوسط .....

وهذا هو موضوع الباب الثانى .....

الباب الثانى

أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية

مقدمة :

أن أكثر نواحى الشرق الأوسط أهمية فى محيط السياسة الدولية اليوم ، هى الناحية الاستراتيجية ..... وقد بدأت تلك الأهمية فى الظهور ، منذ الوقت الذى بدأ فيه « التوسع الأوربى » بسبب الصراع من أجل الحصول على توازن القوى ، ومن ثم استهدفت منطقة الشرق الأوسط كثيراً للغزو ، وقد ساعد على ذلك تدهور الامبراطورية العثمانية .....

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر ، كانت قوة بريطانيا البحرية قادرة على قفل الطرق البحرية فى وجه الدول الكبرى التى تبغى التوسع أو تسعى لشق طريقها صوب أفريقيا وآسيا . ولذا فقد دأبت هذه الدول على محاولة الزحف براً عن طريق الشرق الأوسط . والسبب فى ذلك واضح ، وهو أن الشرق الأوسط يقدم من الناحية الاستراتيجية أهم جسر استراتيجى فى العالم ، فهو يربط بين القارات الثلاث — أوربا وآسيا وأفريقيا — فاذا أصبح هذا الجسر غنيمة تحت سيطرة من قد تحدثه نفسه بغزو العالم ، فانه لن يعطيه أجل المزايا البرية فحسب ، بل وسيهيىء لهذا الغازى فرصاً عظيمة أهمها عدم الاكتراث بقوة بريطانيا البحرية .

ولذلك وجدنا القادة العسكريين فى الماضى — وبالأخص نابلون وهتلر — قد اعترفوا بأن من يسيطر على الشرق الأوسط يمسك مفتاح السيطرة العالمية . ولذلك أيضاً وجدنا بريطانيا ، خلال هذه المدة ، تعتبر هذه المنطقة أهم مناطق العالم لضمان سلامتها وللدفاع عن امبراطوريتها .

وبسبب ذلك أيضاً نشبت الحروب الطاحنة الآتى ذكرها دفاعاً عن الشرق الأوسط ضد العدوان الخارجى :

١ ــ حملة نابليون على مصر ١٧٩٨ ــ ١٨٠١

٢ ــ حرب القرم ضد روسيا ١٨٥٤ ــ ١٨٥٦

٣ ــ الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا وحليفتها تركيا حيث قامت معارك حربية فى ميادين سيناء وبلاد العرب والعراق وفلسطين .

٤ ــ الحرب العالمية الثانية ضد ألمانيا وإيطاليا فى الصحراء الغربية وأريتريا والصومال وأثيوبيا وسوريا ولبنان . غير أن كل محاولة من محاولات هذا الغزو منيت بالفشل ، ولو أننا سألنا عن السبب فى ذلك الفشل لوجدنا لبريطانيا النصيب الأوفر بسبب موقفها المباشر أو غير المباشر فى المنطقة ويرجع الفضل فى نجاح سياستها إلى شدة محافظتها على مبدأ توازن القوى فى هذه المنطقة الحساسة من العالم .

أما اليوم فقد قامت عوامل جديدة تجعل من غير المرغوب فيه أن تقوم دولة واحدة ــ مهما بلغت قوة هذه الدولة ــ بمسئولية الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط . فلقد ظهرت فى المنطقة دول ــ مستقلة حديثة ونشأت منظمة دولية لها وزنها الدولى وقدرتها على مقاومة العدوان ، هذه المنظمة هى جامعة الدول العربية . وفضلا عن ذلك ، فان أسلحة العدوان الحديثة وأصوله الفنية التى مكنت هتلر من اجتياح كل من بولندا وفرنسا فى أربعة أسابيع ثم كل من هولندا وبلجيكا فى أسبوعين ، جعلت من غير المحتمل ظهور تهديدات المستقبل فى صورها القديمة التى يهيء بطؤها الشديد من إنشاء تحالف جديد على أساس متين لمواجهة كل تهديد ، فكان أن أدت هذه الأحوال فى غرب أوربا إلى تنظيم ووضع خطط منظمة شمال الأطلنطى .

وبالمثل فلكى يكون الدفاع عن الشرق الأوسط فى الوقت الحاضر مثمراً لابد من الاعتراف بأن مسئولية الدفاع عنه يجب أن تقع على عاتق دوله أولا وأخيراً .

وأصدق مثل على ذلك اقتناع مستر فوستر دلاس بهذا الرأى حينما قال بعد عودته من رحلته فى الشرق الأوسط فى صيف ١٩٥٣ .

« هناك رغبة غير واضحة فى قيام نظام للأمن الجماعى ، ولكن هذا النظام لا يمكن أن يفرض فرضاً من الخارج ، بل يجب أن يرسم وينمو فى الداخل نتيجة الإحساس بوحدة المصير المشترك والخطر المشترك » .

والآن كى يمكننا تحديد الدوافع الرئيسية التى جعلت الولايات المتحدة تلقى على نفسها مسئولية الدفاع عن الشرق الأوسط ، يجب علينا أن نحدد أهمية الشرق الأوسط العالمية بالنسبة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى — طرفى النزاع — بصفة خاصة .

أهمية الشرق الأوسط العالمية :

ان القول بأن الشرق الأوسط منطقة استراتيجية حساسة ليس بجديد ، لأن أهميته الاستراتيجية معروفة منذ زمن بعيد ، وتتلخص تلك الأهمية الاستراتيجية فيما يلى : —

(١) تنحصر أهمية الشرق الأوسط على الخصوص فى موقعه الاستراتيجى فى النزاع الحالى بين الكتلتين . وعلى العموم فان تلك الأهمية واضحة جداً بحيث لا تحتاج لكثير من الإيضاح . فالتاريخ حافل بأسماء الغزاة ومن فى حكمهم ممن اتخذوا من هذه البقعة قاعدة لزحفهم وتوسعهم فها هو ذا « ف . و . ميكش » وهو من الخبراء الاستراتيجيين ذوى الأفكار الثاقبة يؤكد بكل ثقة :

« مهما كان مبلغ نجاح السوفييت فى أوربا الغربية أو أى مكان آخر فانه لن يجد فتيلا ما دامت موسكو لا تسيطر على منطقة الشرق الأوسط ، فدونهم حينئذ والنصر النهائى خرط القتاد ، ولن يكونوا يوماً بأسعد حظاً من هتلر ، فاذا ما تمكنت الكتلة الغربية من منع الاتحاد السوفييتى من السيطرة على هذه

المنطقة ، لأمكنها الحيلولة دون تحول استراتيجية السوفييت إلى استراتيجية عالمية بكل ما يشمل هذه الكلمة من معان ..... »

(٢) والشرق الأوسط كما يسمونه بحق هو ملتقى القارات إذ أنه جسر استراتيجي يربط بين القارات الثلاث أوربا وآسيا وأفريقيا . ولذا فهو يحتل المكان الأول من كل خطة للسيطرة على أية بقعة من هذه القارات أو غزوها من أية قارة أخرى منها — وثمة جدل يدور حول ما إذا كان ظهور القوة الجوية قد غير من هذه الأهمية أم لا .... ولكن الحقيقة التي لاشك فيها هي أن هذا الجسر يعطي للدولة التي تحدثها نفسها بغزو العالم مزية استراتيجية لاتقف عند حد المزايا البرية فقط وإنما يهيء لها فرصة عظيمة أهمها عدم الاكتراث بالقوة البحرية .

(٣) ويعتبر هذا الجسر حلقة اتصال هامة في المواصلات البحرية والجوية في نصف الكرة الشرقي وخاصة أنه يتحكم في قناة السويس ، ذلك الشريان الحيوي للنقل المائي العالمي وما يهيؤه من طريق سهل إلى جنوب آسيا ذوي الموارد الهائلة من المواد الخام والأيدي العاملة ، وإلى أفريقيا مما تحويه بطون أرضها من معادن اليورانيوم والمنجنيز والكروم والنحاس . الأمر الذي يجعل من سيطرة الاتحاد السوفييتي عليه مانعاً يحرم الغرب من ميزة محافظته على صلاته الاستراتيجية والاقتصادية مع الشرق أو على الأقل يجعل هذا الاتصال أمراً عسيراً باهظ النفقات .

(٤) وللشرق الأوسط أهميته الحربية الفائقة :

- فهو بالنسبة للكتلة الغربية يهيء سبيل الوصول إلى أمهات المناطق الصناعية في الاتحاد السوفييتي خاصة إذا وضعنا موضع الاعتبار تلك التركيزات الصناعية السوفييتية في منطقة البحر الأسود وجبال الأورال ، وإذا كانت هناك منطقة سوفييتية مكشوفة فان هذه المنطقة توجد بين آبار الزيت في باكو وأجران الغلال الغنية في منطقة أوكرانيا ....

ولقد كان فى هذه الحقائق ما أوحى للجنرال أيزنهاور تعليقه على الشرق الأوسط بقوله « لا النظام العسكرى لمنظمة حلف شمال الأطلنطى ولا استراتيجية المنظمة بملكان الاستهانة بهذه المنطقة .... »

- وهو بالنسبة للاتحاد السوفييتى يسمح لروسيا بالتنفس اتجاه الجنوب ومحاولة الوصول إلى البحار الدافئة والطرق العالمية الكبرى . فلو سيطرت روسيا على المنطقة لأمكن خروج غواصاتها إلى البحر المتوسط ولازدادت صعوبة مقاومتها .

ولو انسابت هذه القوة البحرية إلى المحيط الهندى والأطلنطى لأضحت مقاومتها أمراً يكاد يكون مستحيلا .

- وهكذا يتبوأ الشرق الأوسط مركزه كمنطقة لها خطورتها فى نجاح تنفيذ سياسة حصر توسع الاتحاد السوفييتى . وكمنطقة حربية أساسية لأية حرب مستقبلة ، ومع ذلك فرجال الاستراتيجية الغربية يقولون أنه ما من قاعدة يمكن اعتبارها عنصراً فى قوة دفاعية أو هجومية ما لم توضع قوات عسكرية فيها أو يتيسر وجودها بالقرب من هذه القاعدة حتى تقوم بعملياتها منها . وهذا يفسر لنا سر اهتمام الكتلة الغربية بتشكيل منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط .

(٥) يضاف إلى ذلك أن منطقة الشرق الأوسط إذا ما قورنت بالأجزاء الأخرى فى المنطقة الوسطى بآسيا . ظهر أنها أكثر تعرضاً للاختراق بواسطة القوة البحرية وذلك لطول وتعرض شواطئها التى تطل على كل من البحر الأسود والأبيض والأحمر والخليج الفارسى ... على أنها مع ذلك — نظراً لطبيعة أراضيها الوعرة والصحراوية فى معظم أجزائها — تعتبر أقل تعرضاً للغزو عن طريق البر شمالا ..... وهذا يفسر لنا سر نجاح دول الغرب فى تثبيت أقدامها فى تلك المنطقة . على نقيض روسيا ..... على أن انعكاس هذه الآية فى عصر التقدم الفنى الحديث — بفضل تقدم الطيران ومعدات

القوات الأرضية — أصبح أمراً محتملا — فقد تقدمت روسيا فنياً وخاصة فى القوات المنقولة جواً . هذا فضلا عن أنها تمتاز بمجاورتها المباشرة لدول المنطقة .

(٦) كما يجب ألا ننسى أن للمنطقة أهميتها الاستراتيجية الحربية فى الدفاع عن غرب أوربا .... فاذا ما اخترقتها القوات السوفييتية أمكنها تطويق دول حلف الأطلنطى عن طريق الزحف غرباً فى اتجاه المغرب الأقصى وبذا تحرم الغرب من أكبر قاعدة استراتيجية يمكن لهذا الحلف أن يعتمد عليها فى عملياته الحربية المقبلة . وهذا يفسر لنا سر تصريح فوستر دلاس الذى قال فيه « أن حلف الأطلنطى بناء شاهق ، ولكنه أقيم على أسس واهية وأن تدعيمه يقتضى إقامة حلف شرقى إلى جانبه » . وهو يقصد بذلك حلف الشرق الأوسط طبعاً .....

(٧) وترجع أهمية المنطقة الاقتصادية إلى احتوائها على موارد طبيعية هائلة وخاصة الفوسفات والمنجنيز والبوتاسيوم . أما حقول الزيت — التى يصفونها بحق « آبار القوة » — التى تتجمع حول شاطىء الخليج الفارسى فهى تحتوى على ٦٠٪ من البترول العالمى الثابت و جودها فنياً — فيما يقال — وهى تنتج ٢٠٪ من محصول العالم فى الوقت الحالى ، وتورد ٧٥٪ من حاجة دول غرب أوربا منه ..... وعلى العموم فالشرق الأوسط فى مستهل إنتاجه ، وإنتاجه يزيد زيادة أعظم كثيراً من زيادة الإنتاج الأمريكى نفسه فقد ارتفع إنتاج الشرق الأوسط من ١٦ مليون طن عام ١٩٣٨ إلى ١٢٢ مليون طن عام ١٩٥٢

(٨) وآخر هذه العوامل ولكن أولها أهمية ، سكان الشرق الأوسط الذين تسود آراؤهم وسياساتهم جميع أنحاء المنطقة العربية — الأسيوية — الأفريقية بشعوبها التى بدأت فى اليقظة القومية ..... وان كان الرئيس السابق ترومان نوه عنها بقوله « أن منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية كبرى . أما شعوبها فليست من القوة الكافية فردية كانت أو جماعية للصمود أمام أى عدوان شديد » .

(٩) وهكذا تتضح أهمية الشرق الأوسط العالمية ، ولذلك لا تستطيع أية سياسة أجنبية ناجحة إغفال الشرق الأوسط وأهميته بالنسبة لسائر أنحاء العالم وبصفة خاصة الدول الكبرى وهذا هو السبب الذى يعلل لنا سر اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية فى السنين التى تلت الحرب العالمية الثانية بالعمل على ربط دول المنطقة فى صورة للدفاع عن الشرق الأوسط ضد الخطر السوفييتى . وهذا هو السر أيضاً الذى جعل مصالح وأهداف الولايات المتحدة فى المنطقة ترتبط بل تزداد وثوقاً مع المصالح البريطانية القديمة فى نفس المنطقة وذلك من حيث اتفاق الطرفين على غرض واحد هو « عدم تمكين روسيا السوفييتية من السيطرة على بقعة من بقاع الشرق الأوسط سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر .

والآن سنبدأ بابراز أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للكتلتين المتنافستين

الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة :

(١) من الواجب علينا توضيح أهمية المنطقة بالنسبة لهذا المعسكر الذى تتزعمه الولايات المتحدة اليوم ، حتى يمكن على ضوء ذلك تحديد المصالح والأهداف ، والتى تحدد الخطوط الرئيسية لسياسة الكتلة الغربية فى هذه المنطقة . ويمكن إدراك تلك الأهمية الحيوية من خلال كلمات للمستر فوستر دلاس قال فيها عن الشرق الأوسط « إذا سقطت هذه البقعة الهامة فى أيدى الروس فسوف يترتب على ذلك قيام اختلال فى توازن القوى بسبب سيطرة الروس على سائر طرق المواصلات بين الغرب والشرق وبين أوراسيا وأفريقيا الاستراتيجية ....

(٢) وهو يقصد بهذه الكلمات بأن الشرق الأوسط قد أصبح نتيجة للصراع السافر بين الكتلتين عامة وبين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على وجه الخصوص ، منطقة حيوية بالنسبة لسلامة الولايات المتحدة ، وأن حرية الوصول إلى طرق مواصلات الشرق الأوسط أصبحت أمراً جوهرياً لضمان استخدام قواتها العسكرية استخداماً فعالا .... فلو قدر للشرق الأوسط

أن تبتلعه دائرة السوفييت لحيل بين الولايات المتحدة وبين الانتفاع بطرق المنطقة البرية والبحرية والجوية التى لاحد لقيمتها كحلقة اتصال بين القارات ، ولدق أسفين بين الدول الغربية فى أوربا وحلفائها فى آسيا ، وبمعنى آخر لوجدت ثغرة واسعة فى خط دفاع الولايات المتحدة الأمامى بل وفى قلب هذا الخط (قلب العالم الحر) . كما أنه لو فقد الغرب قنال السويس لقطع خط مواصلات الغرب من أوربا إلى جنوب آسيا والشرق الأقصى رأساً ....

(٣) ومعنى قوله « اختلال توازن القوى » له دلالته ، فقد قلنا من قبل أن هذه المنطقة يتركز بها أعظم مستودعات البترول الجيد فى العالم . وكلنا نعلم أن زيت الشرق الأوسط الذى تستخرجه شركات أمريكية وبريطانية يستخدم الآن فى تزييت آلات الإنعاش الاقتصادى فى أوربا الغربية كما أنه يساعد على تأخير استنزاف المستودعات البترولية الموجودة فى الولايات المتحدة نفسها ، فلو سقطت منطقة الخليج الفارسى فى أيدى السوفييت ، فلن يعد بالإمكان خدمة تلك الأغراض ولانحط مركز الغرب المكين — بما له من تفوق فى موارد البترول — انحطاطاً شديداً .

(٤) ويمكن أيضاً تفسير هذه الكلمة « إذا سقطت هذه البقعة الهامة فى أيدى الروس لترتب على ذلك اختلال توازن القوى » بأنه لو تم للاتحاد السوفييتى تحقيق ذلك لجرد المعسكر الغربى — الذى تتزعمه الولايات المتحدة — وقت الحرب من قواعد لا يمكن إحلال غيرها محلها ، إذ أنها لاتبعد عن أهم الأهداف السوفييتية إلا مسافة بسيطة . وهذه القواعد يمكن للمعسكر الغربى استخدامها فى الحرب المقبلة لتحقيق عدة أغراض منها :—

(أ) الحصول على أحسن المراكز الجانبية التى يمكن منها مهاجمة الزحف السوفييتى على أوربا من المؤخرة .

(ب) السيطرة على قواعد بحرية لاغنى عنها لقوات الغرب البحرية ، ويمكن استغلالها أيما استغلال بواسطة التكتيك البحرى للوصول إلى قلب الأراضى السوفييتية عبر البحر الأسود .

(ج) الاحتفاظ بقواعد جوية يمكن بواسطتها تهديد الاستراتيجية الحربية السوفييتية بمهاجمتها المنطقة السوفييتية المكشوفة بين آبار الزيت فى باكو وأجران الغلال الغنية فى أوكرانيا .

(٥) ومن جهة أخرى ، إذا تمكن المعسكر الغربى لا من النجاح فى الدفاع عن المنطقة فحسب ، بل ومن اقتحام البحر الأسود أيضاً ، فسيكون فى وسعه شل قوة كل تهديد سوفييتى لأوربا أو للشرق الأقصى ، وهو ما يزال فى مهده فى بداية الحرب . ومن ثم يأمل هذا المعسكر تنظيم المنطقة وتقويتها حربياً حتى تكون قادرة على تحقيق هذه الخطوة التى تخشاها روسيا فتجعلها تخشى خوض غمار حرب لا تضمن النصر فيها .

(٦) وهكذا يمكن القول بأنه طالما ظل الشرق الأوسط بعيداً عن السيطرة السوفييتية ، ففى الإمكان اتخاذه قاعدة يستخدمها المعسكر الغربى فى شن غاراته الجوية والبرمائية والقوات المحمولة جواً على المنطقة السفلى اللينة للاتحاد السوفييتى .

(٧) أما الطاقة الحربية للمنطقة — سواء من حيث الاستفادة بمجهودها البشرى أو بمواردها الاقتصادية — فهى تتطلب بحثاً مفصلا سوف أتعرض له فيما بعد . ولكن مما لاشك فيه أن مثل هذا البحث سوف يكشف عن نتيجة بارزة الأهمية بالنسبة للاستراتيجية الغربية . الأمر الذى جعلها تقرر أن هذه المنطقة يجب أن تبقى وحدة استراتيجية قائمة بذاتها . ولكى تستطيع أن تستغل هذه القدرة فى صالحها ، يجب عليها أن تعمل على تحويل هذه المنطقة إلى منظمة إقليمية تعمل إلى معاونتها فى الحرب المقبلة ، حتى تكمل بذلك وحدة العالم الحر ، وتدعم الولايات المتحدة تزعم هذه الفكرة وتعمل على تحقيقها ... وبمعنى آخر تسعى أمريكا لخلق وضع دولى حربى وسياسى واقتصادى فى المنطقة يكون مستقراً وقادراً على وقف تيار العدوان السوفييتى سواء كان كان هذا العدوان مباشراً أو غير مباشر (التهديد الشيوعى) .

(٨) تعليـــــق :

ليس التوصل إلى مثل هذا الوضع الحربى والسياسى والاقتصادى فى هذه المنطقة أمراً من السهولة بمكان كما أنه ليس أمراً ذا أهمية ثانوية ، ولذا فلا بد لذلك المعسكر من التسليم بضرورة العمل على منع تطور حالة القلق والاضطراب المنتشرة فى هذه المنطقة ، والتى ربما كان إهمالها سبباً فى فقدانها لهذه المنطقة الحيوية ولو لم يكن ذلك نتيجة إجراء علنى مباشر من جانب الكرملين .

وتحقيق هذه السياسة رهين بنجاح أو فشل المعسكر الغربى فى تحقيق الأهداف الآتية : —

(ا) كسب ثقة شعوب وحكومات الشرق الأوسط مع ضمان حفظ التحالف الانجليزى الأمريكى .

(ب) توحيد هذه المنطقة التى مزقتها التوترات الداخلية وخاصة التوترات بين الدول العربية وإسرائيل .

(حـ) معونة هذه الشعوب باعطائها حقها فى الاستقلال الذاتى الكامل .

(د) معونة شعوب الشرق الأوسط المتخلفة اقتصادياً لرفع مستوى المعيشة إلى ما يسمو على مستواها الساند الذى يكاد يستوى مع الحرمان .

ومن ثم صار مفهوماً أن تحقيق هذه السياسة يتطلب القيام فى وقت واحد بعدة أعمال فى شتى الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية .... وبسبب المناورات السياسية السوفيتية فى المنطقة وأغراضها أصبح الأمر يتطلب ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة كفاية دول هذه المنطقة فى الدفاع عن نفسها دون إغفال حاجتها لتدابير أبعد مدى لزيادة استقرارها . وإذا تيسر للغرب تحقيق ذلك . يمكن القول بأنهم نجحوا فى خلق قاعدة استراتيجية لها أهميتها الدفاعية والهجومية فى الحرب العالمية المقبلة .

الشرق الأوسط بالنسبة للاتحاد السوفييتى :

أوضحنا من قبل أن روسيا لن تتمكن من تحقيق أى هدف من أهدافها الاستراتيجية إلا بسيطرتها على الشرق الأوسط ولذلك فانها تعمل على طرد النفوذ الأنجلو أمريكى من هذه المنطقة ..... ومن ثم يمكن القول بأن الاستحواذ على المراكز الاستراتيجية فى الشرق الأوسط يقرر أى المتنافسين يتحكم فى الاستراتيجية العالمية .

وبالحكم من ماضى التاريخ الروسى نستطيع أن نقول أن شواطئ الشرق الأوسط ربما برزت بغتة كأهم هدف للعدوان السوفييتى لاسيما إذا ازدادت منشآت الدفاع عن أوربا الغربية قوة وصلابة فلقد اشتبكت روسيا فى حروب عديدة ضد تركيا خلال المائتى سنة الماضية من أجل تحقيق غرض واحد لم يتغير حتى الآن ، وهو الاستيلاء على الدردنيل وشبه جزيرة البلقان ، وذلك لتجد منفذاً إلى البحر الأبيض المتوسط . ولقد ظل ضغط روسيا للسيطرة على البواغيز التركية عاملا له خطورته فى كل حرب وكل تسوية سلمية ....

ولما كانت وعورة السطح ووحدة كتلة الأقاليم التركية وحيويتها تحصن البواغيز ضد أى هجوم عليها من ناحية الشرق ، أصبح المدخل الغربى الأيسر عن طريق البلقان هو طريق الاتحاد السوفييتى المفضل .... ولعل هذا هو السبب الرئيسى الذى دفع الولايات المتحدة إلى ضم اليونان وتركيا لمنظمة شمال الأطلنطى ، والذى حدا بها إلى تشجيع حلف البلقان الجديد الذى يضم يوغوسلافيا وتركيا واليونان .

وإذا ما تمكنت الجحافل السوفييتية من اختراق الأراضى الإيرانية ، أو بصورة أخرى إذا سيطرت على إيران حكومة شيوعية موالية للاتحاد السوفييتى . فسوف تصل روسيا إلى الخليج الفارسى . وبذا يتعرض المركز الغربى للزيت فى منطقة الشرق الأوسط بأكملها للخطر ، كما تصبح الدول العربية المتاخمة واقعة تحت التهديد المباشر .

وترجع سياسة موسكو تجاه الشرق الأوسط فى الواقع إلى أمد بعيد . فلقد جاء بصراحة فى الوصية السياسية الشهيرة التى وضعها بطرس الأكبر قوله التالى « شقوا طريقكم صوب القسطنطينية والهند فمن يحتلهما يقبض على زمام العـــالم .... شنوا حرباً دائمة ضد تركيا أولا ثم أتبعوها بحرب ضد إيران .... » .

وإذا ما أردنا تلخيص أهمية المنطقة بالنسبة لروسيا السوفييتية فانه يمكن القول بأن سيطرة السوفييت على الشرق الأوسط تحقق عدة أهداف استراتيجية للكرملين هى : —

(أ) تخفيف حدة أخطر عجز فى المواد الخام عند السوفييت وهو الزيت وحرمان المعسكر الغربى منه حتى يمكن بذلك إضعاف قدرة هذا المعسكر على الاستمرار فى الحرب .

(ب) تجاوز قوة الحلفاء فى أوربا الغربية وإمكان تطويق أوربا من الجنوب وبذلك يمكن أن تنهار قواها معنويا .

(جـ) عزل الشرق الأقصى وجنوب آسيا عن أوربا .

(د) فتح المحيطين الهندى والأطلسى أمام الغواصات السوفييتية .

(هـ) ضم شمال أفريقيا إلى المعسكر السوفييتى وحرمان المعسكر المضاد من قواعد استراتيجية مبعثرة على طول المنطقة وبالتالى حرمانه من أهم قاعدة استراتيجية يعتمد عليها فى العمليات الحربية التى تدور فى ميدان غرب أوربا .

وبالإجمال فان انتصار السوفييت فى الشرق الأوسط يمهد السبيل للسيطرة على أوربا وآسيا وبالتالى على أفريقيا . وبذلك تجد الولايات المتحدة نفسها مهددة بالغزو السوفييتى المباشر لأراضيها .

تعليـــق :

ألا ترى أن الأقدار لازالت تؤكد بعد نظر قادة الماضى العسكريين ؟ — وبالأخص نابليون وهتلر — فقد اعترفوا بأن من يسيطر على الشرق الأوسط تمسك بمفتاح السيطرة على العالم .

لاشك أن الوضع الاستراتيجي للشرق الأوسط هو السبب الرئيسي الذي جعله ميداناً حيوياً من ميادين الحرب الباردة ، فضلا عن أنه سيتقرر إلى حد ما شكل « الحرب الحارة » المقبلة بين الكتلتين — أي الحرب العالمية الثالثة .

على أن تلك الأهمية التي اتخذها الشرق الأوسط في استراتيجية العالم ، ليست هي السبب الوحيد التي بموجبه قررت الولايات المتحدة فرض نفسها في المنطقة ، وإن كانت تلك الأهمية هي أحد العوامل الرئيسية التي حدت بأمريكا إلى اتخاذ هذه السياسة الإيجابية .

فهذه السياسة تحددت بجملة عوامل أخرى سوف تكون مدار بحثنا باعتبار أسبقيتها .

ولكن متى بدأت الولايات المتحدة جدياً في تنفيذ هذه السياسة ؟..... لقد بدأتها منذ اليوم الذي وقف فيه ترومان أمام الكونجرس ليعلن مبدأه .

مبدأ ترومان :

ففي ١٣ مارس ١٩٤٧ وقف الرئيس السابق ترومان أمام الكونجرس واقترح إرسال معونة عسكرية واقتصادية إلى كل من اليونان وتركيا قائلا « أن هذه المعونة التي أقترحها تقوم على أساس الاعتراف الصريح بأن فرض نظم دكتاتورية على شعوب حرة من طريق عدوان مباشر أو غير مباشر ، هو بمثابة هدم لقواعد السلام الدولي . وبالتالي قضاء على سلامة الولايات المتحدة .....

وأنني أعتقد أنه لا بد للولايات المتحدة من أن تنتهج سياسة ترمي إلى مناصرة الشعوب الحرة التي تقاوم كل محاولة ترمي إلى إخضاعها لأقليات مسلحة فيها أو ضغط خارجي عليها .

وقد عرفت هذه السياسة « بمبدأ ترومان » ذلك المبدأ الذي فوض للولايات المتحدة مهمة العمل على منع النظام الاستبدادي من ابتلاع اليونان وتركيا . ومن الملاحظ أن الرئيس ترومان لم يذكر كلمة الشيوعية في بيانه التاريخي عن

هذا المبدأ إلا أنه أوضح ضمناً أن المصالح الأمريكية كانت تتعارض مع المصالح السوفييتية أينما انتشرت الشيوعية فى أوربا أو آسيا .

ولم يكن ليستفيد من مبدأ ترومان عندما أعلن هذا المبدأ إلا شطر صغير من العالم ، غير أنه كان يحمل بين نصوصه منار السبيل للمستقبل . فقد وضع المبدأ فى حيز التنفيذ بواسطة برنامج كان فى حد ذاته نذيراً فقد أعلن هذا المبدأ كسياسة أمريكية إيجابية مستقلة عن نشاط هيئة الأمم المتحدة حيث بين الرئيس ترومان أن الموقف خطير ويتطلب تصرفاً عاجلا ولكن الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ليست فى موقف يمكنها من بذل معونة من النوع المطلوب .

وقد أوضح هذا المبدأ أن سياسة حصر التوسع الشيوعى تهدف إلى إعداد الولايات المتحدة لصد أى تهديد خارجى من جانب السوفييت لدول الشرق الأوسط ويمكن إدراك ذلك من كلمة « عدوان مباشر » التى وردت فى بيان ترومان .....

كما أن هذا المبدأ قد أوضح أيضاً أن سياسة الحصر تهدف إلى محاربة الشيوعية داخل المنطقة وذلك من كلماته فى نفس البيان والتى قال فيها « عدوان غير مباشر .... » . « إخضاعها لأقليات مسلحة عليها » .

ومن ثم صار مفهوماً أن تطبيق سياسة حصر التوسع الشيوعى فى المنطقة يتطلب القيام فى وقت واحد بأعمال عديدة فى نواح عدة — عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية . وبسبب ضغط الاتحاد السوفييتى على الشرق الأوسط يتطلب الأمر ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة كفاية دول المنطقة فى الدفاع عن نفسها دون إغفال حاجتها لتدابير أبعد مدى لزيادة استقرارها .

إذن ما هى تلك الأعمال المتعددة التى يجب على الولايات المتحدة اتخاذها لتضمن استقرار المنطقة ؟.

هل معنى ذلك أن تصبح أمريكا دولة ذات نفوذ على هذه المنطقة ؟ من الطبيعى أن مثل هذا النفوذ الذى يفرض على دول المنطقة ذات السيادة لن يؤدى إلا إلى نتيجة عكسية .....

إذن ما هى خطط أمريكا المختلفة لسياستها القائمة على أساس صد العدوان السوفييتى بكافة صوره ؟..... وما هى أنسب خطة من الواجب عليها اتخاذها ؟.....

من المستحسن قبل الإجابة على مثل هذه الأسئلة أن نقف على الأحداث الدولية والدوافع التى أدت إلى إعلان هذا المبدأ ..... وهى حوادث يمكن تلخيصها فى كلمات قلائل هى تهديد روسيا المباشر لمنطقة الشرق الأوسط ، ذلك التهديد الذى واجهته الولايات المتحدة باعلان سياسة جديدة هى سياسة حصر التوسع السوفييتى . والتى أعلنها صراحة « مبدأ ترومان » .

وهذا هو موضوع الباب الثالث .

الباب الثالث

تهديدات روسيا للمنطقة

تواجه بسياسة الحصر الأمريكية

مقدمة :

لسنا نجهل سياسة روسيا التقليدية فى منطقة الشرق الأوسط ، فهذه السياسة كانت نابعة دائماً من شعورها بالاختناق لبعدها عن البحار الدافئة المفتوحة التى تيسر لها الوصول إلى مناطق العالم الأخرى بحثاً وراء التوسع الاستعمارى والتجارة الخارجية ....

ولذلك فقد دأبت دائماً منذ عهد بطرس الأكبر على محاولة الحصول على منفذ لها عن طريق الدردنيل إلى البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسى عن طريق إيران .

ولا بد كانت هذه السياسة سبباً فى خلق الصراع البريطانى الروسى فى منطقة الشرق الأوسط منذ القرن التاسع عشر .... غير أن تهديد ألمانيا لهذه المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى ، سبباً مباشراً — ولو بصفة مؤقتة تطبيقاً لمبدأ توازن القوى — فى التخفيف من حدة هذا الصراع . ولذلك وجدنا أن الحلفاء الغربيين (بريطانيا وفرنسا) ، كانوا قد وعدوا روسيا بالمضايق وبعض الأراضى التركية جنوبى القوقاز وذلك إبان تلك الحقبة القلقة من الحرب العالمية الأولى .

غير أن هزائم الحرب والثورة الشيوعية عام ١٩١٧ ، ثم ذلك الصلح المنفرد الذى عقده لينين مع ألمانيا عام ١٩١٨ ، كانت كلها سبباً فى حرمان النظام الشيوعى الجديد فى موسكو من مقاسمة الحلفاء غنائم النصر فى المنطقة ..

وستراً للحاجة وراء التمسك بأهداب السلم وتمشياً مع المبادئ الشيوعية الأولى ، أرجأ ستالين وأتباعه أهدافهم الاستعمارية كلها فى الشرق الأوسط إلى أجل غير مسمى .

ثم عملت روسيا السوفييتية على تنمية أواصر الصداقة مع جاراتها الضعيفة دون أن تسعى إلى هدم استقلالها ، فعقدت معاهدات عدم اعتداء مع تركيا سنة ١٩٢٥ وإيران ١٩٢٧ ، وصار توطيدها كلها سنة ١٩٣٣ . ولم تبد الحكومة السوفييتية فى تلك الفترة أية محاولة جدية لتحدى القبضة القوية التى كانت بريطانيا قد قبضت بها على زمام الأمور فى الشرق الأوسط منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى قيام الحرب العالمية الثانية .

ولكن هل هذا معناه أن روسيا السوفييتية نبذت أطماعها فى تلك المنطقة ؟. من الطبيعى أن روسيا لم تكف عن الاهتمام بتلك المنطقة . والدليل على ذلك واضح . فهى عندما اعتقدت بقرب هزيمة الحلفاء فى الحرب نتيجة للهزائم التى منيت بها قواتهم عام ١٩٤٠ ، عقدت اتفاقية سرية بينها وبين ألمانيا فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٠ تضمنت الفقرة التالية : —

« يعلن الاتحاد السوفييتى أن أهدافه الإقليمية تتركز فى الجنوب من الأراضى الإقليمية السوفييتية وفى اتجاه المحيط الهندى » .

أى أنها كانت تطمع فى التغلغل فى إيران والعراق ، وربما فى جزء من الأراضى التركية — أهمها منطقة المضايق ، ولهذا السبب عمدت روسيا إلى قلب سياستها السلمية المؤقتة (التهدئة) قبيل ختام الحرب العالمية الثانية ، حيث لجأت إلى المناورات سعياً إلى تحويل تركيا وإيران واليونان إلى أذناب لها . . . .

ولكى نفهم حقيقة استراتيجية السوفييت فى هذه المنطقة من حيث تهديدها للدول المتاخمة لها عقب انتهاء الحرب العالمية مباشرة ، يجب علينا أن نتتبع تطور السياسة السوفييتية منذ بدايتها حتى الوقت الذى بلغت فيه هذا

الحد من التهديد . ولكى نفهم تكتيكاتها فى المنطقة يجب علينا أن نعرف حقيقة موقف روسيا من السلم والحرب .....

مرجع السياسة السوفييتية الخارجية :

بدأت الشيوعية السوفييتية حركة انقلابية ذات فكر مميز للعلاقات الدولية، فقد كانت تنظر إلى العالم بمنظار أسود لم يكن ينتظر معه عادة سوى الصراع المستمر حتى الفناء بين الشيوعية من جانب والديموقراطية الغربية من جانب آخر

وإذا كان استيلاء البولشفيك على زمام السلطة فى روسيا عقب ثورة ١٩١٧ قد صب أصلا فى قالب النظرية الماركسية لصراع الطبقات ، فقد أدى إلى توسيع دائرة الصراع حتى شمل الميدان العالمى كله ، ومن ثم اكتسب صراع الطبقات شكلا جغرافياً وسياسياً وأضحت البلشفية مذهباً فى العلاقات الدولية لا مجرد قانون محلى يطبق فى الأراضى الروسية فحسب .

ويقوم المذهب العسكرى والسياسى السوفييتى على نظرية « دمر الغير ... وإلا دمرك الغير » .

إلا أن الحرب ليست هدفاً اساسياً للاستراتيجية السوفييتية ، فالسوفييت يفضلون كسب أغراضهم الاستعمارية بالوسائل السلمية كلما أمكنهم ذلك . وقد كان هذا الاعتبار يحتل مكاناً خطيراً من الاستراتيجية السوفييتية وخاصة فى عهد لينين الذى كانت نظريته فى نشر المذهب الشيوعى تعتمد أولا على علم الاجتماع أكثر مما تعتمد على القوة ... فقد كان يرى أن الشيوعية تستطيع أن تتفشى فى العالم بدون الالتجاء إلى وسائل العنف وأنه ليسرها أن تستسلم الطبقة الحاكمة لطبقة العمال من تلقاء نفسها بدون حروب .

وكانت نظريته عن الحرب استمرار لنفس تلك السياسة — وقت السلم — مع إدخال بعض التعديلات على علاقات القوى المتعارضة التى يخلفها التصرف العسكرى . وهكذا يصرح لنين « بأن الحرب هى من صميم السياسة . والحرب جزء من كل أما هذا الكل فهو السياسة » .

وعلى هذا فهو يعنى عدم استخدام الجيش السوفييتى إلا فى الأحوال التى يتعذر فيها استخدام الوسائل الأخرى الأقل خطورة ..... أى أنه كان أكثر ميلا لاستخدام وسائل التغلغل السلمية استخداماً واسع النطاق .....

وخلاصة القول ، فسواء اعتمد التغلغل الشيوعى على الوسائل السلمية أو على العنف ، فان جوهر السياسة الشيوعية كان محصوراً فى تحويل المجتمع الدولى بأكمله إلى مجتمع شيوعى !!.....

مبدأ ستالين :

أما مبدأ ستالين الذى أخذ يستكمل نضجه إبان المرحلة الأولى من تاريخ التطور الشيوعى فقد انحرف عن النظريات المبنية على علم الاجتماع ، واتجه نحو القوة والتهديد بها وكان ستالين يرى أنه كلما ازدادت قدرة الجيش الأحمر على القتال فى الوقت المناسب ، اتسعت فرص النصر أمام الشيوعية وأن السبيل الوحيد لتحقيق الشيوعية الدولية هى إعداد الجيش الأحمر للمعركة الفاصلة التى لابد من وقوعها بين المعسكرين الشيوعى وغير الشيوعى .....

وبعبارة أخرى ، كان ستالين يؤمن بأن نشوب ثورات مسلحة فى الدول الغير شيوعية المجاورة لروسيا تساعد على تحقيق الشيوعية الدولية . فعندما يفلح الشيوعيون فى السيطرة على هذه الدول وتحويلها إلى دول شيوعية ، يمكن إما إدماجها رسمياً فى الاتحاد السوفييتى وإما السماح لها — لأسباب خاصة ولوقت معين — بالاحتفاظ بنظامها الخاص كدولة ذات سيادة .

ولقد خطب ستالين فى مؤتمر الحزب عام ١٩٢١ قائلا « لقد أثبت التاريخ أنه إذا اتخذت الأمم — فرادى — النظام السوفييتى فلن تقوى على مواجهة الحياة وهى وحدات متفرقة أمام التوسع الاستعمارى السائد خارج النطاق السوفييتى ولن تستطيع الدفاع عن أنفسها دون معونة اقتصادية عسكرية من الجمهورية السوفييتية المجاورة لها » .

ولقد أثبت التاريخ الحديث أن سياسة ستالين كانت تقوم أساساً على

التدبير السابق ووضع الخطط سلفا ، فهو فى تحليله للاستراتيجية السوفيتية يقول « أن أهم عامل للاستراتيجية السوفييتية هو تقرير ذلك الاتجاه الأساسى الذى توجه إليه الضربة الحاسمة بحيث تتمكن هذه الضربة من تحقيق الحد الأقصى من النتائج بكل سرعة » .... وهو يرى أن « تحديد اتجاه الضربة الأساسية معناه التكهن بطبيعة العمليات التى قد تمر بها الحرب فى جميع أدوارها ، وتقرير تسعة أعشار مصير الحرب كلها سلفاً ».....

وكانت « استراتيجيةستالين » ذات طابع عملى فى التقدير ووضع الخطط فأساسها « التقدير الرشيد لعامل القوات المضادة » . وهذا العامل « هو المعيار الذى يقرر الزحف أو التقهقر فى أى موقف .... ففى حالة ما إذا كانت نسبة القوى مواتية ، أى أن الحالة تسمح بزحف ناجح فان تحقيق إمكان الزحف أمر حتمى (مع تحفظ واحد هو ألا تتم الانتصارات التكتيكية الممكنة إلا إذا كانت صائبة من الناحية الاستراتيجية) ..... وبالمثل لا تلجأ القوات الروسية إلى التقهقر إلا كنتيجة حتمية لتحول معاكس فى نسبة القوى .

وهذا التقدير لنسبة القوى يتناقض ومنهج الدول الأخرى (كألمـــانيا مثلا فى الحرب العالمية الثانية) فى وضع الخطط الاستراتيجية .

ولقد وصف ستالين بل انتقد استراتيجية الألمان بقوله « ان استراتيجيتهم ناقصة لأنها بصفة جوهرية تقلل من أهمية تقدير قوى العدو وكفاياته ..... » أما الاستراتيجية السوفييتية فتختلف عن الاستراتيجية الألمانية الجغرافية لأنها مؤسسة على قاعدة علمية ثابتة هى التكهن بمراحل الحرب وإعداد الخطط سلفاً ، لا الاعتماد على الاعتبارات المؤقتة التى لا تتسم بصفة الدوام .....

وتطبيقاً لهذه النظرية ارتفع دور روسيا كدولة وكقوة عسكرية وكحكومة إلى مستوى يسمو بها على غيرها من الأمم .... بل لقد أصبحت روسيا — نتيجة لذلك — أكبر دولة عالمية تهدد المعسكر الغربى بأكمله ، كما أصبحت

المركز الكبير للمجتمع الشيوعى الآخذ فى الانتشار والذى يجرى انتشاره على شكل دوائر مركزها موسكو .....

أما النظريات القديمة الداعية إلى الثورات الاجتماعية الداخلية الغير منظمة فقد اختفت تماماً دون أن تترك أثراً فى حين أن نمو العالم الشيوعى يشبه — وفقاً للنظرية الجديدة — انتشار نقطة من الحبر على قطعة من ورق النشاف . أما دور التحرشات الشعبية والقتال الثورى المحلى فقد تضاءل إذا ما قورن بأهمية تدخل القوى العسكرية للقيام بنفس الهدف وهو تحويل المجتمع إلى النظام الشيوعى .

النظرية السوفييتية عن السلم والحرب :

تسلم هذه النظرية كل التسليم بنظرية « كلاوزفتز » القائلة بأن الحرب امتداد للسياسة بوسائل أخرى ، ولذلك وجدنا لينين يقول « أن السياسة تلد الحرب كما أن الحرب استمرار للسياسة بوسائل عنيفة ... » .

على أن مذهب السوفييت الحالى يتخطى أفق فكرة « كلاوزفتز » بمراحل إلى نظرية مختلفة للسياسة الدولية ، فبينما تصادق السياسة السوفييتية كل المصادقة وتتبع بنشاط سياسة تؤمن بالاتصال المباشر الوثيق بين مقتضيات السلم والحرب ، فانها تفرض استمرار الصراع (وان لم يكن حتما مسلحاً) بصفة دائمة حتى فى وقت السلم .

وهكذا تتطور نظريتهم إلى أنه ما دامت الحرب امتداد للسياسة ولكن بوسائل أخرى فكذلك يعتبر السلم والحرب سلسلة متصلة الحلقات للصراع ولكن بوسائل أخرى . وبذلك ينمحى الفارق بين السلم والحرب إلا من ناحية الاختلاف فى درجة القوة المسلحة المستخدمة فى النزاع المستمر ....

« والحرب الباردة » هى الاصطلاح الشائع للتعبير عن تلك الحالة التى يثيرها السوفييت بمواصلة الصراع أثناء السلم . وتتخذ الحرب الباردة شكلين أساسيين هما الحرب السياسية والعنف غير العسكرى أو العنف المسلح المحدود .

وعلى المرونة التكتيكية للسياسة السوفييتية أن تقرر أى شكل من أشكال الصراع هنا ينبغى أن يسود .

ويفسر لنا هذا التحليل كيف أن روسيا عمدت خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية ، إلى تحدى الغرب فى منطقة الشرق الأوسط عامة وفى الدول المتأخمة لها على وجه الخصوص .

وكان من الطبيعى أن يبحث الاتحاد السوفييتى ، فى سعيه لبسط نفوذه وسلطانه على الشرق الأوسط عن نقط الضعف السهلة ولذا فقد ازداد الضغط الشديد على الدول المتأخمة للاتحاد السوفييتى ، فتأثرت بهذه السياسة فى الشرق الأوسط دول اليونان وتركيا وإيران .

وقد ظهر هذا الضغط فى شكل دسائس ومطالب ، ولكنه كان فى الواقع يستمد قوته من تهديد السوفييت المستمر ومن تجمعاتهم العسكرية على الحدود الشمالية لهذه الدول . فاستلزم هذا التهديد المسلح المتواصل تقوية القوات العسكرية اليونانية والتركية والإيرانية ولكن بدرجة تتفق والقوى الاقتصادية لتلك الدول .

والواقع أن هدف السوفييت المتفق عليه لبسط سيطرتهم على الشرق الأوسط ظهر بشكل واضح أبان السنوات التى أعقبت الحرب . فقد ضغطت روسيا ضغطاً قوياً مباشراً على تركيا للحصول على امتيازات إقليمية فى منطقة البواغيز التركية ، كما تلكأت فى سحب الجيش الأحمر من إيران ، وفى الوقت نفسه عمدت إلى تشجيع الثوار واستخدام حرب العصابات الشيوعية فى اليونان .

ولما كانت تلك المشاكل هى التى دفعت الولايات المتحدة إلى تقرير الدفاع عن المنطقة ، لذلك قد يكون من المستحسن أن تتناول كل مشكلة على على حدة بشىء من التفصيل ، حتى يتضح لنا بتسلسل الحوادث الدولية ، ابتداء من فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية حتى إعلان مبدأ ترومان فى ١٢

مارس ١٩٤٧ . لأن هذا المبدأ — كما قلنا من قبل — هو الذى قرر سياسة أمريكا الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة .

المشكلة الايرانية :

وصفت إيران عقب نجاح الثورة الشيوعية فى روسيا بأنها « قنال سويس الثورة » ومنذ ذلك الوقت آمن الشيوعيون بأنه « لنجاح ثورة الشرق فان أول دولة يجب على السوفييت غزوها هى إيران » ومما يؤيد ذلك التصميم أن الميثاق النازى السوفييتى الذى عقد عام ١٩٤٠ — والذى لم يعمر طويلا — أوضح بما لايحتمل الشك عزم الاتحاد السوفييتى على السيطرة على إيران وذلك بأنه نص على « الاعتراف بالمنطقة الواقعة جنوب باطوم وباكو فى الاتجاه العام للخليج الفارسى محوراً لأمانى الاتحاد السوفييتى » .

ثم أعقب ذلك قيام الحرب بين ألمانيا روسيا ودخلت الأخيرة إلى جانب الحلفـــاء .

أما الأسفين الذى دق لدخول النفوذ السوفييتى فى إيران ، فكان يتمثل فى معاهدة التحالف الموقعة بين كل من بريطانيا وروسيا وإيران عام ١٩٤٢ .

« ولقد اشترطت هذه المعاهدة اشتراك هاتين الدولتين الكبيرتين « روسيا وأمريكا) فى احتلال إيران مدة الحرب كما نصت على وجوب انسحاب قوات الاحتلال فى مدى ستة شهور من انقضاء الحرب » .....

فاغتنمت الحكومة السوفييتية هذه الفرصة لكسب نفوذ دائم فى إيران — سعياً وراء تحويل إيران إلى ذنب لها — وقد ساعد احتلال القوات السوفييتية لشمال إيران ، على التأثير على الحياة السياسية والاقتصادية لإيران . إذ لم يقتصر تدخل هذه القوات على شئون البلاد الإدارية فحسب ، بل تعدى ذلك إلى إثارة الحركات الاستقلالية من جانب الأقليات فى مقاطعتى أذربيجان وكردستان . كما أنشأت القوات الروسية حزب تودة كأداة للضغط الشيوعى فى جميع أنحاء البلاد الإيرانية .

ولكن ما هو دور الولايات المتحدة أزاء مثل هذا التحدى .....؟

أنزلت الولايات المتحدة قواتها فى الأراضى الإيرانية بغرض إمداد وشحن واردات الإعارة والتأجير إلى روسيا عبر إيران . وفى مؤتمر طهران عام ١٩٤٣ أعلن فى بيان رسمى « استقلال وسيادة إيران وسلامة أراضيها » .

ولما لم تكن الولايات المتحده مرتبطة مباشرة فى الاحتلال الانجليزى الروسى المشترك لإيران فقد كانت تستند إلى هذا البيان فى تأييدها للقضية الأيرانية ودفع العدوان الشيوعى عن إيران .

ولما وضعت الحرب أوزارها ذكرت إيران الحلفاء بتعهدهم بسحب قواتهم من إيران بعد انتهاء الحرب ، فنفذت كل من بريطانيا والولايات المتحدة هذا التعهد . إلا أن الحكومة السوفييتية رفضت سحب قواتها فى أول الأمر ، بل شجعت بعض العناصر على إنشاء حكومات تعمل بأيعاز السوفييت فى أذربيجان ، وفى الوقت نفسه أيدت جمهورية « ماهاباد » القصيرة الأجل التى قامت فى مقاطعة كردستان ، بيد أن الحكومة الإيرانية قاومت هذه الحركات الثورية مقاومة شديدة ، وأخيراً عززت سلطانها على المناطق المتمردة وقد صاحب هذه المساعى لتمزيق إيران مسعى آخر هو الضغط على إيران للحصول على امتياز التنقيب عن البترول فى المقاطعات الخمس الشمالية ، وقد اضطر رئيس وزراء إيران بسبب خطورة الحالة فى أذربيجان إلى الموافقة على إنشاء شركة سوفييتية إيرانية للزيت عام ١٩٤٦ ..... إلا أن نجاح إيران فى إضعاف نفوذ روسيا فى أذربيجان ، أتاح لمجلس النواب الإيرانى فرصة رفض إنشاء هذه الشركة التى كانت روسيا سوف تملك بمقتضاها ٥٥٪ من حقول التنقيب عن البترول فى شمال إيران .

ولكن هل سكتت الولايات المتحدة على مثل هذا الضغط .....؟

كلا فلو أنها أغفلت هذا الموضوع لفقدت إيران بموقعها الاستراتيجى الحيوى وثروتها البترولية ولأصبح التوازن الدولى فى تلك المنطقة فى صالح

الاتحاد السوفييتى ، ولأمكن بعد ذلك تهديد بقية دول الشرق الأوسط ... ولذا كان من الطبيعى أن تتدخل الولايات المتحدة فى المشكلة الإيرانية فقامت بالاشتراك مع بريطانيا وغيرها من الدول الصديقة لها بتأييد عريضة الشكوى التى تقدمت بها الحكومة الإيرانية لمجلس الأمن بالأمم المتحده فى عام ١٩٤٦ بشأن تدخل السوفييت فى إيران وبذا تم قبل انتهاء هذا العام انسحاب القوات السوفييتية من إيران ، واستعادة إيران سيادتها الفعلية على كل أراضيها .... إلا أن ضغط السوفييت على إيران لم يتوقف بعد ذلك وإنما ظل مستمراً .

وعلى الرغم من أن المشكلة الإيرانية حلت بوساطة الأمم المتحدة ، إلا أنها تدخل ضمن سياسة الحصر الأمريكية والدليل على ذلك أنه بمجرد انسحاب القوات السوفييتية من الأراضى الإيرانية ، بدأت الولايات المتحدة توجه اهتماماً بالغاً إلى تلك المنطقة الاستراتيجية بغتة الحيلولة دون وقوعها تحت سيطرة السوفييت بأى حال من الأحوال . ولهذا قامت الولايات المتحدة بارسال بعثات أمريكية لدراسة الموقف الاقتصادى فى إيران ، وانتهت هذه الدراسة بوضع مشروع السبع سنوات المعروف .

« وقد حصلت إيران على قرض أولى قدره ٢٦ مليون دولار للإنعاش الاقتصادى . وكذلك أيدت الولايات المتحدة هذا الإجراء بأن أعلن ترومان — فى مبدأه — أن ضمان الولايات المتحدة لاستقلال الدول الحرة كأيران من الحيوية بمكان لسلامة الولايات المتحدة نفسها .

ومن ثم كان تأييد الولايات المتحدة لإيران فى صراعها ضد الضغط السوفييتى خطوة أولى منشئة لمبدأ ترومان .....

المشكلة التركية :

أما فيما يتعلق بتركيا ، فان مساعدة الولايات المتحدة لها ، بدأت أثناء الحرب العالمية الثانية ، ومع أن تركيا ظلت على الحياد حتى ربيع عام ١٩٤٥ ، إلا أن القصد من معونة الحلفاء لها قبل اشتراكها معهم فى الحرب ، كان الحيلولة دون استسلامها للضغط الألمانى .

أما من ناحية الاتحاد السوفييتى ، فمن المعروف أنه لم يكسب خلال الحرب العالمية الثانية فى تركيا من المراكز مثل ماكسبه فى إيران والواقع أنه جدد عام ١٩٤١ معاهدة الصداقة والحياد التى كانت أساساً للعلاقات بينه وبين تركيا منذ عام ١٩٢٥ . ومع ذلك فقد ظل حلم روسيا القديم ، وهو السيطرة على طرق التجارة فى شرق البحر الأبيض المتوسط عن طريق التحكم فى المضايق التركية هدفاً هاماً من أهداف سياسة السوفييت الخارجية .... ففى ختام الحرب العالمية الثانية ضغط الاتحاد السوفييتى على تركيا ضغطاً مباشراً بأبطال معاهدة الحياد بين البلدين . وسرعان ما أحيطت الحكومة التركية علماً بأن ثمن استعادة العلاقات الودية بين البلدين إنما يتوقف على إجابة تركيا لمطالب السوفييت التالية :

١ — تعديل نظام البواغيز .

٢ — إمكان التنازل عن الأراضى التركية فى شرق الأناضول (قارص واردهان)

٣ — منح روسيا أراضى وقواعد بحرية فى منطقة البواغيز .

٤ — وضع مشروع تحالف بين البلدين على نمط التحالف الذى أخذ يسود وقتئذ فى شرق أوربا والذى حولت بمقتضاه دول هذه المنطقة إلى أذناب سوفييتية .

وهذه المطالب ولا شك توضح مطامع الاتحاد السوفييتى فى الأراضى التركية ، كما أنها تهدف إلى إقرار مبدأ هام هو الاعتراف بأن سلامة البواغيز مسألة مشتركة تهم روسيا وتركيا فقط .

فلقد كان الروس يعتقدون أنه لو سلم بهذا المبدأ فسوف يستطيعون التغلب على المشاركة غير المتعادلة — وهذا هو دائماً هو شأن الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة . فالغلبة فيها للأقوى .

غير أن حلم روسيا القديم — السيطرة على البواغيز — كان من الوضوح بحيث أدركته تركيا بسهولة فأصرت على ضرورة اشتراك الدول العظمى الأخرى فى كل ما قد يجرى من تعديلات على نظام البواغيز .

وكانت بريطانيا ترى تعديل اتفاقية مونترو حتى تضمن حرية مرور الأسطول السوفييتى الحربى والتجاري فى حالتى السلم والحرب ، إلا أنها كانت ترى فى المطالب السوفييتية تطرفاً شديداً وإجحافاً شديداً بحقوق تركيا وسيادتها .

وكان ستالين قد حمل على النظام القائم فى تركيا ووصفه بأنه مؤذ للاتحاد السوفييتى ، واحتج بأنه ما دامت تركيا لا تستطيع بصفة فعالة ضمان حرية الملاحة فينبغى أن يتحمل الاتحاد السوفييتى تبعة الدفاع عن البواغيز .... فانبرى الرئيس السابق ترومان قائلا أن حرية مرور سفن الأمم كلها دون قيد ينبغى أن تخضع لنظام يوضع على أساس دولى .

وحينئذ قرر المؤتمرون أنه « ينبغى تعديل اتفاقية مونترو نظراً لكونها تقصر عن مواجهة ظروف ومقتضيات الوقت الحاضر » ولكن نظراً لعدم إمكان الوصول إلى اتفاق حول طبيعة التعديل المقترح فقد تقرر أيضاً « أن تكون الخطوة الثانية موضوع محادثات مباشرة بين كل من الحكومات الثلاث — روسيا وأمريكا — وبريطانيا — والحكومة التركية .

غير أن المفاوضات التى جرت لم تسفر عن أى اتفاق . وإن كان فشل هذه المفاوضات أوضح تماماً حقيقة موقف كل من المعسكر الغربى من جانب والاتحاد السوفييتى من جانب آخر .

وفى نوفمبر ١٩٤٥ اقترحت الولايات المتحدة عدة مبادىء لإقرار تعديل اتفاقية مونترو ، نذكر منها :

١ — أن تكون البواغيز مفتوحة لمرور السفن التجارية التابعة لجميع الأمم على الدوام .

٢ — أن تكون البواغيز مفتوحة لمرور السفن الحربية التابعة للدول المطلة على البحر الأسود .

٣ — لا يسمح بمرور السفن الحربية التابعة للدول الغير مطلة على البحر

الأسود إلا بموافقة خاصة من دول البحر الأسود ، أو بتصريح من الأمم المتحدة ، وذلك باستثناء حمولة محدودة يتفق عليها فى وقت السلم .

٤ — إجراء بعض التعديلات على اتفاقية مونترو بما يتفق والأوضاع الحديثة .

وعلى حين قبلت كل من تركيا والمملكة المتحدة هذه المقترحات فوراً كأساس للمفاوضات ، رفضت روسيا هذه المقترحات رفضاً باتاً ، غير أن وجهة نظر السوفييت لم تقدم لتركيا حتى ٧ أغسطس ١٩٤٦ حين أصرت موسكو على :

١ — وجوب تعديل نظام المضايق بحيث يكون الإشراف عليها من اختصاص تركيا وغيرها من دول البحر الأسود (الاتحاد السوفييتى والدول الضالعة معه) .

٢ — أن يشترك الاتحاد السوفييتى وتركيا فى تنظيم الدفاع عن البواغيز — على اعتبار أنهما الدولتان الأكثر اهتماماً وقدرة على ضمان الحرية للملاحة التجارية وسلامتها فى البواغيز وذلك للحيلولة دون استخدام الدول الأخرى إياها لأغراض معادية لدول البحر الأسود التى تدور فى فلك الاتحاد السوفييتى .

وقد أصر الاتحاد السوفييتى تبريراً للمطلب الثانى على أن نظام مونتريه لايحتوى على الضمانات الكافية للحيلولة دون استخدام هذه البواغيز فى أغراض ضارة بدول البحر الأسود .

وواضح جداً أن هذه المقترحات ما كانت لتضع هذه المياه الاستراتيجية تحت سيطرة السوفييت فحسب بل ولهدمت استقلال تركيا أيضاً . بيد أن تركيا عندما قبلت مبدأ المفاوضة فى أول الأمر أعلنت أن تنفيذها لأية قرارات دولية يتخذ بشأن البواغيز رهن بالاحترام التام لاستقلال تركيا وسيادتها وسلامة أراضيها .

ولذلك لم تصادف شروط روسيا قبولا لدى تركيا وقد أيدتها الولايات المتحدة وبريطانيا فى موقفها هذا . ولذلك أيضاً أعربت الولايات المتحدة فى مذكرتها المؤرخة ٩ أكتوبر ١٩٤٦ . إلى الاتحاد السوفييتى عن رأيها القاطع فى وجوب مواصلة تركيا اضطلاعها بصفة أصلية بمسئولية الدفاع عن البواغيز . فلو أصبحت البواغيز هدفاً لغارة دولة معتدية فان الموقف الناشىء عن ذلك يكون تهديداً للأمن الدولى ومن ثم يكون مجلس الأمن هو جهة الاختصاص للفصل فيه .

وعند هذا الحد تعقد الموقف تعقيداً كبيراً ، فقد رفض الاتحاد السوفييتى هذه المقترحات كما رفض الاشتراك وقتئذ فى مؤتمر لبحث هذه المشكلة ، ثم عكف على مواصلة ضغطه على تركيا مع التلميح بأن التنازل عن الأقاليم التركية ربما كان لازمة من لوازم تحسين العلاقات بين البلدين .

ومواجهته لضغط السوفييت المتزايد الذى صحب النزاع القانونى على البواغيز ، لم تر الحكومة التركية بدأ بعد انتهاء الحرب من الإبقاء على التعبئة العامة لقواتها المسلحة . وبدأت تركيا تنحاز تدريجياً إلى المعسكر الغربى ، وكانت المملكة المتحدة هى المسئولة عن معونتها العسكرية والمالية — التى زيدت بعد عام ١٩٤٣ — فى فترة ما بعد الحرب . غير أن بريطانيا أخطرت الولايات المتحدة فى ٢٤ فبراير بأنها لن تستطيع تحمل هذه الأعباء لا فى تركيا ولا فى اليونان المجاورة للأراضى التى يحتلها السوفييت حيث تعمل العصابات الشيوعية بتأييد السوفييت على قلب الحكومة .

ومنذ ذلك الحين ، وفى مدى أربع سنوات تقريباً ، كانت بريطانيا قد تراجعت بصفة كلية عن مركزها الذى كان فى المقدمة ، لأنها لم تعد قادرة على تحمل الأعباء المالية . وفى الثانى عشر من مارس ١٩٤٧ أعلن الرئيس ترومان مبدأه المعروف بمعونة تركيا واليونان عسكرياً واقتصادياً .

وكان اعتزام بريطانيا الانسحاب من تركيا واليونان ، فى نفس الوقت

الذى لم يكن فيه ضغط السوفييت عليهما قد خف ، أمراً أثار فى وجه الولايات المتحدة مشاكل بعيدة الأثر .

فاذا تكفلت الولايات المتحدة بالأمر فبكم تتكفل .....؟ وإلى آى مدى تسير .....!؟.

ان كل ما ترجو الولايات المتحدة أن تحققه هو معاونة تركيا على تولى أمرها بنفسها وتكوين قوتها الدفاعية ، وتقوية روحها المعنوية حتى تقدر على الصمود فى وجه الضغط السوفييتى .

ولكن كان لا بد لكى يتحقق هذا الغرض أن تعطى الولايات المتحدة تركيا ضماناً بكامل المساعدة العسكرية فى حالة الحرب . فأثار هذا الوضع سؤالا آخر هو :

ما مبلغ أهمية تركيا وبواغيزها بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة ....؟

أولا : كان هناك المبدأ العام الذى يهدف إلى وقف العدوان السوفييتى وحصر الضغط الشيوعى أينما وجد .

ثانياً : كانت هناك اعتبارات خاصة تتعلق بأهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة ولعبت تركيا وإيران دوراً هاماً فى هذه الاعتبارات لأنهما الدولتان اللتان تؤلفان جزءاً من الدرع الواقى للشرق الأوسط الذى يفصل باقى المنطقة عن الاتصال الخارجى بالاتحاد السوفييتى .... فلو سقطت تركيا لأغمد الخنجر السوفييتى فى جسد الشرق الأوسط كله ولما اعترض سبيله إلى قلب الشرق الأوسط حائل يذكر .

وقد جاء هذا الرأى مؤيداً لقول الرئيس روزفلت « أن الدفاع عن تركيا أمر حيوى بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية » .

وهكذا واجهت الولايات المتحده التزاماً خطيراً قبل أن تدرى مدى هذا الالتزام ، ومدى ما قد يلقى على عاتقها أخيراً من مسئوليات . حتى إذا ما قررت حكومة الولايات المتحدة أن تنزل الميدان ، كان لا يزال أمامها

أن تعرض برنامجها على الشعب الأمريكى ، وهنا لم يكن بد من شعور الشعب والكونجرس بالمسئولية الجديدة للأمة الأمريكية والخطر السوفييتى المهدد لسلامتها ولذلك ووفق على تحمل المسئولية وفقاً لمبدأ ترومان نظراً للدور الخطير الذي كان لابد للولايات المتحدة أن تقوم به فى ميدان السياسة العالمية ..

المشكلة اليونانية :

وإذا خابت مساعى الاتحاد السوفييتى فى تحقيق مشاريعه فى إيران وتركيا أبان سنتى ١٩٤٥ — ١٩٤٦ ، أخذ يسعى بعدئذ لإحداث انقلاب فى اليونان باتخاذ أقرب السبل لبلوغ هذا الغرض . وعلى الرغم من تصريح يالتا بشأن « البلاد المحررة » فان الاتحاد السوفييتى يرفض الاشتراك فى الإشراف على الانتخابات اليونانية فحسب ، بل شجع أيضاً العصابات الشيوعية على قلب نظام الحكم الدستورى فى اليونان بالقوة .

وهنا اتخذت الولايات المتحدة عدة تدابير هامة لحماية استقلال اليونان السياسى وسلامة أراضيها . وكان أول هذه التدابير — على أثر الشكوى التى تقدمت بها اليونان بشأن تلقى العصابات اليونانية الشيوعية للمساعدات من جارات اليونان الشيوعية — أن أيدت قرار مجلس الأمن القاضى بأنشاء لجنة لتحقيق حوادث الحدود اليونانية . كما قامت فيما بعد بدور هام فى أعمال تلك اللجنة .

وفى أوائل عام ١٩٤٧ ، عندما وجدت الحكومة البريطانية نفسها عاجزة عن الوفاء بتعهداتها فى اليونان بسبب حرب العصابات ، وبسبب الحاجة الشديدة لمساعدات جدية للإنعاش والتعمير ، دعا الرئيس ترومان فى مبدأه إلى اتخاذ إجراء عاجل حاسم . ولو أنه لم يفعل ذلك لاختل الميزان الدولى ، ولخسرت الكتلة الغربية الجولة فى منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ولاختل التوازن الدولى فى الشرق الأوسط وأوربا أيضاً . لذلك كان السبيل الوحيد للوقوف باليونان خارج الدائرة السوفييتية فى تلك الفترة العصيبة هى أن تتكاتف الولايات المتحدة مع بريطانيا للوفاء بتعهدات الثانية فى اليونان

ومن ثم كان قبول الولايات المتحدة لهذا الموقف منشأ مبدأ ترومان وبالتالى دافعاً قوياً لتطبيق سياسة الحصر .

التصرف المستقل من جانب الولايات المتحدة :

ونتيجة للضغط السوفييتى على إيران وتركيا ، ومحاولات العصابات الشيوعية العنيفة للاستيلاء على اليونان ، سرعان ما تحولت السياسة الأمريكية من الاعتماد الأصلى على وساطات ووسائل الأمم المتحدة ، إلى السير شوطاً بعيداً فى سبيل العمل المستقل .

ومن ثم عولج الموقف فى تركيـــا واليونان منذ البداية خارج نطاق الأمم المتحدة .

كما أن مبدأ ترومان أعلن كسياسة أمريكية مستقلة ، حيث أوضح الرئيس ترومان فى صراحة أن الموقف خطير ويتطلب تصرفاً عاجلا لأن الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها ليست فى موقف يمكنها من بذل معونة من النوع المطلوب .

وهكذا نتيجة لأهمية الشرق الأوسط استراتيجياً بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة وسلامتها . وأزاء الضغط السوفييتى على بعض دول المنطقة ، رأت الولايات المتحدة تطبيق سياسة إيجابية فى المنطقة بكافة صورها اقتصادياً وعسكرياً . واتخذت هذه السياسة الجديدة اسما خاصاً هو مبدأ ترومان ، وتعرف هذه السياسة الإيجابية بسياسة الحصر .

وكى يمكننا فهم دقائق السياسة الأمريكية الجديدة يجب أن نتكلم باختصار عن سياسة الحصر هذه .....!!.

سياسة الحصر الأمريكية :

يقول البعض أن هذه السياسة فحصت ورسمت أصلا على أساس ضمان سلامة الولايات المتحدة التى باتت مهددة بسبب مطامع الاتحاد السوفييتى التى ظهرت واضحة عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة . وهم يدللون على ذلك

بقولهم أن الاتحاد السوفييتى بدأ يتأهب للتوسع العدوانى ولم يسرح جيوشه بعد هذه الحرب ، كما أنه اعتمد على سياسة العدوان واغتصب أراض جديدة واسعة وتمكن من ضم كثير من دول أوربا الشرقية إليه أو على الأقل أخضعها للسلطة السوفييتية المباشرة .

ومن ثم بدأت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٧ فى إنشاء سياسة من التعاون الإقليمى مع الدول التى كانت ترى أنها أكثر عطفاً على مصالحها ، لا مصالح الاتحاد السوفييتى ، ولو أنها لم تخرج فى تدابيرها التى حددت هذا النوع الجديد من التعاون عن مبادىء وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ..... ولقد كان أول ما اهتمت به الولايات المتحدة فى سياستها القائمة على إنشاء كتل دفاعية لمناهضة خطر العدوان السوفييتى ، هو دعمها القوى الاقتصادية للدول الصديقة غير أنها وجدت أن الإصلاح الاقتصادي وحده ما كان ليخفف من خشية تعرض إحداها لخطر العدوان السوفييتى ولذا أخذت الولايات المتحدة تهتم بالقوة العسكرية إلى جانب دعمها للقوى الاقتصادية لتلك الدول ....

ومن الواضح أن هذه السياسة كانت تطبيقاً عملياً لنظرية جديدة فى العلاقات السياسية الدولية تتعارض مع النظرية التى درجت عليها الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت — نظرية الضمان الجماعى التى تتمثل فى الأمم المتحدة .

ولكن من هو الذى عرض هذه السياسة الجديدة على الحكومة الأمريكية ؟ يقولون أن هذه السياسة وضعت بمعرفة سفير الولايات المتحدة السابق فى موسكو المستر جورج كنان وهو قطب من أقطاب واضعى أسس وخطط السياسة الأمريكية واستراتيجيتها عقب الحرب العالمية الثانية .

« ولقد صور كنان روسيا فى شكل دولة كانت ولا زالت استعمارية ديناميكية تبغى فرض نفوذها على البلاد الواقعة حولها والتى تقع على بعد شاسع من حدودها ، وذلك بسبب دوافع عدم الاطمئنان التى يرجع معظمها إلى

أصل تاريخى جغرافى وأكثر مما ترجع إلى أصل مذهبى . ثم خلص من هذه الصورة التى رسمها لروسيا إلى التوصية بأن تعمل الولايات المتحدة على إحباط ذلك النزوع للتوسع باتخاذ إجراء لدفع الضغط بحصر الاتحاد السوفييتى فى داخل نطاق نفوذه . ولقد قدر كنان أن هذا الإجراء سيؤدى إما إلى سقوط الحكومة السوفييتية ، وإما إلى حملها على تحسين علاقاتها بباقى دول العالم .

ويرى «كنان» أن الرأسمالية والشيوعية على طرفى نقيض ، ولذا فليس بعسير على المرء أن يستنتج أن أكبر أمة رأسمالية — الولايات المتحدة — وأكبر أمة شيوعية — الاتحاد السوفييتى — لن تفلحا فى تسوية خلافاتهما وفقاً لمبادىء الأمم المتحدة » .

وبذلك هيأ «كينان» الأساس الرشيد لسياسة القوة الأمريكية القائمة اليوم ، وهى ما يسميها البعض « سياسة خارجية إيجابية » ويسميها الآخرون سياسة أجنبية ديناميكية » . وهذا رد على قول البعض الذين يعتبرون سياسة الحصر نظرية سلبية . وحجتهم فى ذلك هى أن التأثير الذى أحدثته هذه السياسة لدى استخدامها لأول مرة هو أن الولايات المتحدة ميالة — متى دعت الضرورة — لاستخدام القوة فى وقف العدوان الشيوعى — وفى تلك الفترة كان القلق يسود بقية دول العالم الحر من ناحية احتمال عدم تنفيذ الولايات المتحدة لوعودها . وهم أيضاً يقولون أن مجرد القول للروس « محلكم ولا تتقدموا » ينطوى على تحذير يفهم منه ضمناً أن الولايات المتحدة قد سلمت بما كسبته روسيا من فتوحات حتى ذلك الوقت فى دول شرق أوربا .

وهذا ولا ريب ليس بالتفسير الدقيق لما هو مقصود بسياسة الحصر الأمريكية فهذه السياسة كما يستدل من تفسير كينان تحمل أيضاً معنى أكثر إيجاباً . يعنى أن تشديد الضغط الثابت المستمر على روسيا والدول التى تدور فى فلكها قد يحدث الزمن انكماشاً ، ومن ثم تفرقاً أو ليناً فى قوة السوفييت وسياستهم .

ومن الملاحظ أنه حتى بهذا المعنى الأكثر إيجاباً ، فان نظرية الحصر

لاتنطوى قط على ما قد يشير إلى احتمال نزوع الولايات المتحدة إلى العدوان ، فهى لم تكن خطة لاستراتيجية حربية ولم يبد قط أنها تشير بأن تدافع قوات برية عن هذا القطاع ، أو أن يحافظ السلاح الجوى عن ذلك أو على القوة البحرية أن تأخذ على عاتقها هذه المهمة أو تلك . وإنما دعت سياسة الحصر إلى مقابلة القوة بمثلها متى سولت للروس أنفسهم استخدام القوة فى أى مكان تسليما بأن أية حركة انقلابية من الحركات الشيوعية التى يؤازرها الاتحاد السوفييتى لن تهدأ ثائرتها ما دامت قوية وأنها متى كفت عن التوسع فمن المحتمل أنها سوف تأخذ فى الانكماش وربما انشقت .

وعلى هذا الأساس فهمت الولايات المتحدة تلك النظرية . ولذلك عمدت إلى الإسراع فى تنفيذ سياسة القوة بتحديها السافر لموسكو بأعلان مبدأ ترومان. فكان واشنجتون أنما عنت بهذه الحركة أن تقول أن ما أخفقت المثل العليا لكافة المواثيق فى بلوغه لابد وأن يتحقق بالتزام سياسة القوة ومنذ ذلك الحين بدأت الولايات المتحدة فى اتخاذ كافة التدابير العسكرية والسياسية والاقتصادية. والاجتماعية لمقاومة الشيوعية ، كما بدأت العمل على إعداد نفسها وسائر الشعوب التى لا تدور فى الفلك السوفييتى لصد أى عدوان تقوم به روسيا والمسود فى وجه أى زحف مفاجىء قد تشنه على دول العالم الحر

وبدأت بتنفيذ هذه السياسة جدياً بعد إعلان مبدأ ترومان . ولذلك نجدها بعد الانقلاب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨ قد بادرت بالتفاوض مع دول غرب أوربا لعقد محالفة عسكرية عرفت باسم « حلف شمال الأطلنطى» حيث تعهد الحلفاء بتقوية أنفسهم بأنفسهم وعن طريق المعونة المتبادلة (الأمن المتبادل) . وتنفيذاً لهذه الالتزامات شرعت الولايات المتحدة فى إرسال المؤن والعتاد الحربى إلى حلفائها فى غرب أوربا ، كما واصلت فى الوقت ذاته بذل معونتها العسكرية لليونان وتركيا طبقاً لمبدأ ترومان . ولم تكتف الولايات بهذه التدابير الإيجابية ، بل بدأت تؤلب دول الأرض كلها على محاربة الشيوعية وطالبة منها تحريم الاتجار مع دول الستار الحديدى . كما حرمت على دول

الغرب تصدير ما تسميه مواد حربية إلى دول شرق أوربا . وهى فى سبيل تحقيق تلك السياسة تنفق آلاف الملايين من الدولارات وتعمل بحماسة على إقامة الأحلاف العسكرية والتكتلات الإقليمية فى الشرق والغرب

كل ذلك لأنها مقتنعة بوجوب مقاومة الشيوعية ، وواثقة بأن مصلحتها تحتم عليها الحد من نفوذ روسيا وتقويض أركان سيطرتها وحرمانها من كل الوسائل التى تتيح لها تحقيق أهدافها وآمالها . وهذه السياسة التى تنتهجها الولايات المتحدة حتى اليوم تعرف بسياسة الحصر .

ولم تطبق نظرية « كينان » بصفة عامة طفرة واحدة ، فقد أوضحت الولايات المتحدة سياستها فى السنوات التى تلت عام ١٩٤٧ مباشرة بالوسائل الآتيـــة : —

١ — واصلت مد اليونان وتركيا بالمعونة العسكرية والاقتصادية — طبقاً لمبدأ ترومان — وباعتبارهما دولتين معاديتين للشيوعية السوفييتية .

٢ — طبقت مشروع مارشال الذى قدمت بمقتضاه معونتها الاقتصادية للدول المناهضة للشيوعية فى غرب أوربا وشرق آسيا .

٣ — شجعت على قيام منظمة شمال الأطلنطى ، كما تزعمت عملية إنقاذ برلين من الحصار الروسى بأن أقامت بأمدادها بالمئونة جوياً عام ١٩٥٠ .

٤ — وضعت مشروع النقطة الرابعة لمساعده الدول المتخلفة إقتصادياً فى آسيا وأمريكا اللاتينية بصفة عامة ولدول الشرق الأوسط بوجه خاص .

هذا هو الجو الفكرى الذى أحاط بصياغة مبدأ ترومان الذى شرحه الرئيس فى رسالته إلى الكونجرس عندما صرح « بأنه لابد من أن تتجه سياسة الولايات المتحدة إلى مساعدة الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات إخضاعها بواسطة الأقليات المسلحة وعوامل الضغط الخارجى على تدبير مصائرها بوسائلها الخاصة » .....

واقترح الرئيس بصفة خاصة البدء فى رسم سياسة حصر العدوان السوفييتى ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة ، فبدأ بتقديم معونة عاجلة لليونان وتركيا تقدر بحوالى ٤٠٠ مليون دولار .

وإذا كانت الولايات المتحدة قد استصوبت تطبيق سياسة حصر التوسع السوفييتى بأعلانها مبدأ ترومان وتقديمها المعونة العاجلة لكل من تركيا واليونان وإيران ، فربما كان ذلك إعلاناً صريحاً من جانبها باعتزامها تطبيق تلك السياسة على بقية دول الشرق الأوسط ، خصوصاً بالنظر لاضطراد تدهور نفوذ بريطانيا فى تلك المنطقة .

أمريكا تفرصه نفسها لمقاومة الشيوعية :

إذا ما تذكرنا تصريح ترومان وكلماته « عدوان غير مباشر » ، «إخضاعها لأقليات مسلحة عليها » لفهمنا من هذه الكلمات أن المبدأ أعلن وأن سياستها الإيجابية الجديدة قد طلب تطبيقها لمحاربة الشيوعية فى الشرق الأوسط أيضاً ....

فما لاشك فيه أن الشيوعية هى الأداة الثانية المستترة للتوسع السوفييتى فى المنطقة ، وهذا ما يحدونا أن نعتبر أن الشيوعية فى المنطقة هى إحدى الدوافع الرئيسية التى جعلت الولايات المتحدة تقرر أن سلامتها فى خطر بسبب تعرض الشرق الأوسط للشيوعية . وبمعنى آخر أن انتشار الشيوعية فى الشرق الأوسط يعتبر سبباً تبرره الولايات المتحدة وترى من أجله وجوب فرض نفسها فى المنطقة .

وتعتبر الشيوعية الستالينية من أنشط قوى التمزيق فى الشرق الأوسط وأشدها نفاذاً . فهى دائماً تسعى لاستغلال أسباب الانقسامات الداخلية فى المنطقة بغية توسيع نطاق النفوذ السوفييتى .

وما من شك فى أن الشيوعية تعطى كل قرينة على اتصالها بالسياسة الخارجية للاتحاد السوفييتى ، فقدرتها على إفساد النظم الاجتماعية والسياسية فى بعض الدول الغير شيوعية بالإمكان توجيهها — وكثيراً ما توجه — لتحقيق أغراض سوفييتية معينة .

ولذلك فان محاربة الشيوعية هى إحدى أهداف أمريكا الرئيسية فى المنطقة ،

الأمر الذى جعل أمريكا تفرض نفسها فى المنطقة ، كتدبير حتمى لدفع خطر محتمل قبل أن يستفحل أمره ويصبح تهديداً فعلياً ويصعب عليها مجابهته حينئذ . ولهذا أطلقت الأوساط الأمريكية على المنطقة اسم «فراغ استراتيجى» .

ولكن من المعلوم أن محاربة الشيوعية فى الشرق الأوسط ، ليست مسألة كفاح فى سبيل سد فراغ سياسى أو اقتصادى أو حربى ، إذ يسود فى المنطقة طابع معين من الحياة يتميز عن طابع الشيوعية .

ولذلك لكى تكون محاربة الشيوعية ذات أثر فعال ينبغى على الولايات المتحدة أن تراعى العوامل البيئية التى تكيف رد فعل الدعاية الشيوعية فى شعوب الشرق الأوسط .

تعليـــق :

ليست الأسباب السابقة فقط هى التى جعلت الولايات المتحدة تفرض نفسها فى الشرق الأوسط ، فاذا كنا قد قلنا بأن هذه السياسة قررت نتيجة لأهمية المنطقة الاستراتيجية ، أو إذا كنا قد فسرناها فى حدود صراع الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى سواء كان هذا الصراع مباشراً أو غير مباشراً ، فقد يكون من المناسب أن تنسب هذه السياسة أيضاً للعقلية الاستراتيجية الأمريكية — عقلية ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تلك العقلية التى آمنت كل الإيمان بنظرية توازن القوى فى أوروباوآسيا بعد أن كانت تؤمن بنظرية العزلة من قبل.

ولما كانت نظرية توازن القوى من الأهمية بمكان فى الصراع الحالى بين المعسكرين حيث يلعب الشرق الأوسط الدور الفاصل فيه ، ولما كانت العقلية الاستراتيجية الأمريكية الحديثة هى التى تتحكم فى سياستها ما بعد الحرب العالمية الثانية وجعلتها تخرج من عزلتها وتتعدى حدودها آلاف الأميال وتفرض نفسها فى منطقة الشرق الأوسط وتحدد أهدافها فى المنطقة .

إذن وجب علينا أن نتكلم بايجاز عن أثر سياسة توازن القوى ونتتبعها بكلمة عن العقلية الاستراتيجية الأمريكية حتى نخرج بالنتيجة التى حددت أهداف أمريكا فى منطقة الشرق الأوسط .

الباب الرابع

سياسة توازن القوى جذبت أمريكا لدخول المنطقة

مقدمة :

يمكن القول بأن مبدأ « توازن القوى » — أو « التوازن الدولى » — أصبح يتحكم فى العلاقات الدولية إلى درجة كبيرة بحيث أصبح عاملا حاسما للتحكم فى مصير السلام أو الحرب ...

ولذلك وجدنا أن هذا المبدأ نتيجة لتطور الحروب العالمية وما يتطلبه هذا التطور من تعديل فى الاستراتيجية العالمية ، وجدناه فى الوقت الحاضر قد شمل معظم دول العالم ولم يعد قاصراً تطبيقه على قارة واحده كما كان من قبل ....

« وتوازن القوى » معناها الصحيح هو النضال من أجل المزيد من القوة لكى تتمكن الدولة من حفظ كيانها فى مجتمع دولى قائم على أساس القوة .... وبعبارة أدق أن الدول تناضل بعضها البعض حتى لا تدع دولة واحدة أو عدد من الدول تصل إلى درجة من النفوذ بحيث تصبح خطراً كامناً على المجتمع الدولى .

« وأن القوة مسألة نسبية ولا تقاس إلا بقوة الطرف الآخر الذى يناضلها وينافسها . فالمزيد من قوة جارك معناه حتما نقصاً فى قوتك » ....

وعلى هذا الأساس يجب على الدولة أن ترقب عن كثب ما يطرأ على قوى جيرانها من تغيير ، فاما أن تزيد من قواها مادياً أو تبقى هى فى حالة سكون بينما تحاول إضعاف الدول الأخرى وبذا تجد نفسها وقد أصبحت أقوى مما كانت .

فالمعاهدات الثنائية والتكتلات الإقليمية والحياد صور مختلفة من صور الحصول على توازن القوى ..... وانجلترا من قديم الأزل وهى تدافع عن هذه السياسة وتقول أنه لولا سياسة التوازن لاستطاع نابليون ومن بعده هتلر السيطرة على أوربا وآسيا ....

أثر التوازن على الصراع العالمى :

لقد لاحظنا فى الماضى أن سياسة توازن القوى قد أدت إلى انقسام العالم إلى تشكيلات سياسية معينة ، قد لا تكون لها صفة الاستمرار لمدة طويلة ولكنها لاشك مبنية على أسس واقعية يستطيع الدارس أن يتناولها بالتحليل .

وقد كان « ماكندر » من أوائل من تعرضوا لهذه التشكيلات العالمية عندما نادى بضرورة الاعتراف بالحقائق الجغرافية ، كما أنه أكد أن أسباب الحروب فى التاريخ ترجع فى أساسها إلى تفاوت الدول فى نموها ، وأن هذا التفاوت يرجع بدوره إلى الاختلاف فى توزيع الإمكانيات الإنتاجية والفرص الاستراتيجية على سطح الأرض .

وبسبب السباق للحصول على هذا التوازن وجدنا انقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين — شرقية وغربية — وهذا الصراع من أجل كسب مبدأ توازن القوى يعد طوراً يهيىء المجتمع الدولى ويعده للصراع الفعلى من أجل السيطرة العالمية وبمعنى آخر نشوب حرب عالمية ثالثة ..

ولما كانت هذه السياسة تعتمد على القوة ، فلنستعرض فى عجالة مقارنة مختصرة دون أن يفوتنا على أية حال أنها مقارنة لحالة القوة « فى الوقت الحاضر » . فاذا ما فقدت أمريكا مصالحها فى أى جزء من العالم الغير شيوعى فان هذا معناه إضافة هذه الخسارة لتكون مكسباً للاتحاد السوفيتى .

توازن القوى الحالى :

هناك تعادل نسبى فى توازن القوة السوفيتى — الأمريكى فى الوقت

الحاضر فليس ثمة اختلاف كبير بين موازين كفتيه . وربما كانت كفة الولايات المتحدة وحلفائها أرجح بصفة مؤقتة على أساس تقدم الإنتاج الصناعى الأمريكى وتزعم أبحاث القنابل الذرية والأيدروجينية ، وأسطول نقل الجنود الأمريكى . وهذه الحالة تعادلها ضخامة الجيش السوفيتى ، وسلاح الغواصات السوفيتية وتفوق توزيع الصناعة السوفييتية ، ودخول جمهورية الصين الشيوعية فى التوازن ، وكون الاتحاد السوفيتى يملك الآن القنبلة الذرية والقنبلة الأيدروجينية .

ولقد كانت المشكلة التى توجدها المنطقة القطبية الشمالية بسياجها الثلجى المترامى الأطراف ، مما يعرقل تحركات الجيوش على اليابسة ، وأحوالها الجوية الخداعة بالنسبة للطيران الحربى ، عامل انفصال جغرافى ذى فائدة غير قليلة الأهمية للولايات المتحدة . وقد يكون من العسير نقل الجيش السوفيتى عبر المسالك البحرية ليغير على الشاطىء الأمريكى نظراً لقوة أمريكا الجوية وتفوقها فى البحر . غير أن الطائرات الأمريكية قد تستطيع من القواعد الأمامية فى الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة أن تضرب العدو ضربات قاصمة فى عقر داره . ومن جهة أخرى فحتى تستطيع الطائرات السوفييتية — أو ما لم تستطع — أن تنجح فى التغلب على شدائد الطيران فوق القطب ، فالمرجح أن السوفييت قد يجدوا مسافة الطرق غير القطبية طويلة جداً بالنسبة لإغارة أساطيلهم الجوية على الولايات المتحدة .

ويضم التوازن السوفيتى — الأمريكى عدة دول ذات مجال نشاط عالمى حيث تقف الولايات المتحدة واليابان ، وغرب أوربا ، وأمريكا اللاتينية موقف الغريم ضد الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية ، والصين الشيوعية . وثمة عدم تساو فى القوة بين دول هذا التوازن مما أدى إلى تكوين وحدتين من وحدات القوة المركبة تسيطر على كل منها قوة عظمى .

على أن هذا الوضع قد انتقص من استقلال الدول الصغرى فى تصرفها ، وأسوأ من ذلك أنه لا توجد فى السوفييت الحاضر دولة أو وحدة قوة مركبة تستطيع الدخول فى هذا التوازن الثنائى الأقطاب لتلعب دور الموازن بين الشرق

والغرب حتى توجد توازناً ثلاثى الأقطاب أكثر استقراراً . ولذلك فان أكثر ما يهدد استقرار توازن القوة السوفييتى — الأمريكى كونه ثنائى الأقطاب وعالمى الطبيعة .

وحتى يمكننا معرفة ما إذا كانت هذه السياسة هى التى دعت أمريكا إلى دخول المنطقة من عدمه ، يجب علينا أن نعرف دور الدول العظمى فى سياسة التوازن اليوم . وبمعنى آخر يجب علينا أن نجيب على السؤالين الآتيين :

أولا : هل يمكن لبريطانيا اليوم أن تقوم بدور الموازن ؟.....

ثانياً : هل تقوم الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفييتى بدور الموازن ؟..

هل تقوم بريطانيا بدور الموازن ؟

تتركز القوة فى الوقت الحاضر إلى حد خطير فى دولتين عظيمتين ، وكما سبق أن قلنا لا وجود للموازن الحقيقى ، بل لعل الظروف التى جعلت من وجود الموازن أمراً ممكناً قد زالت إلى الأبد . فأى أمة اليوم قد تتمكن من القيام بهذا الدور ؟ فابان القرن التاسع عشر كانت بريطانيا العظمى تقوم بدور المنظم القوى إذ أفادت من الظروف التى كانت تساعدها بصفة خاصة . بيد أن هذه الظروف المشجعة قد أصبحت اليوم فى ذمة التاريخ ، وتدهورت قوة بريطانيا وهيبتها تدهوراً شديداً وليس هذا التحول وليد فترة ما بعد الحرب أو يرجع إلى العشر سنوات أو العشرين سنة الماضية فقط ، فعملية التدهور تعمل عملها منذ ثلاثة أرباع القرن على الأقل . ولما هجرت بريطانيا « عزلتها المستترة » ودخلت فى محالفات مع اليابان (١٩٠٢) وفرنسا (١٩٠٤) وروسيا (١٩٠٧) أدركت أن زمان بقائها بمعزل وقيامها بدور المنظم المستقل قد مضى وولى ، بيد أنها لم تنبذ مطلقاً سياستها التقليدية فى توازن القوة أو موقفها التقليدى بالنسبة لها .

ولقد زعموا أن خطاب مستر بيفن الشهير الذى ألقاه فى مجلس العموم البريطانى فى ٢٢ يناير سنة ١٩٤٨ قد أعلن نهاية هذه السياسة . ولكن الواقع

أن وزير خارجية بريطانيا قد أكد بعض النواحى الهامة الأساسية فى سياسة انجلترا حيال أوربا ثم وعد بمساهمة بلاده مساهمة تامة فى العمل على « تقوية أوربا الغربية » .

ولقد صرح بيفن فى خطابه بأن سياسة بريطانيا تنبنى على ثلاثة مبادئ :

أولا : ينبغى ألا تسيطر أمة واحدة على أوربا أو آسيا .

ثانياً : وجوب نبذ تلك الفكرة القديمة القائلة باتخاذ ميزان القوة كعون إذا أمكن .

ثالثاً : وجوب الاستعاضة بتعاون ومساعدة رباعية لجميع دول أوربا لتمكينها من التقدم بسهولة كل بطريقتها الخاصة .

ولقد مرت على بريطانيا فترة من الزمن بعد الحرب العالمية الثانية وهى تبدو ، مع معونة ممتلكاتها المستقلة ومع انكماش امبراطوريتها وإن كانت ما تزال مترامية الأطراف ، انها ربما أصبحت ضرباً من « القوة الثالثة » أو موازن بين الماردين المتزاحمين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة وربما كان هذا دوراً ما زالت بريطانيا تعلل نفسها به فمن الجلى أن كثيراً من زعمائها وشعبها ما انفكوا يفكرون فى هذه الأوصاف . بيد أنه حدث ان ضعفت بريطانيا أشد مما كان متوقعاً على وجه العموم وأن الروابط التى تربط ممتلكات التاج البريطانى وإن كانت ما تزال قوية فانها لاتربط كتلة لها من كفاية الضخامة والتماسك ما يؤهلها لتكون « قوة ثالثة » فعالة . زد على ذلك أنه فضلا عن تآكل قوة بريطانيا السياسية والاقتصادية والاستعمارية ربما كانت الجزائر البريطانية بصفة خاصة هدفاً مكشوفاً فى حالة نشوب حرب ذرية ولذا فقد انحطت أهميتها الاستراتيجية أيضاً .

ومجمل القول أن تلك البلاد التى قامت يوماً بوظيفة المنظم لميزان القوة ، من مركز بعيد نسبياً ، غارقة الآن فى إصلاحات بعد الحرب بطاقة أخرى تختلف اختلافاً كبيراً . فبريطانيا اليوم لا تلعب دورها القديم المستقل فالحقيقة أنها لا تستطيع أن تلعبه .

هل تقوم الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي بدور الموازن ؟

لن تأمل الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتي في أن تخلفا بريطانيا في موقفها السابق كقابضة على الميزان فهما القطبان المتنافران اللذان يدور حولهما الميزان البسيط المشئوم لمنتصف القرن العشرين . ومع أن هذا الدور تقصر كفاية أي من الدولتين بصفة خاصة دون ملئه ومع أن كلتاهما تعملان كماردين فتيين لا يدريان على وجه التحقيق أين يضعا كفيهما أو ماذا يضعا بأقدامهما فلا مفر هناك من تجنب حقيقة ثنائية القطب وارتباطاتها الخطيرة .

لو أمكن التعجيل بتجديد أوربا الغربية ، وتقوية الدائرة البريطانية ، وتحسين حالة الدول ذات الأهمية المحتملة كالصين والهند وغير ذلك من القوى الطويلة الأمد لظهر إلى حيز الوجود ميزان قوة أشد تعقيداً . فلو تم ذلك إذن لتحرر الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من بعض نتائج قواهما الخاصة ومذاهبهما المتضاربة . وكما هو الواقع ليست أي من الدولتين على استعداد كاف لتلعب لعبة ميزان القوة لمجرد علة أن قوة إحدى الدولتين منفردة هي أعظم دون مقارنة من قوة أي اتحاد ممكن من الدول الأخرى .

ومع أن بعض الساسة الأمريكيين قد تكلموا عن ميزان القوة دون اختلاف — وقد عبر جيفرسون يوماً عن أمله « من أن يقوم يوماً بين الأمم ميزان قوة نافع » وحتى ولسون ، وكانت الفكرة لعنة بالنسبة له ، كان يعتقد أن محاولة تهدف للسيطرة على قارة أوربا إنما هي تهديد للحرية في أي مكان — فان الولايات المتحدة طالما نزهت نفسها خلال القسط الأكبر من تاريخها عن التدخل في « منازعات أوربا » كما عملت على تنمية تقليد قوى مناوىء لميزان القوة . فهي مثقلة بأثقال العراقيل التاريخية والدستورية والسيكولوجية — ربما جاز لنا أن نسميها عراقيل مجيدة — التي يبدو أنها تقرر التدابير المكشوفة والمستورة التي تقتضيها السعي الحثيث للقيام بدور الموازن .

أما عراقيل الاتحاد السوفيتي فذات طبيعة مختلفة ، فهي تشمل الترفع

والشك التقليدى عند زعماء الروس ، ونظرية فى الحكومة وفى المجتمع تنادى بالحقد الشديد على العالم المضاد للشيوعية وضرورة توسيع نطاق النفوذ والسلطان إلى أبعد الحدود الممكنة مع استهداف قلب الرأسمالية فى النهاية وبناء الدكتاتورية العمالية على أنقاضها بواسطة ثورة عالمية . ومن ثم فروسيا السوفييتية لاهم لها فى تنظيم ميزان القوة وإنما همها هو تحطيم الميزان الحالى وربما المجتمع الذى نشأ عنه هذا الميزان .

ازاء ما هى سياسة أمريكا ازاء سياسة توازن القوى ؟

دلت الأحداث الأخيرة أن الولايات المتحدة بدأت تلعب دوراً مستمداً من نفوذها وقائماً على القوى بكل مظاهرها . وقد أعلنت صراحة أن سياستها الخارجية تنطوى على إيجاد التوازن الدولى فى مناطق مختلفة من العالم . فأخذت تؤثر على الدول الصغرى وتستميل أصواتها مما أدى إلى تكتلات إقليمية مثل حلف الباسفيكى وحلف الأطلنطى وحلف البلقان وهى تسعى لإيجاد تكتل أو أكثر يعمل بجانبها فى منطقة الشرق الأوسط . وذلك كله لإيجاد مجموعة من القوى تكفى لموازنة قوى الاتحاد السوفييتى وتكفل للولايات المتحدة الحد من انتشار النفوذ الشيوعى .

فروسيا تسعى إلى سياسة فرق تسد فى دول العالم الحر ليكون توازن القوى فى صالحها .

وبريطانيا تسعى إلى سياسة فرق تسد فى مناطق نفوذها لتضمن لها حفظ التوازن ....

وأمريكا تريد ربط الدول الصغرى وتوحيدها لتحافظ على التوازن الدولى ضد الخطر السوفييتى .....

والهند تحتج على تسليح الباكستان اعتماداً على نظرية التوازن .

والأمثلة عديدة على اختلاف نظريات التوازن ولكن كلها تتفق على أن كل دولة تضعها موضع الاعتبار الأول وعلى ذلك يجب على دول الشرق

الأوسط أن تعمل على أساس نظرية توازن القوى وتفضيل مصلحتها على أساس الواقع بحيث لاتتورط فى سياستها الخارجية مما قد يعود عليها بالفشل .

ولما كانت نظرية التوازن — كما قلنا من قبل — تتطور تبعاً تتطور الحروب والاستراتيجية الدولية ، فيجب علينا حينئذ حتى نتأكد من جوهر سياسة أمريكا تجاه نظرية التوازن أن نعرف العقلية الاستراتيجية الأمريكية الحديثة — عقلية ما بعد الحرب العالمية الثانية .

النظرية الأساسية للاستراتيجية الأمريكية :

لم يكن خبراء الاستراتيجية الأمريكيون يتوقعون فيما مضى أن تحدث أيه حرب تدور رحاها فى المستقبل تدميراً واسع النطاق لمدن الولايات المتحدة نفسها والصناعات القائمة فيها ... ولكن الاعتقاد السائد الآن هو أن هذه الحصانة قد زالت ، إذ أن فى وسع عدد كبير من قاذفات القنابل الروسية أن يصل إلى الولايات المتحدة فيحدث تدميراً بالغاً . لذلك أصبح تعبئة الجحافل من الجنود من الخطط البالية وبات من إصالة الرأى تخصيص الأموال التى كانت تنفق على هذه الفيالق لتدعيم القوة الجوية الأمريكية وإعادة تنظيمها على أحدث الطرق ... ومن البديهى أن هذه القوة الجوية تتطلب وجود قواعد مناسبة تعمل منها ....

ولكن لم هذا التبديل ؟ ولم هذه النظرية الجديدة ؟.....

أهى نظرية تمليها ضرورة الاقتصاد ، أو يحتمها نوع الخطر الجديد الذى تواجهه الولايات المتحدة الآن ، أو يتطلبها تغيير استراتيجية الدفاع الأمريكى؟..

ان ما أستطيع قوله هو أن القوة الجوية بصورها الحديثة ستلعب دوراً رئيسياً فى الحرب العالمية المقبلة ، ولذلك تحول اهتمام الولايات المتحدة فى استعدادها العسكرى إلى دعم قوتها الجوية ، الأمر الذى دعاها لأن تبذل أقصى جهودها لإنشاء قوة جوية جبارة تفوق أية قوة جوية تملكها دولة أخرى من دول العالم . وليس معنى ذلك أن القوات المسلحة الأخرى — البرية

والبحرية — فقدت شيئاً من أهميتها ، فما لاشك فيه أنها ستحتاج إلى قوات برية وبحرية ضخمة كما احتاجت إليها فى أى وقت مضى .

ولما كانت أحسن وسيلة للدفاع عن الولايات المتحدة ووقايتها من التدمير الشامل ، هى تدمير القاذفات السوفييتية وأسلحتها البعيدة المدى فى نفس المكان الذى تنطلق منه لذا بات الأمر يتطلب ضرورة البحث عن قواعد مناسبة تزيد من قدرة الولايات المتحدة على ضرب قواعد العدو التى قد يأتيها منها الدمار وعلى الإغارة على المصانع التى تزود العدو بالأسلحة ..... وهذا هو ما دفع الولايات المتحدة أن تبحث على قواعد قريبة من الاتحاد السوفييتى أى خارج أراضيها تهيىء لها نوعاً من المرونة والحرية فى العمل . وهذه القواعد لاتقتصر على الجوية منها فقط ، بل للقوات البحرية والبرية وللتموين .

وليس من شك — كما أبرزنا من قبل — فى أن الشرق الأوسط هو أصلح منطقة تتضمن القواعد المناسبة لتحقيق هذه السياسة الحربية . وإذا ما تذكرنا تصريح مالنكوف فى شهر أغسطس الماضى والذى قال فيه « أن مجرد انضمام أى دولة للحلفاء مهما تكن الشروط ، فان هذا الانضمام يعتبر عداء واستعداد ، ويبرر لروسيا وحليفاتها أن تدخل فى حسابها العسكرى هذا العداء وهذا الاستعداد بغض النظر عن دورها الفعلى فى الحرب داخل الحدود أو خارج الحدود » ..... فكأنه يقول أن بلاد الشرق الأوسط التى تسمح بأقامة القواعد الأمريكية فى أراضيها تصبح هدفاً للغارات الانتقامية السوفييتية .

ومن الطبيعى أن اتخاذ روسيا مثل هذه السياسة الانتقامية ضد بلاد الشرق الأوسط ، معناه تخصيص بعض مواردها الحربية ضد أهداف واقعة خارج الأراضى الأمريكية . وذلك يخفف حتما من شدة الغارات السوفييتية على الأهداف الأمريكية نفسها .

وليس من شك فى أن القيادة الأمريكية قد فكرت فى هذا الأمر ، ولها

العذر فى ذلك فان ما يعنيها هو الدفاع عن الولايات المتحدة . ولذلك فاتخاذها سياسة الحصر فى المنطقة سياسة مفيدة من وجهة نظرها إذ تستطيع بمعداتها ودولاراتها وأسلحتها التى لا يحصيها العد أن تحول دون تعريض أبنائها لأخطار الحرب .

فمن وجهة النظر الأمريكيـــة إذن أنها طبقت سياسة الحصر لدوافع استراتيجية حربية ، وبمعنى آخر أنها تستخدم الشرق الأوسط كمنطقة قواعد تحيط بروسيا السوفييتية من الجنوب لتحقيق غرضين رئيسيين هما :

١ ــ استخدام هذه القواعد للقفز إلى الأراضى السوفييتية المتاخمة وما بها من أهداف استراتيجية .

٢ ــ للتخفيف من شدة الهجوم على الأراضى الأمريكية ذاتها ...

وأن ما تعتزم الولايات المتحدة القيام به بخصوص تنفيذ سياستها للحصر ، هو أن تطلب من البلاد التى تنشأ فيها هذه القواعد أن تتولى جيوشها الدفاع عنها ، فيتاح بذلك للولايات المتحدة أن تخفض عدد جنودها بأن تشجع البلاد الأخرى على حشد مزيد من القوات البرية من أبنائها ــ والشرق الأوسط غنى بهذه الموارد البشرية .

النتيجة

والآن وقد انتهيت من سرد الأسباب الرئيسية التى جعلت الولايات المتحدة تقرر فرض نفسها فى منطقة الشرق الأوسط . وهى أولا أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لسلامة الولايات المتحدة نفسها وثانياً بسبب الضغط السوفييتى المباشر على بعض دول المنطقة وثالثاً التهديد الشيوعى لكافة دول المنطقة وأخيراً بسبب النظرية الحربية الحديثة للاستراتيجية الأمريكية .... يمكن القول بأن هذه الأسباب قد أوضحت معالم السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة .

وأول عناصرها أيمانها بضرورة الأمن الجماعى حيث أنها ترى بأنه لم يعد

فى استطاعة دولة مهما بلغت قوتها أن تضطلع وحدها بعبء الدفاع عن أراضيها والتكتلات الدفاعية هى أساس هذا الأمن الجماعى .

وثانيها أن إقامة هذا النظام من التكتلات الدفاعية فى منطقة الشرق الأوسط ، يجب أن يقوم على تجييش الموارد البشرية والصناعية والزراعية لمطالب الحرب الشاملة فى المنطقة .

وثالثها أن الولايات المتحدة على استعداد لبذل معونتها العسكرية والاقتصادية لكل شعب يرضى الوقوف إلى جانبها ضد الاتحاد السوفييتى أو بمعنى آخر يؤمن بضرورة الدفاع عن العالم الحر الذى تتزعمه . فهى تؤمن أن تجييش القوى البشرية وتسخير الموارد العامة للمجهود الحربى لا يمكن أن يؤمن تأميناً تاماً مالم تؤمن شعوب المنطقة بأهمية الدفاع وضرورة التكتل الإقليمى لدفع الخطر السوفييتى المباشر والغير مباشر . وإلا كانت هذه الشعوب عاملا من عوامل الضعف فى أى نظام دفاعى يقوم رغماً عنها ودون رضائها .

وفى هذا السبيل تجتهد السياسة الأمريكية وتجمع كل عناصر قوتها وما تملك من إغراء لجميع شعوب الشرق الأوسط على الإيمان بحقيقة الخطر السوفييتى والعدوان الشيوعى ومن هذه الناحية تحدد أهدافها فى المنطقة . فما هى هذه الأهداف ؟....

أهداف سياسة أمريكا فى المنطقة :

لقد حدد المستر هنرى بايرود هذه الأهداف على الوجه الآتى :

١ — الرغبة فى كفالة الاستقرار الداخلى وصيانة القانون والنظام .

٢ — تعزيز السلام فى المنطقة بين دول الشرق الأوسط ذاتها ، مع تهيئة حسن التفاهم بينها وبين الدول الغربية .

٣ — تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق الرخاء الاقتصادى العام .

٤ — المحافظة على النشوء الديموقراطى وتقويته — وليس شرطاً أن تكون

الديموقراطية على غرار الديموقراطية الأمريكية ، ولكن يجب أن تعترف بالمبادىء الأساسية نفسها للديموقراطية الأمريكية .

٥ ـ تشجيع تدابير الدفاع الإقليمى ضد عدوان العالم السوفيتى .

وبالنظر إلى هذه الأهداف التى تتوقف عليها نجاح سياسة الحصر الأمريكية ، نجد أن هناك كثيراً من الصعاب تقف عقبة كئود فى سبيل تحقيق تلك الأهداف منذ عام ١٩٤٧ حتى وقتنا الحالى ... وذلك يرجع إلى العوامل الرئيسية الآتية :

- أن دول المنطقة ـ دون استثناء ـ تعانى نوعاً من الاضطراب الاقتصادى ـ الاجتماعى السياسى . واليوم تمر بعض دوله بطور أشبه بالثورة يقترن بشعور عدائى نحو الاستعمار الغربى .
- النزاع العربى الإسرائيلى الذى نشأ من الانتداب فى فلسطين وما يزال فى حالة هدنة مقلقلة . الأمر الذى جعل هذه الدول أطراف النزاع لاتعترف بالتوسع والاستعمار السوفيتى كخطر أساسى ، ومن ثم تتجه الأفكار والأعمال لا إلى سلامة المنطقة كلها إلى سلامة الدولة من خطر جارتها مما يؤدى إلى إيجاد فراغ عسكرى بالمنطقة ربما أغرى الاتحاد السوفيتى بالاندفاع فيه . ....
- ما تعانيه دول المنطقة من فقر اقتصادى وانعدام التوازن الاقتصادى فيها . فخليق بكثير من دول الشرق الأوسط أن تضبط زمام نفسها بنفسها لكى تتمكن من بلوغ مستوى أعلى من الرخاء العام ....
- وأخيراً وليس آخرها أهمية .... انكشاف المنطقة الاستراتيجى فيما يتصل بالدفاع الاستراتيجى عن المنطقة ، فاستراتيجية الولايات المتحدة العسكرية تتطلب الشرق الأوسط برمته قوياً مستقراً موحداً .....

وهكذا يعرقل فى البداية هدف الولايات المتحدة فى تطبيق سياستها الإيجابية بالمنطقة .... أو بمعنى آخر فى خلق وضع دولى حربى وسياسى واقتصادى مستقر يكون قادراً على وقف تيار العدوان السوفيتى سواء كان هذا العدوان مباشراً أو غير مباشر .

لذلك فان التوصل إلى مثل هذا الوضع الحربى والسياسى والاقتصادى فى الشرق الأوسط لن يكون أمراً من السهولة بمكان كما أنه لن يكون أمراً ذا أهمية ثانوية .... ولذا فلا بد للولايات المتحدة من التسليم بضرورة العمل على منع تطور حالة القلق والاضطراب المنتشرة فى المنطقة ، والتى ربما — لو أهملتها — تكون سبباً فى فقدانها لهذه المنطقة الحيوية ولو لم يكن ذلك نتيجة تصرف علنى من جانب الكرملين .... ومن ثم صار مفهوماً أن تحقيق هذه السياسة يتطلب القيام فى وقت واحد بأعمال فى نواح عدة — عسكرية وسياسية واقتصادية — وبالنسبة لمناورات السياسة السوفييتية فى المنطقة وأغراضها أصبح الأمر يتطلب ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لزيادة كفاية دول المنطقة فى الدفاع عن نفسها دون إغفال حاجتها لتدابير أبعد مدى لزيادة استقرارها .

ولذا فلن نعجب كثيراً إذا ألفينا الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٥ . تجر إلى كل أزمة كبرى فى الشرق الأوسط ، فتارة للمساعدة فى مكافحة نمو النفوذ السوفييتى فى إيران وتركيا واليونان وأخرى لمحاولة دعم مركز بريطانيا المتداعى فى المنطقة .... والواقع أن خطط السوفييت فى الدول المتاخمة قد أحبطت ، غير أن الولايات المتحدة أخفقت سواء فى إيقاف انهيار قوة بريطانيا فى الشرق الأوسط أو فى تهيئة بديل للنظام العسكرى البريطانى المنحل . كما أنها اشتركت فى عدة لجان شكلتها الأمم المتحدة لمعالجة مشكلة فلسطين ومع ذلك ظل السلام الفعلى بين الدول العربية وإسرائيل بعيد التحقيق .

وهكذا أضعفت هذه الصعاب هذه السياسة الأمريكية فى المنطقة ، بل ويتمعن فى الضعف فى وقت استيقاظ اهتمام التوسع الروسى بالمنطقة ، الأمر الذى يجعلنا أن نقرر أنه للآن لم يتيسر التوصل إلى وضع سياسة أمريكية نجحت فى حصر التوسع الشيوعى بحيث تتفق وطبيعة أحوال الشرق الأوسط ، ومن ثم فان التوصل إلى هذه السياسة رهين بنجاح أو فشل الولايات المتحدة فى الآتى :

١ — كسب ثقة شعوب وحكومات الشرق الأوسط مع حفظ التحالف الانجليزى الأمريكى سالماً .

٢ — بتوحيد هذه المنطقة التى مزقتها التوترات الداخلية وخاصة بين الدول العربية وإسرائيل — وإن كان الأمر الثانى يكاد يكون مستحيلا

٣ — معونة شعوب هذه المنطقة المتخلفة اقتصادياً لرفع مستوى المعيشة إلى ما يسمو على مستواها السائد الذى يكاد يستوى مع الحرمان .

فاذا ما أمكن التغلب على هذه الصعاب يصبح الأمر سهلا على الولايات المتحدة نحو تدبير مشكلة حصر العدوان الشيوعى ولأمكن حبس قوة السوفييت فى منطقته الحالية ، وبصورة أخرى أصبحت منطقة الشرق الأوسط قاعدة يمكن منها شن غارات الغرب الجوية والبرمائية والقوات المحمولة جواً على المنطقة السفلى اللينة للاتحاد السوفيتى ، وبمعنى آخر خلق قاعدة استراتيجية دفاعية هجومية من منطقة الشرق الأوسط .

وما دمنا قد وصلنا إلى هذا الكلام يجب أن نستعرض الاستراتيجية الحربية للدفاع عن الشرق الأوسط .... وذلك حتى يمكن معرفة دور أمريكا فى هذه المهمة فى الحرب المقبلة .

الاستراتيجية الحربية للدفاع عن الشرق الأوسط :

وفى ختام عرض العقبات الرئيسية التى تواجه أهداف سياسة الحصر الأمريكية فى الشرق الأوسط تأتى مسألة الافتقار للقوة العسكرية والمقدرة الدفاعية فى داخل المنطقة فمن الناحية العسكرية لا توجد القوات المدربة أو الكاملة التجهيز التى يمكنها الصمود أمام أى زحف سوفيتى قوى ، الأمر الذى ترتب عليه اعتبار المنطقة « فراغ استراتيجى » .

ولما كان الشرق الأوسط — كما أوضحنا من قبل يتبوأ مركزه كمنطقة لها خطورتها فى نجاح تنفيذ سياسة الحصر الأمريكية ، وذلك لأن الولايات المتحدة تعلم بأنه مهما كان مبلغ نجاح القوات السوفيتية فى أى هجوم تقوم

به فى أوربا الغربية فأنه لن يفيد فتيلا ما دامت موسكو لا تسيطر على الشرق الأوسط — فهى لو سيطرت على المنطقة ووصلت إلى البحر الأبيض والخليج الفارسى والمحيط الهندى لتحول السوفييت إلى استراتيجية عالمية بكل ما يشمل هذه الكلمة من معان — ولذلك تصر الولايات المتحدة بل وتبذل كافة جهودها لتكوين وحدة من دول الشرق الأوسط فى صورة منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط ، كما تقترح أن يضم الولايات المتحدة وبريطانيا ودول الكومنولث.

ويرجع اهتمام الولايات المتحدة بهذه السياسة الحربية نتيجة لتدهور النفوذ البريطانى فى المنطقة ، إذ تخلت بريطانيا عن انتدابها فى فلسطين ١٩٤٨ . دون اشتراط حقوق امتيازية فى إسرائيل ولم يمض على هذا الحادث ثلاثة أعوام حتى بدأ مركزها فى إيران يضعف ، فذلك تضاءل مركزها الممتاز فى مصر بعد عام ١٩٤٧ حتى انحصر فى منطقة قنال السويس ، وحتى فى هذه المنطقة اضطرت بريطانيا أمام إصرار حكومة الثورة المصرية على تحقيق الجلاء أن تقرر سحب قواتها من المنطقة وتسليم القاعدة لأهلها — المصريين .... ولا تكاد آمال بريطانيا فى مد محالفتها الامتيازية على العراق عام ١٩٥٧ تكون أسعد حظاً من غيرها . وقد اضطرت بريطانيا تحت ضغط مصر والسودان إلى التعجيل بانشاء نظام الحكم الذاتى فى السودان .

ولكن الضرورة الاستراتيجية التى تفرضها سياسة الحصر الأمريكية تتطلب كون منطقة الشرق الأوسط قوية مستقرة ، لذلك لا يمكن للولايات المتحدة أن تتغاضى عن مسألة الدفاع الاستراتيجى عن المنطقة ، ولذلك صممت على المحافظة على المنطقة بأى ثمن فانها تعلم أنه لو تحولت دولة واحدة إلى المعسكر السوفييتى ربما أحدث ذلك صدعاً يستحيل درءه .

ولو نظرنا إلى المنطقة لوجدنا أن المنطقة المكشوفة من الشرق الأوسط — تبعاً لمختلف الظروف والعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية — تمتد من إيران مارة بالعراق وسوريا ولبنان والأردن وإسرائيل إلى مصر والسودان .... هذا بينما يعتمد النظام العسكرى البريطانى فى المنطقة على بعض القواعد فى

عدن وقبرص والشبه محميات الموجودة على طول الساحل الغربى للخليج الفارسى ، غير أن مركز القيادة البريطانية فى الشرق الأوسط ومركز مواصلاتها وأكبر قواعد إمدادها كلها تقع فى مصر . وليس ثمة بلد فى الشرق الأوسط له مثل هذه المزايا الجغرافية ما لمصر فمن الصعب التضحية بها فى مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط فى مثل هذه الأوقات العصيبة التى تسودها الأزمات الدولية .

وفى الوقت نفسه نجد أن دول الشرق الأوسط فرادى ليست كفءا لوقاية حدودها كما أنها لم تتدبر بعد تحالفاً إقليمياً مثمراً . ولو أن الجهود تبذل الآن لتقوية الضمان الجماعى العربى ليكون كفيلا بالدفاع عن العالم العربى .

ولم يعمل انضمام اليونان وتركيا إلى منظمة حلف شمال الأطلنطى على الحد من تصميم السوفييت القديم على مد سلطانهم فى الشرق الأوسط ، كذا لم تعوض تلك الزيادات فى صفوف الولايات المتحدة من تدهور قوة بريطانيا التى كانت العامل المسيطر على شئون الشرق الأوسط . لذلك أخذت الولايات المتحدة على عاتقها تكوين تلك المنظمة الدفاعية من دول المنطقة مع استعدادها لتحمل كافة الأعباء على كاهلها وحدها كما تعهدتها من قبل تركيا واليونان — ولم يحدث أن استظهر مبدأ المعونة الذاتية فى برنامج الولايات المتحدة للمعونة العسكرية فى مكان ما مثل استظهاره فى تركيا واليونان .

تأمل الولايات المتحدة أن يكون فى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط — لو قدر لها النجاح — ما يسد الفراغ الاستراتيجى فى المنطقة وبعبارة أخرى نجاح سياسة الحصر فى المنطقة .... والحقيقة هو أنه يمكن للولايات المتحدة سد هذا الفراغ إذا كانت صادقة فى تأييد السلام وإقامة علاقات حرة على أساس المساواة المطلقة بين الدول . فالدفاع عن الشرق الأوسط لا تستطيع أن تكفله غير دوله وأن سد الفراغ مرهون بقوة هذه الدول وقدرتها على تأييد السلام والتعاون بين شعوب العالم أجمع .

فانتهاج الولايات المتحدة سياسة متناسقة موحدة مبنية على الصداقة الخالصة لهذه الشعوب الممتلئة أنفة وعزة وإن كانت صغيرة ومبعثرة ، تقفز

بها خطوات واسعة فى سبيل تحقيق سياستها لحصر التوسع السوفييتى بكافة صوره .

أما التذبذب ومسايرة المصالح الذاتية . فما هو إلا تصرف لمصلحة الشيوعيين مهيىء سبيل الإيمان بدعايتهم المنتشرة ضد الاستعمار وضد الجنس الأبيض .

ولا بد أن يسبق التوحيد بفترة غير قصيرة علاج فردى لكل الشعوب العربية على قدم المساواة . غير أن إيجاد رابطة مشتركة تجمع بين هذه الشعوب فى احترامها للولايات المتحدة وصداقتها لها مما يشجع التقدم نحو التوحيد خصوصاً فى رابطة كرابطة دفاع مشترك ضد عدوان يهدد المنطقة كلها ، ومن ثم ضمان نجاح سياسة الحصر الأمريكية .

الخـــاتمة

لقد ناضلت الولايات المتحدة نضالا جباراً فى سبيل إنشاء دفاعات مثالية فى أوربا الغربية طبقاً لمنظمة شمال الأطلنطى وعن مناطق الباسفيكى طبقاً للمعاهدة الثلاثية بينها وبين استراليا ونيوزيلندا . وكل ذلك تطبيق لحصر التوسع السوفييتى والشيوعى فى مناطق نفوذه . فهل لن نتشاءم من الظروف والعقبات التى تواجهها لتوحيد الشرق الأوسط . فلقد اتحد العالم الإسلامى من قبل أما أوربا فلم يثبت التاريخ أنها اتحدت بعد . فاذا كان الشرق الأوسط اليوم منقسما إلى أقسام كثيرة فالغلطة على الأقل إلى حد ما ترجع لموقف الدول الغربية الاستعمارية التى كانت مصالحها حقيقية أو مفتعلة تعارض كل حركة للعرب نحو توحيد صفوفهم أو كل حركة بين العرب وغيرهم من الشعوب الإسلامية .

وثمة مغانم براقة يمكن للولايات المتحدة كسبها — أولها نجاح تطبيق سياسة الحصر بصفة نهائية — وذلك بتكوين نظام دفاعى على غرار دفاعاتها فى الشرق والغرب بشرط أن يرضى هذا النظام الحكومات لدول الشرق الأوسط نحو المعاملة على قدم المساواة فى ميثاق إقليمى — وهذا لن يتأتى إلا بعد تحررها

من الاستعمار البريطانى وبعد أن ترى عدم تحيز الولايات المتحدة السافر لإسرائيل .

وإذا تمكنت الولايات المتحدة من تكوين ذلك النظام ، أمكنها أن تجنى ثمار طاقته الاستراتيجية القوية . لذلك تقضى الضرورة الاستراتيجية على الولايات المتحدة مثابرتها للتغلب على كافة الصعاب التى تواجهها فى الشرق الأوسط مهما كان الثمن. وذلك حتى يمكنها أن تنشئ على هذا المسرح المثالى استراتيجية جوية — بحرية — برية فى كافة النواحى .

وبعبارة أخرى يجب على الولايات المتحدة عمل المستحيل لإنجاح سياسة الحصر التى قررتها فى المنطقة حيث أن سلامتها فى الحرب العالمية الثالثة تتوقف على مدى نجاحها فى سياسة الحصر فى منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة الحالية بين الكتلتين .

فكيف يمكن للولايات المتحدة أن تتغلب على هذه المشاكل المتعددة ؟...

وكيف قامت برسم سياستها بعد الحرب العالمية الثانية مع دول المنطقة على ضوء صراعها الحالى مع الاتحاد السوفييتى وعلى ضوء تحالفها مع بريطانيا — التى كانت تسود سياستها المنطقة منذ تدهور الامبراطورية العثمانية حتى الحرب العالمية الثانية ؟....

هذا هو الموضوع للبحث الثانى إن شاء الله تحت عنوان

أمريكا تفرض نفسها فى الشرق الأوسط ..... كيف ؟....

الباب الخامس

سياسة الولايات المتحدة المطلوب تطبيقها فى المنطقة

قد لايتسع مجال هذا البحث لذكر تفاصيل التدابير التى يجب على الحكومة الأمريكية اتخاذها فى منطقة الشرق الأوسط لضمان نجاح سياستها فى المنطقة — حيث أن كل منها يحتاج إلى بحث منفرد . الأمر الذى يدعونا لأن نبسط الخطوط الرئيسية لهذه السياسة وهى على الوجه التالى .

أولا — محاولة التوفيق بين السياستين البريطانية والأمريكية :

تؤمن سياسة الولايات المتحدة بالحق الطبيعى لكافة الشعوب فى تقرير مصيرها وتحقيق الحكم الذاتى لها ... ولكن رغم ذلك بدأ أن سياستها فى منطقة الشرق الأوسط تتحدد باستراتيجيتها الحربية المرسومة نتيجة لسياستها الحالية إزاء خطر الاتحاد السوفييتى عليها مما يجعلها تحرص كل الحرص على عدم قيام أزمة بينها وبين بريطانيا .....

ولا شك أن السياسة الأمريكية تميل إلى الاعتقاد بأن الشعوب متى وهبت حق الحكم الذاتى والاستقلال والسيادة وأعطيت لها الفرصة المطلقة والظروف الملائمة والتسهيلات اللازمة لإصلاح مجتمعها الخاص فانه بذلك يمكن تكوين أساس قوى لبناء نظام عالمى متآلف يمكن للشعب الأمريكى أن يعيش فيه محوطاً بالسلام والطمأنينة .... وهذه السياسة متى طبقت على أحوال معينة فى الشرق الأوسط ، إنما تعنى مثلا اتجاهاً ودياً نحو رغبة الحكومة الإيرانية فى إنهاء عقود شركة الزيت الأنجلو إيرانية أو تجديدها على أساس يضمن تحقيق آمال الشعب الإيرانى وتخفيف ضائقته الاقتصادية .... وعلى غرار هذا الاتجاه ينظر الأمريكيون بعين العطف إلى رغبة المصريين فى السيادة التامة

الفعلية – وليست الإسمية – على منطقة قنال السويس .. وهكذا الحال مع باقى دول المنطقة ....

ولكن سياسة الولايات المتحدة كدولة لها ارتباطاتها العالمية مع بريطانيا بسبب صراعها الشديد مع روسيا السوفييتية ، تقطع هذه السياسة قطعاً تاماً ، وأصبحت سياستها توضع على أسس تحقق لها أهدافها الاستراتيجية أما المبادئ والمثل العليا فقد وضعت فى المرتبة الثانية ....

وهذا يدعونا أن نتساءل : إلى أى حد يمكن التوفيق بين السياستين البريطانية والأمريكية فى المنطقة ؟.....

بما أن الولايات المتحدة وبريطانيا عقدتا النية سوياً على وقاية الشرق الأوسط ضد التوغل السوفييتى ، فربما تبادر إلى الذهن أن الحليفتين الغربيتين تستطيعان وضع سياسة مشتركة للمسائل الإقليمية الهامة ، إلا أن هذه السياسة قلما اتخذت . فحقيقة نجد أن الدولتين الكبيرتين قد تضافرتا سوياً كلما كان للاتحاد السوفييتى ضلعاً فى الخلاف كما حدث فى المشكلة الإيرانية وفى المشكلة التركية وحرب العصابات اليونانية . غير أنه منذ عام ١٩٤٥ كانت المنازعات الأخرى فى المنطقة غالباً ما تظهر عجز الدولتين فى توحيد خططهما .

ويمكننا تتبع الإخفاق فى التوفيق بين سياستى الدولتين ، إلى اختلاف مصالحهما فى المنطقة . فسواء كانت الحرب باردة من عدمه ، لما استغنت بريطانيا عن منطقة الشرق الأوسط – لا من أجل مواصلات الممتلكات البريطانية والزيت والدفاع الامبراطورى فحسب بل من أجل التجارة أيضاً ، فقد بدأت تجارة بريطانيا مع الشرق الأوسط فى عهد الملكة اليزابيث الأولى . ومنذ الانقلاب الصناعى وبريطانيا تحافظ على تفوقها الملحوظ فى تجارة المنطقة الخارجية فى كلا الصادرات والواردات .... إلا أن الولايات المتحدة لم تضطر لشغل نفسها إلى هذا الحد بمصالح من هذا الضرب ولو أن الشرق الأوسط كان عين المنطقة الحيوية للولايات المتحدة فى الأزمة العالمية القائمة .

وفضلا عن ذلك فان الولايات المتحدة ليست بذات ماض استعمارى

فى الشرق الأوسط ، مما يجعلها حرة نسبياً فى الدخول فى أية ناحية من التدابير قد تؤدى إلى دعم أغراض سياسة الحصر . أما بريطانيا فبينما اتجه اهتمامها فلم تكن لتمارس مناورة كهذه بل كانت مضطرة لفحص كل حركة سياسية قد تكون ذات آثار معاكسة لشبكة السيطرة البريطانية عسكرياً وسياسياً واقتصادياً فى جميع أنحاء المنطقة (نظرتها إلى المشكلة الإيرانية والقضية المصرية) .

وهكذا كانت الولايات المتحدة تعامل حكومات الشرق الأوسط على أساس من المساواة فى السيادة . غير أن هذا التصرف كان غير معترف به بالنسبة لبريطانيا فى معاملاتها لتلك الحكومات ذلك لأنها تعتقد أنها لو تنازلت عن حقوق أولويتها قبل بدء المفاوضات . لأعوزها ضمان كفاية حماية مصالحها.. ومن ثم تورطت الولايات المتحدة فى كيفية دعم مركز بريطانيا — الذى بدأ ينهار فى المنطقة — دون نبذ دول الشرق الأوسط .

وخلاصة القول فسياسة بريطانيا أصلها يرجع لسياسة المحافظين التقليدية والتى كانت ولا زالت تعمل دائماً على مراعاة انقسام الشرق الأوسط وضعفه سياسياً واقتصادياً حتى يتمكن التجار البريطانيون من العمل فى ظروف مفيدة لهم وحتى يمكن للحكومة البريطانية من فرض سيطرتها على المنطقة تطبيقاً للمبادئ « الميكافيلية » .... أما الولايات المتحدة فتعتبر الشرق الأوسط جزءاً حيوياً من العالم الحر الذى تريد به حصر السوفيتية الشيوعية . وهى ترى أن ضعف هذه المنطقة يخلق فراغاً خطيراً لا يمكن سده بمجرد إنشاء قواعد عسكرية بريطانية أمريكية ، فاستراتيجية الحصر التى وضعتها تدعو لتقوية هذه المنطقة سياسياً واقتصادياً وبالتالى حربياً حتى ولو كان الأثر المباشر لهذه السياسة فقد بعض المكاسب التجارية ....

ولذا ظهر فى تصرف الدولتين الغربيتين أزاء معظم مشاكل الشرق الأوسط عجزهما عن توحيد خططهما فى أغلب الأحيان . فقد كانت بريطانيا بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، هى الطرف الأكبر مقاماً ومركزاً فى كافة هذه المشاكل — بوصفها سلطة انتدابية فى فلسطين حتى ١٥ مايو ١٩٤٨ ،

وماتكه (بمشاركة رعاياها) لمشروعات الزيت فى إيران ، وحليفة بالأفضلية فى مصر حتى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ، وصاحبة حقوق وامتيازات فى شرق الأردن والعراق — ولذا استدعى واجب البروتوكول أن تأتى دعوة الولايات المتحدة للتوسط من لندن . ولكن لو اتخذ مثل هذا التدبير مع طابع علاقة بريطانيا الاستعمارية بدول الشرق الأوسط لكان برهاناً على الاعتراف بالضعف واستخفافاً بالحقوق القانونية . وهكذا واجهت الولايات المتحدة مشكلة كيفية التدخل قبل حدوث الأزمات فى المنازعات التى تكون بريطانيا طرفاً فيها بحيث تتمكن من مساعدة كلا الطرفين ودياً لتسوية خلافاتهما .

لذلك ليس غريباً أن نجد أن هذا العامل يؤثر بدرجة كبيرة على سياسة الحصر الأمريكية فتجعلها تتذبذب غير مستقرة بين أنصار الحرية وأنصار الاستعمار مما جعل منها فى السنوات الأخيرة سياسة انتهازية مؤقتة لاتستقر على حال وترتب عليها عدم الثقة فيها حتى من خصوم الشيوعية الألداء فى الشرق العربى والإسلامى .

والسبب فى ذلك يرجع إلى أن الولايات المتحدة وإن كانت تملك قوة عسكرية واقتصادية تهيئ الدفاع عن الشرق الأوسط إلا أنها لاتملك استخدامها إلا متعاونة مع المملكة المتحدة التى لايزال جهاز دفاعها يضم شطراً كبيراً من المنطقة .... ولكن يجب عليها ألا تنسى أهمية تعاون شعوب المنطقة لضمان سلامة الخطط الاستراتيجية للدفاع عن الشرق الأوسط ....

لذا أصبح مدى خيار الولايات المتحدة بين العاملين محدوداً إلى حد كبير .... فعليها إذاً أن تقرر : —

١ — إما أن تعدل كلية عن أهدافها فى الشرق الأوسط مع تمام تقدير الارتباطات الاستراتيجية لهذا القرار .

٢ — أو تتعهد بانفاذها وهى أشد قوة وحزماً وأمضى عزماً مما كانت عليه من قبل .....

ومن الطبيعى أنها لا يمكنها — أزاء خطر العدوان السوفييتى على سلامتها — اتخاذ القرار الأول ، الأمر الذى يحتم عليها اتخاذ القرار الثانى . ولذا يقتضى الأمر بالمبادرة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لا تضعف من صداقتها مع بريطانيا فى الوقت الذى تقنعها فيه — بوسائل الضغط لا الوساطة — بأن تتخذ مركزاً ملائماً لأمانى ومصالح الوطنيين من شعوب الشرق الأوسط .

ثانياً — محاولة حل النزاع العربى الاسرائيلى :

لقد سبق أن أوضحنا أن من أهم أهداف الولايات المتحدة فى المنطقة :

١ — الحاجة إلى السلام فى المنطقة بين دولها .

٢ — تشجيع تدابير الدفاع الإقليمى .

وهذا العاملان لا يمكن تحقيقهما إلا بعد حل النزاع العربى الإسرائيلى — ذلك النزاع الذى نشأ عن الإنتداب فى فلسطين وما يزال فى حالة هدنة مقلقلة .... وانا لنعلم طبعا تلك العوامل التى مهدت لقيام إسرائيل فقد قدمت الولايات المتحدة مساعدات جليلة لليهود . ولقد جأرت شعوب الدول العربية بالشكوى من هذه السياسة التحزبية ، ثم ظهرت مشكلة اللاجئين العرب فزادت الطين بله بما أضافت من شعور الحرارة العميق نحو الأمريكيين فى جميع أنحاء العالم العربى عامة ودول الجامعة العربية خاصة ، وأوجدت أزمة ثقة الدول العربية فى الولايات المتحدة كدولة تحترم حريات الشعوب واستقلالها

وبدراسة هذه القضية ، نجد أن الانفعالات التى تحيط بها قد بلغت حداً من التوتر تستحيل معه تسوية هذه المشكلة تسوية عاجلة أو تدريجية بل أن السير فى حل أى جزء من هذه المشكلة غالباً ما يكون فى غاية الصعوبة .

فالعرب يعتبرون إسرائيل دولة ، ولدت أبان حكومة ترومان وغذيت على حساب هيئة الولايات المتحدة واحترامها فى البلاد العربية . ودول الجامعة العربية على علم بمطامع إسرائيل المبنية على شريعتها الموسوية فى العودة إلى أرض الميعاد ، ولذلك فهى تفتح أبوابها على مصراعيها لسيل لا ينقطع من المهاجرين

اليهود مما يسبب ضغطاً على أرض إسرائيل ومواردها إلى حد يصبح معه زيادة التوسع فى الأراضى المحيطة بها — الدول العربية — أمراً كبير الاحتمال خاصة إذا ما عاونتها الولايات المتحدة على ذلك . ولذلك فهى — إسرائيل — تنتهج سياسة قوامها التوسع المستمر ، وقد بلغ من اعتدادها بنفسها وتبجحها أنها راحت المرة بعد الأخرى بل وفى كل مناسبة ترفض قرارات الأمم المتحدة التى تقضى بعودة اللاجئين إلى أوطانهم وتعويض من لا يرغب منهم فى العودة .

وإسرائيل تدعى بأنها تتخذ سياسة دفاعية محضة ، وهى تقول بأنها تحتل ضرباً من المراكز الساحلية فى قلب العالم العربى وهى لذلك تخشى إذا هى خفضت دفاعها أن تدفع بها الدول العربية إلى البحر وتقول فى جميع المناسبات أن الدول العربية متى اشتد ساعدها وانتظمت أحوالها فهى لامحالة مقدمة على هذا الأمر العدوانى .

وثمة حاجز ، ربما جاز لنا أن نسميه ستاراً حديدياً ، يقوم اليوم بين الدول العربية وإسرائيل وهذه الحالة مالم يبادر إلى إصلاحها تحمل بذور نزاع جديد فى الشرق الأوسط أشد وبالا من سابقه .

ولذلك نجد أن سياسة أمريكا نحو إسرائيل هى مساعدتها لتنهض كدولة قوية صديقة مستقلة اقتصادياً . وفى الوقت نفسه تسمع ساستها يدعون بأن حكومة الولايات المتحدة تبذل كافة جهودها لكى تتخذ موقفاً قوامه التحيز فى علاقاتها مع إسرائيل . ولكن الحقيقة الواضحة هو أنه نظراً للخطر الشيوعى ، فالضرورة تقضى بأن تكون الولايات المتحدة عامل استقرار فى الشرق الأسط أى أنها ترى — لمصلحة أمريكا وسلامتها فى المنطقة — ضرورة تخفيف حدة التوتر بين العرب واسرائيل وضمان استقرار السلم بين الطرفين . فهى ترى أن هذه الدول الناشئة واقعة فى قلب الشرق العربى وأراضيه فرفاهيتها حالا واستقبالا تتوقف على تنمية روابط الصداقة مع جيرانها وعلى تأسيس جانب من الثقة بين هذه الدول .

ولذلك أرسلت الحكومة الأمريكية مندوبها إلى الشرق الأوسط لنشر

روح الطمأنينة من هذه المخاوف الطبيعية بين الطرفين المتنازعين . ولقد نوه المستر فوستر دالاس فى زيارته الأخيرة فى العام الماضى ، بعزم الولايات المتحدة على التحول إلى إنصاف طرفى النزاع فى القضية الفلسطينية قال « أن معضلة الـ ٨٥٠,٠٠٠ من اللاجئين العرب تسير يداً بيد مع السلم فهى مشكلة سياسية واقتصادية وسيكولوجية مالم تكن معسكرات اللاجئين بيئة طبيعية لتفشى الشيوعية .

ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك بل بعثت برسول خاص لها هو المستر جونستون إلى العواصم العربية يحمل إليها مشروع مياه الأردن ، يرمى فى ظاهره إلى إنعاش البلاد العربية اقتصادياً واجتماعياً — سوريا والأردن — وفى حقيقته يرمى إلى تقوية إسرائيل وتثبيت أقدامها ببحر مياه الأردن وتحويلها إلى صحراء النقب فتنهض إسرائيل بموجبه اقتصادياً ويترتب على ذلك قوتها العسكرية . ولكن هذا المشروع قوبل بالرفض فى مختلف العواصم العربية وهكذا تعامل أمريكا إسرائيل — كدولة معتدية على حقوق العرب المشروعة فى منطقة الشرق الأوسط باسم العدوان والسلم والاستقرار فى هذا العصر . أما العدالة من وجهة نظرها فهى كل قوة تستند إلى الأمر الواقع . وأما السلم فهو فى نظرها الحالة التى تمكن إسرائيل من أن تقوى وتنمو وتعظم وتتسع على حساب الدول المجاورة .

والدول العربية تطلب من الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل لقبول مطالب ثلاثة تشترط أساس لوجود صلح بين الطرفين المتنازعين ، وهذه المطالب تتلخص فى : —

١ — تدويل القدس .

٢ — قبول قرار الأمم المتحدة بتعديل حدود إسرائيل الحالية .

٣ — إعادة اللاجئين إلى أوطانهم .

وهذا طلب الحكومات العربية ولكن الشعوب العربية التى بدأت تستيقظ

لن تقبل من هذا شيئاً ، بل تريد استرداد فلسطين العربية كلها وذلك بخنق إسرائيل والقضاء على الصهيونية قضاء مبرماً فى الشرق كله .

ولما كانت سياسة الحصر الأمريكية فى الشرق الأوسط تتطلب الاستقرار والسلم فى المنطقة حيث أن ذلك من أولى مستلزمات توحيد الشرق الأوسط فى صورة تكتل إقليمى ، وجب عليها بذل كافة جهودها لإيجاد حل نهائى لهذه المشكلة التى تمزق استقرار المنطقة إلى حد كبير وعليها أن تقدم معونتها بكل ما تستطيع من وسائل ترضى طرفى النزاع بشرط أن تتفهم ما يحيط بهذا الموضوع من مشاكل وإثارة خواطر .

إلا أن معونة الولايات المتحدة الزائدة الحد لإسرائيل قد أحطت من هيبة الولايات المتحدة ونفوذها فى الدول العربية . كما أن أية معونة منها للدول العربية تثير ريب إسرائيل ووساوسها فالمشكلة الحقة هى فى كيفية توفيق الولايات المتحدة بين التزاماتها الهامة أزاء طرفى النزاع فى فلسطين ، وحتى تسوى البلاد العربية وإسرائيل خلافاتها — وهذا أمر بعيد التحقيق فلا خيرة للولايات المتحدة إلا فى مواجهة ما لا مفر منه من تضارب سياسة التصرف أزاء الطرفين المتنازعين .

ولذلك فان التنويه الغير مناسب باتخاذ سياسة إقليمية كاملة فى هذه الظروف يميل لإفساد عين أغراض الولايات المتحدة التى أصبحت — مع علمها بفشلها — شديدة الإحساس بعوامل الضغط المتضاربة التى تميز سياسات الشرق الأوسط ونجاحه فى المنطقة العربية الإسرائيلية .

ومن كل ذلك يتبين لنا أن سياسة الحصر الأمريكية فى المنطقة ترتطم بأقوى صخرة من العقبات — وهى النزاع العربى الإسرائيلى — والتى تعرض هذه السياسة بل ومصالح أمريكا كلية للخطر فى الحرب الباردة وقد تؤدى إلى الانهيار فى الحرب الساخنة فعليها إذاً ضرورة التغلب على هذه العقبة مهما كانت الصعاب .

ثالثاً — كيفية معالجة المشاكل الاقتصادية بدرجة تبعد الخطر الشيوعي عن المنطقة :

وأنتقل الآن إلى عامل آخر جديد هو ذلك الأثر الذى تتركه اقتصاديات إقليم الشرق الأوسط فى أهداف الولايات المتحدة بالمنطقة عامة وفى سياسة الحصر ضد التوسع الشيوعى خاصة . الصورة التى سأعرضها ليست بالسارة . فان بعض بلدان الشرق الأوسط خلو من الأرض الصالحة للزراعة والمياه والموارد المعدنية ، وبعض هذه البلاد ذات اقتصاديات غير متوازنة فتارة تكون غنية بالبترول ولكنها مفتقرة إلى المياه والأرض الصالحة للزراعة ، وتارة تكون ذات أرض من الممكن أن تصير خصبة ولكنها تفتقر إلى المياه ووسائل الرى الحديثة .

ومن المظاهر البارزة فى المنطقة قلة السكان بالنسبة للمساحة وانتشار المرض والفقر بينهم ، وضعف التوازن بين الصناعة والزراعة . ففى حالة ما نجد إحدى الدول تعتمد اعتماداً على أسواق التجارة الدولية الحرة (لبنان مثلا) وفى أغلب الدول تتركز الثروة فى أيدى أقلية على حين تعانى الأغلبية مرارة العوز والحرمان .

وعلى أية حال يجتمع فى الشرق الأوسط منتهى الغنى ومنتهى الفقر ، كما أن المنطقة متأخرة اقتصادياً . ومن المشاهد أيضاً أن غالبية دول المنطقة حكوماتها مضطربة وسكانها ليسوا على حال من الاستقرار ، كما أن الوعى الاجتماعى قد تيقظ فى هذه البلاد مما يبعث على المكائد والعداوات والتوترات الاجتماعية .... وقد أثبتت التجارب فى أنحاء عديدة من العالم أن الشيوعية تنمو فى هذه الأحوال وأنها تستطيع بوسائل عديدة تقويتها حتى تصبح خطراً يهدد السلام والاستقرار فى المنطقة وتقضى على سياسة الحصر المطلوب تطبيقها بالفشل الذريع .

ومن الخطأ أن نصف المنطقة فى بعض جهاتها بالتأخر والاصح وصفها

بأنها منطقة مضطربة اقتصادياً أى سيئة الاستخدام ، فهى فى حاجة إلى الإصلاح الاقتصادى — ومن ثم الإصلاح الاجتماعى المترتب عليه — بقدر ما هى بحاجة إلى العمران الحديث . ومن العسير أن نجد حلا سريعاً لكثير من هذه المشاكل حتى لو وجد التعاون الكامل واستخدمت كل الوسائل الميسورة . ومع كل فان شعوب الشرق الأوسط جادة فى طلب حل لهذه الصعاب .

والولايات المتحدة هى أقدر الدول اقتصادياً لتقديم المعونة الاقتصادية والفنية ، وذلك لمصلحة الولايات المتحدة نفسها أى لتتمكن دول المنطقة من مقاومة تسرب الشيوعية إليها . فلو حاربت الولايات المتحدة مغريات الشيوعية بمعونة اقتصادية وفنية على غرار ما اتبعته فى تركيا واليونان وإسرائيل ، وذلك بأن تقدم معونة تنهض بمستوى المعيشة وتساعد على النهضة الاقتصادية لكافة دول المنطقة ودون أن تميل مع ذلك الإجراء إلى النزول بالدولة المعانة إلى مستوى التبعية . وحينئذ يمكن القول بأن التسرب الشيوعى سوف لا يلقى أمامه سوى جدران صماء .

فانتهاج الولايات المتحدة سياسة متناسقة موحدة مبنية على الصداقة الخالصة لكافة شعوب الشرق الأوسط الممتلئة أنفة وعزة وإن كانت صغيرة ومبعثرة تقفز بها خطوات واسعة فى سبيل تحقيق سياستها ضد الشيوعية . أما التذبذب ومسايرة المصالح الذاتية سواء ما كان منها خاصاً بالشيع المحلية أو ببعض دول المنطقة — إسرائيل وتركيا واليونان وأخيراً الباكستان — فما هو إلا تصرف لمصلحة الشيوعيين — يهيء سبيل الإيمان بدعايتهم المنتشرة ضد الاستعمار الغربى .

ولقد أوضح المستر هنرى بايرود سياسة الولايات المتحدة بهذا الخصوص ، وذلك بعد أن سرد الحالة الاقتصادية لكافة الدول العربية فقال « وتعمل الولايات المتحدة على الأخذ بناصر ذلك التقدم الذاتى الذى أظهرته دول الشرق الأوسط بما تقدمه من برنامج النقطة الرابعة وبرامج الضمان المشترك وقروض بنك التصدير والاستيراد والمؤسسات الخيرية الخاصة .... على أن مبلغ مساعدتنا

للشرق الأوسط فى نواحى رأس المال والفنون ليست كبيرة إذا ما قيست ببعض جهودنا فى جهات أخرى – ومن رأيي وجوب زيادتها ، ومع ذلك ينبغى لنا أن نكيف مساعدتنا بحيث تتمشى مع مقدرة كل دولة على استيعابها ، فيما يبدو تميزاً لدولة على أخرى فى المعاملة ربما كان فى الحقيقة تطبيقاً دقيق المقياس للقدر المناسب فى الوقت المناسب . فالتضخم المحدود وسوء توجيه الجهود هى من نتائج كثرة المشاريع والاندفاع فى تنفيذها دون تقيد بمناسبة الوقت » .

وموضوع هذه المعونة الاقتصادية والفنية من جانب الولايات المتحدة يجب أن يبحث خطوط سيره فى حدود سياسة الحصر الأمريكية أى بما يتفق وإمكانية القضاء على خطر الشيوعية فى المنطقة ، أما صلته بالقيم الاجتماعية والإنسانية فليست سوى صلة ثانوية . وأن فى الدخول فى هذا الموضوع بالتفصيل قد يخرجنا عن مجال هذا البحث ، ولكنه لما له من أهمية حيوية سوف أحاول استعراض الأشكال والوسائل الميسورة لتقديم هذه المعونة .

فمن الأشكال الميسورة : المنح العاجلة والقروض وبرامج اللجنة الاقتصادية لآسيا والاتفاقات التجارية والبرامج الإنشائية والمشورة الفنية وتوريد الأطعمة والمواد الخام والاستثمار الدولى ....

ومن الوسائل الميسورة : المفاوضات الثنائية مع الدول الفردية والإجراء الحكومى المباشر والغير مباشر عن طريق وكالات كبنك التصدير والاستيراد ، والإجراء الدولى عن طريق الهيئات والمنظمات الخاصة التابعة للأمم المتحدة .

وعلى كل حال يجب ألا يفوتنا بحث مشكلة رئيسية – وهى مسألة رفع مستوى المعيشة فى الشرق الأوسط – وهى تعتبر غرضاً أساسياً لتطبيق سياسة الحصر وعاملا أساسياً لتقديم المعونة الاقتصادية .

فمسألة رفع مستوى المعيشة هى ولا شك المسألة التى تختص بأوفر نصيب من اهتمام الزعماء السياسيين فى حكومة الولايات المتحدة ، وهى بدورها تشتمل على عدة مشاكل من استثمار رأس المال إلى ملكية الأراضى إلى التجارة

الخارجية ماله أثره فى النظام الاجتماعى العام للمنطقة . ويمكن الاهتمام بهذه المسألة بزيادة الإنتاج الزراعى والإنتاج الاقتصادى ولتنمية موارد المواد الخام للسوق العالمية — ومع ذلك فهذا التوسع بدوره يستند إلى المواهب الفنية والاستثمار الرأسمالى . وفى هذه الناحية بالذات تصطدم الحلول النظرية بالعقبات العملية . غير أن مشكلة الافتقار إلى الأيدى العاملة الفنية هى أقل المشاكل شأناً نظراً لإمكان إيجاد الخبراء الأجانب وتدريب الفنيين من الوطنيين فى بلادهم وفى الخارج .

فالذى يعوق التقدم الاقتصادى هو بالأحرى صعوبة الحصول على رأس المال فرءوس الأموال الأجنبية بصفة عامة الداخلة فى بعض دول المنطقة لاتجد فى الشرق الأوسط الضمان السياسى التى توفرها النظم الاقتصادية — فرأس المال جبان ويحتاج إلى رعاية — وعوامل عدم الاستقرار فى بعض دول المنطقة قد لاتشجع رأس المال الأجنبى على الدخول فى الوقت الذى تدفع رأس المال الداخلى إلى محاولة إرساله إلى الخارج .

وعلى كل حال ، رغم أهمية المعونة الاقتصادية فى المنطقة لابعاد خطر الشيوعية عنها ، نجد أن الولايات المتحدة ترى أن الشرق الأوسط خلا تركيا واليونان وإسرائيل والمملكة العربية السعودية ، منطقة ينبغى أن يكون للمصالح البريطانية السيادة فيها وهذه الدولة الأخيرة تقف حجرة عثرة فى سبيل التقدم الاقتصادى .

ولكن إذا أرادت الولايات المتحدة أن تلاقى سياسة الحصر نجاحاً سريعاً فعليها أن تتجاهل هذه الأغراض والمطامع الاستعمارية ، هذا إذا كانت جادة فى تحقيق أهدافها التى حددتها فى المنطقة وبصفة خاصة : —

١ — الرغبة فى كفالة الاستقرار الداخلى وصيانة القانون والنظام .

٢ — تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق الرخاء الاقتصادى العام

وإلا فلا فائدة من أى مشروعات توضع لسياسة الحصر فى المنطقة وبمعنى

آخر ستبقى منطقة الشرق الأوسط حتى تغير الولايات المتحدة من سياستها منطقة فراغ قوى استراتيجى يسهل على العدوان الشيوعى التسرب فيه خلال فترة الحرب الباردة ومن ثم يعتبر هذا الوضع تمهيداً لزحف القوات السوفييتية السهل والسريع إذا ما قامت الحرب العالمية الثالثة مهما كانت استعدادات الكتلة الغربية فى المنطقة .

الخـــــــلاصة

الآن وقد انتهينا من بحثنا الأول الذى أبرزنا فيه الأسباب والدوافع التى جعلت الولايات المتحدة تحكم بأن كل تهديد للسلام والأمن فى الشرق الأوسط بمثابة تهديد لسلامة أمريكا نفسها ....

وبموجب هذا بدأت بتطبيق مبدأ ترومان بل استمرت فى التمادى فى سياسة التدخل بكافة صوره وانتهت بمطالبتها بضرورة تطبيق نوع مشابه حديث من السياسة يعرف باسم « الأمن المتبادل » .

ولكن يجب علينا أن نعلم جيداً أن كافة التدابير التى تستطيع الولايات المتحدة اتخاذها فى سبيلها لتأمين منطقة الشرق الأوسط ووضع سياسة لتحقيق هذا الغرض إنما يتحدد بالعوامل الآتية :

١ ــ التزامات أمريكا فى الجهات الأخرى من العالم .

٢ ــ اعتبارات الأسبقية النسبية التى استلزمت الظروف إعطائها لأعمال السوفييت فى هذا الصقيع وفى غيره من أصقاع العالم .

٣ ــ الموارد التى تستطيع الولايات المتحدة أن توفرها لتنفيذ سياساتها كلها .

٤ ــ وأخيراً ولكن أكثرها أهمية عامل اليقظة القومية لكافة شعوب المنطقة عامة والشعوب العربية التى تتزعمها مصر بصفة خاصة .

وهكذا وجدنا أن سياسة الولايات المتحدة تتحدد بعدة عوامل ومن ثم وجب عليها أن تراعى كافة هذه العوامل من توجيه سياستها .

وسوف نرى فى بحثنا التالى كيف كانت الولايات المتحدة تضع سياستها وتنفذها فى المنطقة . وما هى الحلول المقترحة التى كانت أمامها لاتباعها وتتلخص الخطوط الرئيسية لهذه الحلول فى الآتى :

أولا : استشارة دول المنطقة ولكن بالعمل مع كل دولة على حدة .

ثانياً : التضامن مع بريطانيا فى السياسة التى تضعها .

ثالثاً : العمل اتفاقاً مع كافة الدول الغير شيوعية سواء كانت داخل المنطقة أو لها مصالح فى هذه المنطقة — وهى ما تسميه بدول العالم الحر .

رابعاً : تفضيل العمل بواسطة نظام الأمم المتحدة .

وسوف نناقش هذه الحلول ، ما لها وما عليها ، حتى نخرج بموضوع بحثنا الثانى وهو : —

أمريكا نفرض نفسها فى الشرق الأوسط — « كيف » ؟!